



الموضوع

دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل البنوك الإسلامية -دراسة حالة ماليزيا-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومالية

إشراف الأستاذة

■ فريد عبدة

إعداد الطالبة

■ أحلام جودي

السنة الجامعية : 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿وَإِذْ تَأْتِيَنَّكَ رُكُوعًا لَّيِّنًا
شَكَرْتَهُ لَأَزِيدَنَّكَ...﴾

الآية 7، سورة إبراهيم

الإهداء

- *الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا العمل*
- *إلى التي لن أنساها طوال حياتي، التي في بحر حنانها أغرقتني، ورحلت...
وتركتني مع ذكرياتي، والعبرات تسكن مقلتي، والحنين يقتل وحشتي، فلو كانت
معي لفرحت لنجاحاتي، إلى التي قالت لي: إنك أمل حياتي وأحلام عمري....، إلى
مثلي الأعلى وقدوتي؛ *أمي* رحمها الله وأسكنها فسيح جنانها.
*إلى من تربيت على أيديها، ومنحاني حبها، فمهما قال قلبي عنها، لن يستطيع أن
يذكر جميع محاسنها؛ *جدّي وجدي* حفظها الله وأطال في عمرهما.
*إلى مصدر قوتي؛ *أخوالي*: لمبارك، جمال، عبد الحكيم، عمر، نبيل، سمير *
في حبيبات قلبي؛ *خالاتي*: صيلوحة، سعاد، زوينة، سميرة، حياة، سهام، جميلة*
إلى كل أفراد عائلتي، وأخص بالذكر ابنة خالتي حورية
*إلى سندي في هذه الحياة، والذي دعمني وشجعني طيلة إعداد هذه المذكرة؛
* زوجي عبد الفتاح *
*إلى عائلتي الثانية؛ أمي الثانية (حماتي)، وأبي (حماتي) *
إلى الغاليات على روحي، صديقاتي كل واحدة باسمها
*إلى جميع الأساتذة والأستاذات الذين درّسوني من الطور الابتدائي إلى الطور
الجامعي، وإلى كل زميلاتي وزملائي دفعة 2015، السنة الثانية ماستر تخصص
نقود ومالية *
* إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي ومجهودي *

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله أولاً، صاحب المنة
والنعمة الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة، راجية أن
يتقبله مني قبولاً حسناً وينفعني وغيري به.
وإني لأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ
الفاضل المشرف " فريد عبة " على كل
المجهودات التي بذلها وكل التوجيهات التي قدمها
من أجل إتمام هذه المذكرة، فله مني فائق التقدير
وبالغ الاحترام.

وأتوجه مسبقاً بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة
المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث
وإثرائه بالملاحظات والتوجيهات التي ستزيد من
قيمتها.

كما لا أنسى أساتذتي و أستاذاتي، الذين لم يبخلوا
علي بنصائحهم وتوجيهاتهم لإكمال هذا العمل.

الملخص:

إن ظهور العولمة المالية صاحبه انفتاح في الأسواق المالية وقد ساهم هذا الانفتاح في ظهور ما يسمى بالهندسة المالية، وخاصة الإسلامية منها، التي أضفت بدورها طابع خاص من الابتكار والإبداع في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وأتاحت فرص التمويل والاستثمار ضمن المشاريع الحلال التي تحكمها الشريعة الإسلامية وتطويع عمل البنوك الإسلامية.

إن البنوك الإسلامية كانت السبابة للاستفادة من منتجات الهندسة المالية الإسلامية، واستطاعت من خلال ذلك تحقيق التطور في ميادين أعمالها، وعلى سبيل المثال التجربة الماليزية التي أثبتت نجاحها واحتلت الصدارة بإتباعها منهج الهندسة المالية الإسلامية والعمل به.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، البنوك الإسلامية، الصكوك الإسلامية، تجربة ماليزيا.



Résumé:

L'émergence de la Mondialisation Financière propriétaire ouverture sur les marchés financiers. Cette ouverture a contribué à l'émergence de l'ingénierie financière dite, islamique et privés, qui a ajouté tourner caractère spécial de l'innovation et de la créativité dans le domaine de l'industrie financière islamique, a accordé un financement et d'investissement dans le projet halal régi islamique par le développement du travail des banques islamiques.

Les banques islamiques ont été la première à profiter de produits islamiques d'ingénierie financière, et à travers ça ont pu parvenir à un développement dans les domaines de ses affaires, par exemple, l'expérience de la Malaisie, qui se révéla être couronnée de succès et de les suivre approche venu à l'avant ingénierie financière islamique et de son travail.

Mots clés: ingénierie financière islamique, les banques islamiques, islamique Sukuk, expérience de la Malaisie.



abstract:

The emergence of financial globalization has led to opening the doors to another border financial markets. This openness has contributed to the emergence of the so-called Islamic financial engineering, which added turn special character of innovation and creativity in the field of Islamic financial industry, and allowed funding opportunities and investment within the halal projects governed by Islamic Sharia and development of Islamic banks work.

the Islamic banks was the first for having issued various Islamic financial engineering tools, and was able, through the achievement of the development in the fields of business, for example, the Malaysia experience, which proved to be successful and follow them approach came to the fore Islamic Financial Engineering and its work.

The Key words: Islamic financial engineering, Islamic banks, Islamic Sukuk, experience of Malaysia.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للبنوك الإسلامية

تمهيد:

منذ ظهور البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي ازدادت أهميتها يوماً بعد يوم، وذلك لأنها أصبحت اليوم تعبو عن ميزان التقدم الاقتصادي للدول، فكلما ازدادت إمكاناتها وأنشطتها المالية انعكس ذلك على الاقتصاد العام للدولة، لذا تسعى الدول جاهدة لمراقبة هذه البنوك، ووضع النظم والسياسات التي تكفل الحماية لها حتى لا يتأثر النظام المصرفي العام للدولة.

ورنظراً لأن هذه البنوك بطبيعتها لا تتعامل بسعر الفائدة الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في معاملاتها لأنه محرم شرعاً ومخالف للأصول الإسلامية، فإنها تسعى جاهدة إلى تخلص المعاملات البنكية من المعاملات المحرمة شرعاً، فلخدمات المصرفية الإسلامية من ضمن أنشطتها الاستثمارية والمصرفية، وتعد أداة هامة من أدوات فعلية الاقتصاد الإسلامي، ولوناً من ألوان تطبيقاته في المجتمع الإسلامي وكذا الغربي، بحيث تخدم أهدافه وتساهم في بناء الواقع الاقتصادي الإسلامي بأبعاده كلها.

كما تقوم البنوك الإسلامية بعمليات التمويل والاستثمار من خلال استخدامها لمختلف صيغ التمويل الإسلامية من مضاربة، مرابحة ومشاركة... وغيرها، سيتم التطرق إلى كل واحدة من هذه الصيغ بالتفصيل في هذا الفصل.

من خلال قيام هذه البنوك بعملياتها، نجد أنها كغيرها من البنوك الأخرى تتعرض للكثير من المخاطر التي من شأنها أن تعرقل سير أعمال البنوك الإسلامية.

فللبنوك الإسلامية دور في غاية الأهمية، لأنها من خلال عملياتها تقوم بتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، والمبني على أصول صحيحة ألا وهي أصول الشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على البنوك الإسلامية، من خلال أربعة مباحث:

✻ **المبحث الأول:** ماهية البنوك الإسلامية؛

✻ **المبحث الثاني:** صيغ التمويل، الميزانية والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية؛

✻ **المبحث الثالث:** التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

سيتناول هذا المبحث تعريف ونشأة البنوك الإسلامية ، بالإضافة إلى مختلف الخصائص و الأهمية والأهداف، وأهم الفروقات الموجودة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية

أ - تعريف البنوك الإسلامية:

تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم البنوك الإسلامية، نذكر منها ما يلي:

❖ هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي ، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية ، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، بهدف غرس القيم، والمتمثلة في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية ، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال ، بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية.¹

❖ هي مؤسسة مالية مصرفية ، تنموية واجتماعية، تباشر أعمالها طبقاً للشريعة الإسلامية ، أي تلتزم بعدم التعامل بالفوائد الربوية، واعتماد أعمالها على قاعدة الغنم بالغرم* وفقاً للمنظور الإسلامي العام للحياة.²

❖ هي المصارف التي يتضمن عقد تأسيسها ونظامها الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاء، وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار.³

¹ - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2003، ص 96.

* أي الربح والخسارة.

² - فريد مشري، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 6.

³ - عصام قريط، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والانتماء في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 159.

- ❖ هي مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب، وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية، فإنه لا يقرض ولا يدين أحداً مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم.¹
- ❖ هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع ، وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية.²
- ❖ هي كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري واقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل المبادئ من النظرية إلى التطبيق.³
- ❖ هي عبارة عن مؤسسات استثمارية مصرفية اجتماعية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية ، فهي تعمل على تعبئة الموارد الإسلامية المتاحة ، وتوجيهها إلى الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁴

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن إعطاء التعريف الشامل للبنوك الإسلامية كما يلي:

البنوك الإسلامية هي تلك المؤسسات المصرفية التي تحكمها أصول الشريعة الإسلامية، فهي لا تتعامل بسعر الفائدة الذي تتعامل به البنوك الأخرى، لأن هذا يعتبر ربا* ، والربا منصوص عليه في القرآن الكريم على أنه حرام، قال الله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ

¹ - لنا محمد ابراهيم الخماش، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007، ص 8.

² - لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 1995، ص 197.

³ - لخضر شعاشية، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، في مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية، العدد الخامس، 2007، ص 167.

⁴ - سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002، ص 218.

* الربا هي الزيادة في شيء مخصوص، وهو مشنق من الزيادة.

الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...¹، بل تتعامل بقاعدة الغنم بالغرم، أي اقتسام الربح والخسارة مع عملائها، وبالتالي فهي تسعى من خلال قيامها بنشاطاتها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب - نشأة البنوك الإسلامية:

لقد عرف العالم الإسلامي حركة تحرر وصحوة إسلامية، أسفرت على حتمية البديل الإسلامي للمؤسسات الموروثة من العالم الغربي والقائمة على التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه المؤسسات البنوك التي ظلت تتعامل بالربا المنهي عنه في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، الأمر الذي دفع بالكثير من أصحاب الأموال والتجار للامتناع عن التعامل مع هذه المؤسسات إلا عند الضرورة الملحة، فظهرت صيحات تنادي بضرورة إنقاذ اقتصاد الشعوب الإسلامية من الاستعمار الربوي، ورفع الحرج عن المسلمين.

إن أهم الحركات الإسلامية التي ظهرت في هذا الخصوص في مصر، ولقد أوجدت جيلا من علماء وضعوا الخطوط العريضة لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، واهتموا بتحويل هذا الفكر إلى واقع يلمسه الناس في حياتهم اليومية، حتى يؤكدوا للناس جميعا أن الإسلام فكر وواقع، قول وعمل، ثواب وعقاب، وأن مبادئ وقواعد الشريعة صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وقد عرفت هذه التجربة عدة مراحل أهمها:

❖ **التجربة الأولى:** تجربة شركات المعاملات الإسلامية في الأربعينيات في إنشاء شركات اقتصادية تدار حسب أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد قامت هذه الحركة بإنشاء العديد من الشركات الاقتصادية التي تعمل حسب أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، بجانب المؤسسات الخدمائية الأخرى كالعيادات والمدارس... الخ، حيث قامت هذه الشركات على الأسس الآتية:²

¹ - الآية 275، سورة البقرة.

² - محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص3.

- ✓ عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً؛
- ✓ الربح القليل وعدم الاحتكار والاستغلال؛
- ✓ الحرص على التعامل مع المسلمين؛
- ✓ التركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ إيتاء الزكاة.

وقد بتدّت هذه التجربة بواسطة القوانين الاشتراكية حيث صودرت بدون تعويض أصحابها.

❖ **التجربة الثانية:** تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر عام 1963، إذ أنه في منتصف عام 1962 أخذت الفكرة طريقها إلى التطبيق على يد أحد رواد الاقتصاد الإسلامي، الدكتور أحمد النجار لتنتهي مبكرة في منتصف عام 1967 أي بعد أربع سنوات من الممارسة.

وقد تم ظهور أول بنك إسلامي للتنمية المحلية تحت اسم " بنوك الادخار المحلية " على أرض مصر بمحافظة الدقهلية بدلتا النيل "ومدينة"ميت غمر"، حيث يقوم هذا البنك بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف، بمبالغ صغيرة وبوسائل بسيطة تناسب وعيهم وثقافتهم، ويتحقق معها تجاوبهم.

لكن هذه التجربة فشلت، والسبب الرئيسي لفشلها هو نقصان - إن لم يكن انعدام - الدراسات الجدية حول المشكلات الاقتصادية كمشكلة النقود والانتماء.

وبعد أربعة أشهر من فشل تجربة بنوك الادخار المحلية، وتغير الظروف السياسية القائمة في مصر ظهر بعد ذلك أول بنك على أسس إسلامية وهو " بنك ناصر الاجتماعي " بالقاهرة، الذي أنشئ في 03 ديسمبر 1971، وياشر أعماله مع مطلع سنة 1973.

ولقد كان المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في شهر أوت 1974، والذي وافق على اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، نقطة انطلاق حقيقية للبنوك الإسلامية، حيث أنه منذ ذلك الحين

والبنوك الإسلامية في تزايد مستمر، إذ بلغ عددها في عام 1987 حوالي 95 مصرفاً، إضافة إلى عدة فروع للمعاملات الإسلامية.¹

والجدول الموالي يوضح تطور عدد هذه البنوك إلى غاية سنة 2013 :

¹ - نفس المرجع، ص ص 4-6.

الجدول رقم(1-1): تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة 1975-2013.

السنوات	عدد البنوك الإسلامية
1975	بنك إسلامي واحد
1976	3 بنوك إسلامية
1977	7 بنوك إسلامية
1980	25 بنكا إسلاميا
1985	52 بنكا إسلاميا
1987	95 بنكا إسلاميا وفروعا إسلامية أخرى لمصارف ربوية
1990	100 بنك اسلامي
1995	160 بنك اسلامي
2000	250 بنك اسلامي
2005	370 بنك اسلامي
2010	450 بنك اسلامي
2013	500 بنك إسلامي

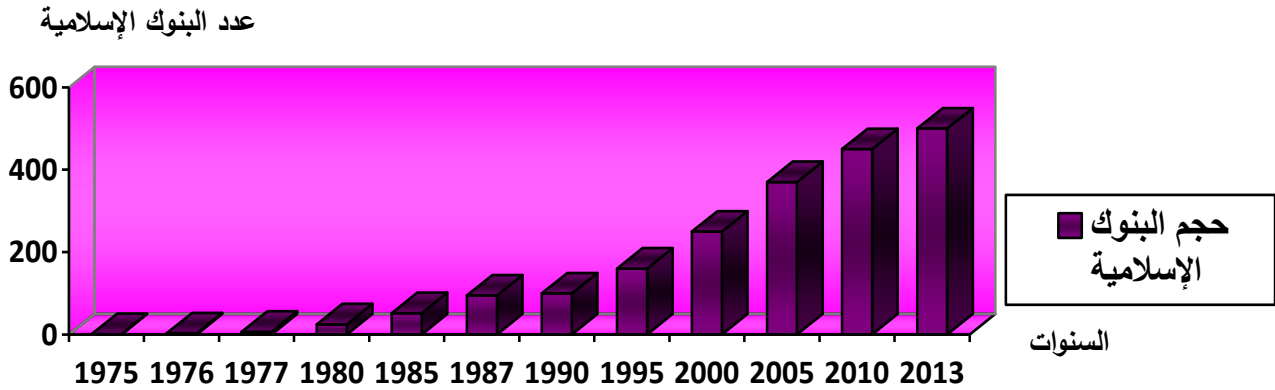
المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المصادر:

- محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص6.

- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص 10.
- نقلا عن: www.akbareyoum.dz, 10/12/2014, 15:20.

يبين الجدول تطور عدد البنوك الإسلامية من عام 1975 الذي شهد على وجود بنك إسلامي واحد فقط إلى عام 2013 أين سجل وجود 500 بنك إسلامي، وهذا التطور راجع لعدة أسباب، أهمها زيادة الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع. ويمكن توضيح تطور هذه البنوك من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (1-1): تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة 1975-2013.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية

أ - خصائص البنوك الإسلامية: وهي كالتالي:¹

- ❖ مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية متنوعة لعملائها سواء كانوا من المودعين أو المستثمرين؛
- ❖ تمارس أعمالها وفقا للشريعة الإسلامية؛
- ❖ عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاء، لأن الإسلام حرم الربا؛
- ❖ الاستثمار في المشاريع الحلال، حيث تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية، والذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة؛
- ❖ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ، حيث تربط البنوك الإسلامية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وتعتبر هذه الأخيرة أساس لا يمكن الحصول على تنمية اقتصادية إلا بمراعاته.²

ب - أنواع البنوك الإسلامية:

يمكن تقسيمها لعدة أسس، وهي كالتالي:³

- ❖ **وفقا للنظام الجغرافي:** ويتعلق بالنظام الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك وهي كالتالي:
- ✓ **بنوك إسلامية محلية:** وهي البنوك التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي

¹ - ياسر عبد طه الشرفا، عرفات عبد الله العف، مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمعايير قياس وتوزيع الأرباح في الإسلام من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، في المؤتمر الدولي حول: تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، أيام 13-15 فبراير 2006، ص 220.

² - نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية، في الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 22-23 أبريل 2003، ص ص 47-48.

³ - فاطمة بن الناصر، تفسير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2008/2009، ص 3.

تمارس فيه نشاطها.

✓ **بنوك إسلامية دولية النشاط:** وهي البنوك التي تمتد دائرة نشاطها إلى خارج النطاق المحلي ، إما عن طريق إقامة علاقات مع البنوك الأخرى ، أو إقامة مكاتب تمثيل خارجية ، أو عن طريق فتح فروع للبنك في الدول الخارجية.

❖ **وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك:** يتم تقسيم البنك على هذا الأساس إلى نوعين:

✓ **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** وهي البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ، وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة ، أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.

✓ **بنوك إسلامية غير عادية:** وهي التي تقدم خدماتها للدولة والبنوك الإسلامية، وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل تقدم خدمات إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية.

❖ **وفقا للمجال الوظيفي للبنك الإسلامي:** يمكن تصنيفها إلى:

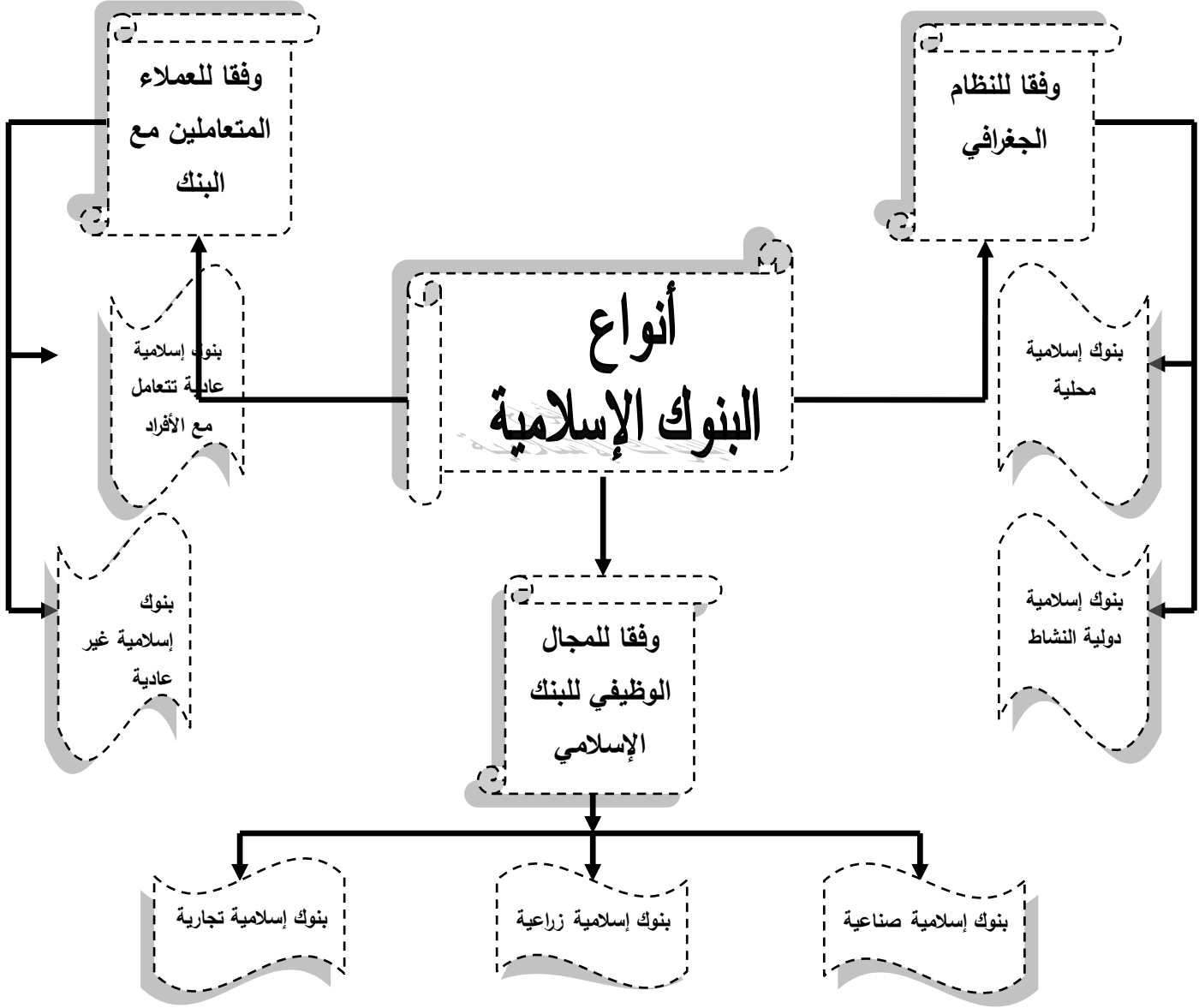
✓ **بنوك إسلامية صناعية:** وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.

✓ **بنوك إسلامية زراعية:** وهي التي يغلب على توظيفها النشاط الزراعي.

✓ **بنوك إسلامية تجارية:** وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية.

ويمكن تلخيص أنواع البنوك الإسلامية في الشكل التالي بالاعتماد على المعطيات السابق ذكرها:

الشكل رقم (1-2): أنواع البنوك الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف البنوك الإسلامية

أ. أهمية البنوك الإسلامية: تتمثل أهمية البنوك الإسلامية في:

❖ القيام بدور البديل الشرعي للبنوك التجارية ، بحيث أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها الفائقة على أن تحل محل البنوك التجارية ، بل والنجاح الذي حققته جعل الكثير من البنوك التجارية تتحول إلى بنوك إسلامية أو تفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية؛¹

❖ تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة؛²

❖ إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية؛

❖ تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.³

ب. أهداف البنوك الإسلامية: وهي كالتالي:

❖ الهدف العقائدي للبنك الإسلامي:

أي أن المال مال الله، وللتصرف فيه لابد من الالتزام بتطبيق توجيهات الله تعالى في جميع المجالات.

❖ الهدف الشرعي للبنك الإسلامي:

ويمكن تلخيصه في النقطتين الآتيتين:

✓ تقديم البديل الإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين؛

✓ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها.⁴

¹ - أحمد الصديق جبريل، دور بنك فيصل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة: تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة ، في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلی الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص ص 495-496.

² - محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاش، المصارف الإسلامية: نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، 2011، ص 16.

³ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث، دار وائل، عمان، ط2، 2012، ص 120.

⁴ - مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي (غير منشورة)، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة مصر الدولية، 2006، ص 2.

❖ الهدف التنموي للبنك الإسلامي:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية ، في إطار المعايير الشرعية وتنمية عادلة متوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات ، وتحقيق النمو المتوازن والعدل لكافة المناطق وبالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نمواً.

تسعى البنوك الإسلامية في هذا المجال إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، بما يحقق تقوية علاقات الترابط والتكامل الاقتصادي بالشكل الذي يعود بالخير على الأمة الإسلامية، وكذا إعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية.

إن للتوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامي يعمل على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفرادهم ، وكذا تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية التي تمتد لتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة سواء في الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة والتوزيع ... الخ، وهو بهذا يعمل على اتساع قاعدة الاستثمار في المجتمع وتنمية أصوله الإنتاجية ، وتوسيع طاقته الاستيعابية والإسراع بمعدل نموه وتحقيق تنمية متسارعة في التراكم الرأسمالي الذي يكفل للمجتمع الاستقلال والأمن الاقتصادي. ويكفي للتدليل على ذلك أدوات التوظيف في البنوك الإسلامية التي تظهر بوضوح نظام المشاركة كوسيلة أساسية للتوظيف الإسلامي ، بحيث أنه لا يقوم على الربح كهدف وحيد بل أنه يسعى إلى جانب هدف الربح إلى تحقيق أهداف أخرى، مثل فتح مجالات للعمالة العاطلة.

ومن هنا فإن البنك الإسلامي هو أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى ، وأن معيار التزامه بالشرعية الإسلامية يقاس بمدى التصاقه واتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية، فليس الهدف من البنك هو مجرد تجميع أموال المسلمين، ولكن الهدف الأساسي هو توظيفها للتوظيف الفعال في المشروعات

التنمية التي تضيف للنتاج القومي وللمجتمع سلماً وخدمات في حاجة إليها، وبالشكل الذي يعود عائده على كل من المودع للأموال وعلى البنك المستثمر وعلى المجتمع.

يجب أن تعمل البنوك الإسلامية على تطوير خدماتها وتحسينها وتنويعها باستمرار ، وبالشكل الذي يكفل خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويوافق مع احتياجات مشروعاتها ، بل والمساهمة في إنشاء وترويج هذه المشروعات بما يخدم شعوب الأمة الإسلامية ، ويقضي على مشاكلها ويحقق استقلالها الاقتصادي والاجتماعي ذلك أن محور عمل البنك الإسلامي هو دعم التنمية الاقتصادية ، وتحقيق التقدم الاقتصادي لشعوب الأمة والمجتمعات الإسلامية.

❖ الهدف الاستثماري للبنك الإسلامي:

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق للمواطنين، بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها، وبالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع بأسره وفقاً للصيغ الإسلامية المحددة للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تحدث في السوق المصرفية، وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم البنك الإسلامي بالتركيز في توظيفاته التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط وطويل الأجل ، الذي يتيح له أن ينشئ مشروعات بنفسه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمع وتقوية هيكل القطاعات الاقتصادية فيه ، فالاستثمار ومداومة الاستثمار هو جزء من رسالة البنك الإسلامي وواجب من واجباته، في إطار أنه تكليف مفروض عليه من واجب الاستخلاف في أموال المسلمين المودعة لديه، وفي واجب الأمانة التي حملها عنهم.

ويتم هذا التوظيف الاستثماري في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يحرص عليها البنك الإسلامي اتجاه المجتمع، ومن حيث أنه لا يساهم في أي مجال قد يترتب عليه ضرراً بأفراده ، وأن يعطي أولوية مطلقة للمجالات التي يحتاج إليها المجتمع في حل مشاكله التي يعاني منها أفرادها، مثل مشاكل البطالة وانخفاض

الدخول، والفقير، ... الخ.

وعليه فإن الهدف الاستثماري للبنك الإسلامي هو هدف حقيقي أصيل ، بل هو دعامات وجوده، ومن ثم فإن تجاهل هذا الهدف وعدم تحقيق تلك الدعامة ، تصبح الآمال المعقودة على البنوك الإسلامية مجرد طموحات لا سند لها في الواقع الذي ترغب الأمة الإسلامية في الوصول إليه.

❖ الهدف الاجتماعي للبنك الإسلامي:

تعمل البنوك الإسلامية عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي ، وبين تحقيق الربحية الاجتماعية من خلال جانبين أساسيين يتم مراعاتهما في سياسة البنك التوظيفية هما:

✓ الجانب الأول: التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل، وتحقيق عائد مناسب ومن ثم ضمان عدم ضياع أموال المودعين بالبنك.

✓ الجانب الثاني: أن يحقق التوظيف مجالاً خصباً لرفع مستوى العمالة ومشاركتها في المشروعات الممولة وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع ، تحقيقاً لرسالة البنك في التكافل الاجتماعي.

هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البنك الإسلامي عن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم ، وتوفير وتهيئة الظروف الملائمة لرعايتهم وإقامة ورعاية المرافق الإسلامية العامة، ودور العبادة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية.

فالجانب الاجتماعي لنشاط البنك الإسلامي يرتبط بهدف إجمالي عام يمكن أن يطلق عليه اسم تحسين جودة الحياة بشقيها المادي والمعنوي، من خلال التزامه بتجسيد أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي عن

طريق سياسات استثمارية لتوظيف كافة موارد البنك.

❖ الهدف الارتقائي والإشباعي للبنوك الإسلامية:

يعمل البنك على الارتقاء بحاجات الأفراد وعلى إشباعها الإشباع السليم ، من حيث تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجاتهم الحقيقية ومع معتقداته الدينية ، وبالتالي تضمن لهم الإشباع المادي والمعنوي في نفس الوقت.

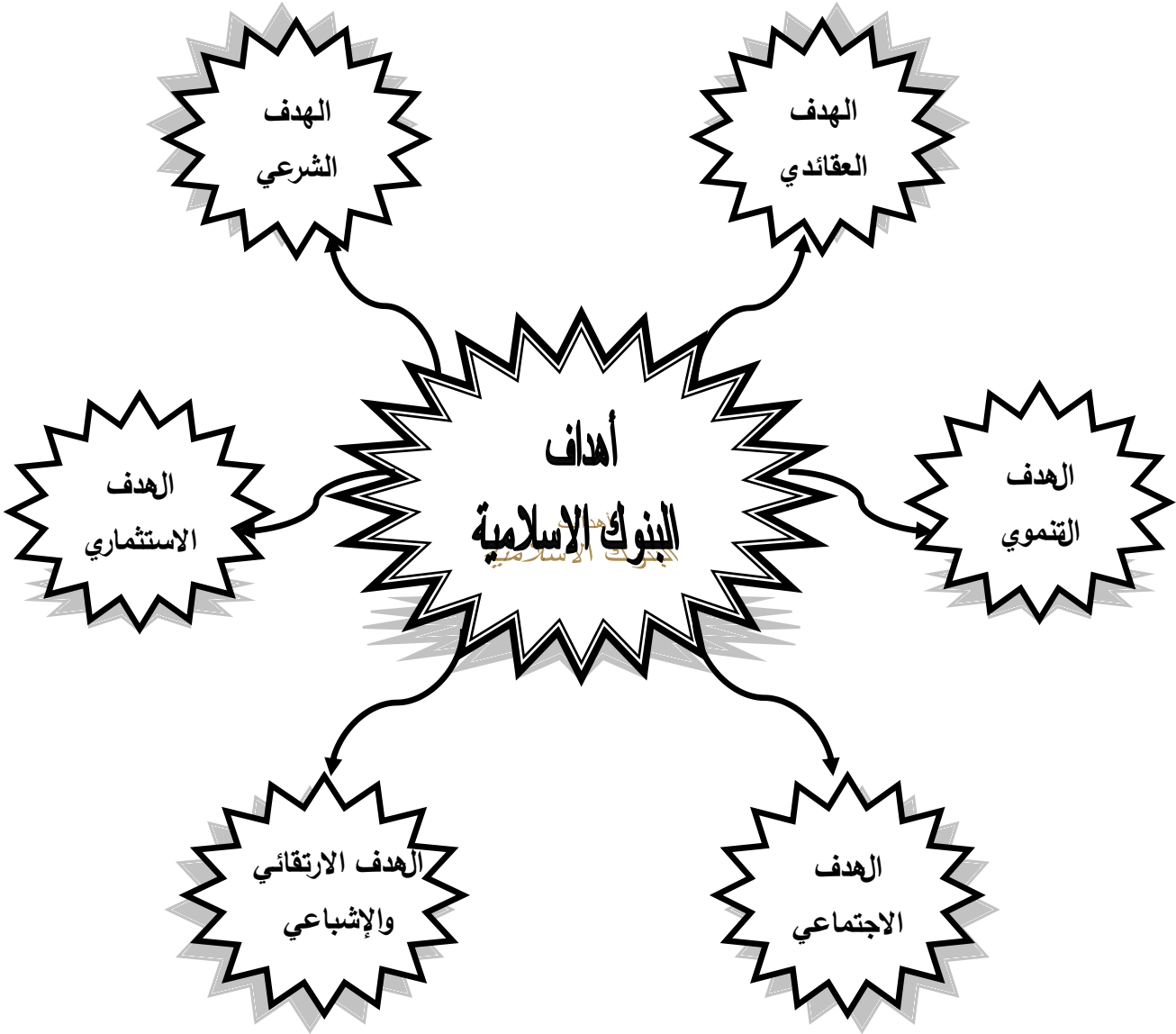
كما تسعى البنوك الإسلامية إلى تجويد وإتقان أداء أجهزتها وفروعها بالشكل الذي يضمن تقديم خدماتها المصرفية بأعلى درجة من الجودة ، وبالشكل الذي يتوافق مع حاجة العملاء في المكان المناسب ، التوقيت المناسب وبالتكلفة المناسبة، وبأقل جهد ممكن.

يتم ذلك عن طريق دراسات علمية متعمقة لرغبات العملاء واحتياجاتهم المصرفية ، سواء الحالية أو التي يمكن أن تنهض مستقبلاً ، وكذا قدراتهم الحالية والمستقبلية ، وبالتالي وضع النظم المصرفية الإسلامية التي تضمن هذا الإشباع، وفي الوقت نفسه تتناسب مع تلك القدرات وما يتطلبه هذا من انتهاز إحدى الأساليب العلمية وأكثرها تطوراً واستخداماً للتقنيات المبتكرة ، بما يسمح بتقديم هذه الخدمات لعملائها وبما يضمن ارتباط هؤلاء بالبنك.¹

ويمكن توضيح مجمل الأهداف السابقة في الشكل التالي:

¹ - أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 83-91.

الشكل رقم (1-3): أهداف البنوك الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

ومن هنا يتوصل إلى التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

أ - أوجه التشابه: وهي كالتالي:

- ❖ يعتبر كلاهما مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجمع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات معينة تختلف على حسب طبيعة كل بنك؛
- ❖ كلاهما يتمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستهما لأعمالهما ونشاطاتهما؛
- ❖ كلاهما يخضع للرقابة المالية سواء كانت داخلية أو خارجية، إضافة إلى تقيدهما بالتعليمات والقوانين والضوابط المنظمة لعمل هذه البنوك؛¹
- ❖ كلاهما يمارس الأعمال ذاتها التي لا تتضمن تعاملًا بالفائدة ، والتي تتمثل بأداء الخدمات المصرفية التي لا يتعارض القيام بها أحكام الشريعة الإسلامية ، والتي منها على سبيل المثال تحصيل الشيكات والتحويلات النقدية، والقروض التي تمنح بدون فائدة،... وفي هذا تتماثل في قيامها بالأعمال والخدمات هذه مع البنوك التجارية التي تقوم بتقديمها؛
- ❖ تتماثل البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في القيام ببعض أوجه الاستثمار الذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي ينطبق على البنوك الاختصاصية التي تستهدف تطوير وتنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية، مع الاختلاف في الصيغ التي يتم بها الاستثمار والشروط التي ترافق الأخذ بها، حيث أن البنوك الإسلامية تتعامل بصيغ لا تتضمن الفائدة ، في حين أن البنوك التجارية تتضمن عملياتها التعامل بالفائدة فيها؛
- ❖ كلاهما يخضع لرقابة البنك المركزي، وللتعليمات والقرارات والأنظمة والقوانين؛²

¹ - عيشوش عبود، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009، ص15.

² - محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات يازل 3، في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، أيام 19-21 ديسمبر 2011، ص4.

- ❖ تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية من حيث الاسم، فكلاهما بنوك؛
- ❖ تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية من حيث الوظيفة ، إذ أن كلاهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.¹
- ب - أوجه الاختلاف: يمكن ذكر أهمها من خلال ما يلي:
- ❖ التعامل بالربا، فالبنوك الإسلامية ترفض تماما كافة الأعمال التي تكون لها صلة بالفائدة، لأنه ربا محرم لا يجوز التعامل به، على عكس البنوك التجارية التي تشكل الفائدة القاعدة الأساسية لتحقيق أرباحها؛
- ❖ تراعي البنوك الإسلامية نوعية الأنشطة التي تقوم بتمويلها، وذلك فيما إذا كانت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا، وهذا ما لا نجده في البنوك التجارية، والتي لا تهتمها نوعية المشاريع بقدر ما يهتما استرجاع القرض وحصولها على الفائدة؛
- ❖ إن العلاقة بين العميل والبنك الإسلامي إنما هي علاقة تحكمها مبادئ الشراكة، أي المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فهي تشكل علاقة أكثر ترابطا وتكاملا بالمقارنة مع علاقة البنوك التجارية بعملائها والتي تقوم على معاملة كل واحد منهما للآخر على أساس مدين ودائن؛
- ❖ تخضع البنوك الإسلامية إلى رقابة أخرى إضافة إلى الرقابة المالية، وهي الرقابة الشرعية والتي يكون لها دور كبير في ضمان تطابق اسم هذه البنوك مع فعلها، أما في البنوك التقليدية فلا نلمس هذا النوع من الرقابة بتاتا؛
- ❖ عدم تحديد الربح في البنوك الإسلامية، لأنه مرتبط بنتيجة ممارستها لنشاطها على عكس الفائدة التي تحدد مسبقا في البنوك التجارية؛
- ❖ تراعي البنوك الإسلامية الحالات التي يمر بها عملاؤها عند عجزهم عن تسديد دينهم في موعد الاستحقاق (زيادة المدة الممنوحة لهم دون مقابل)، على عكس البنوك التجارية التي تراها فرصة

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 120.

لتحميلهم المزيد من الفائدة (الفائدة المركبة)؛

- ❖ تعتمد البنوك التجارية بشكل أكبر على القروض، والتي لا تمنحها إلا بفائدة حيث غالبا ما يستفيد من هذه القروض كبار عملائها، على عكس البنوك الإسلامية التي تعتمد أكثر على الاستثمار، وهي إن منحت قروض فهي تمنحها في شكل قرض لا تأخذ عليه مقابل؛¹
- ❖ يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته ، كالمراوحة والمشاركة ، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التجاري؛
- ❖ تتطلب استثمارات البنك الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة ، بينما يمنع على البنوك التجارية هذا التملك خوفا من تجميد أموالها؛
- ❖ لا يطلب البنك الإسلامي ضمانات من قبل المستثمرين ، كون التمويل مشترك بالربح والخسارة ، بينما تطلب البنوك التجارية ضمانات من المستثمرين والمقترضين.²

¹ - عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص ص 15-17.

² - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص 122-123.

المبحث الثاني: صيغ التمويل، الميزانية والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية

يتضمن هذا المبحث مجمل صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، وكذا ميزانية هذه الأخيرة، ومختلف الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

أ. المضاربة:

❖ تعريف المضاربة:

✓ لغة: من المفاعلة، والفعل ضارب مأخوذ من الضرب في الأرض، وهو السير فيها

للسفر، قال الله تعالى ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ¹ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ... ﴾²

وقوله تعالى ﴿ ... وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ... ﴾³

✓ اصطلاحاً: هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحد الأطراف رأس المال ويقدم الطرف الآخر جهده المتمثل

في الإدارة والخبرة.⁴

وهي التقاء رأس المال بالخبرة والعمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح، على أن تكون الخسارة على

رأس المال فقط، إلا إذا اثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب.

ويكون دور البنك هنا في تمويل أصحاب المشاريع الإنتاجية، وذوي الخبرة العلمية والفنية في

المجالات المختلفة وتمكينهم من إقامة مشروعاتهم، والتي غالباً ما تكون صغيرة ومتوسطة الحجم.

وهو عقد بين طرفين يقدم طرف رأس المال (الممول)، والآخر العمل المضارب، على نسبة معلومة

شائعة من الربح إذا تحقق، وإذا لم يتحقق ربح استرد الممول أصل رأس المال و خسر المضارب

*¹ - أي سافرت في البلاد، فتخففوا فيها إما بأن تجعل الرباعية ثنائية، نقلاً عن تفسير ابن كثير، برنامج القرآن الكريم مع التفسير، الإصدار الرابع،

http://www.islamspirit.com/islamspirit_program_001.php

² - الآية 101، سورة النساء.

³ - الآية 20، سورة المزمّل.

⁴ - ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الملكية، الجزائر، 1993، ص 66.

مجهوده وإذا خسرت المضاربة وقعت الخسارة على رأس المال والمضارب يخسر جهده.

وتسمى المضاربة أيضا بالمقارضة، لأن صاحب المال في المضاربة يرفع يده عن ماله، ويسلمه للعامل مع سلطة التصرف فيه.¹

قال النبي ﷺ « ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل والمقارضة (المضاربة) وخلط البر بالشعير » رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف.²

❖ أشكال المضاربة:

- ✓ **المضاربة الثنائية:** تتكون من طرفين أحدهما يقدم المال والثاني يقدم العمل والجهد والإدارة.
- ✓ **المضاربة الجماعية:** هي المضاربة المشتركة متعددة الأطراف، وتدل على تعدد الأطراف المشاركة من ناحيتي أرباب المال وأرباب الخبرة والعمل.
- ✓ **المضاربة المطلقة:** أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وطبيعة العمل ومن يعامله.
- ✓ **المضاربة المقيدة:** هي التي قيدت بزمان أو مكان أو نوع أو متاع معين أو بائع أو مشتري، ولرب المال تقييد المضاربة عند إنشاء العقد، كما أن له تقييدها بعد إنشاء العقد متى كان رأس المال موجوداً لم يتصرف فيه المضارب.

❖ شروط صحة عقد المضاربة:

- ✓ **الشروط المتعلقة برأس المال:** وتشمل:
 - * أن يكون رأس المال محددًا ومعلومًا علمًا نافيًا للجهالة المفضية إلى خلاف؛
 - * أن يكون رأس المال نقديًا ويجوز أن يكون عينا؛
 - * ألا يكون رأس المال دينًا في ذمة المضارب، لأنه في هذه الحالة يمثل قرضًا حسنًا؛
 - * يجوز أن يكون رأس المال دينًا في ذمة شخص آخر، حيث يتم توكيل المضارب بقبض الدين من ذلك

¹ - كمال كيجل، **مدى فعالية عقود المضاربة في ظل المنافسة**، في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 6-7 جوان 2005، ص 3.

² - فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 113.

الشخص والمضاربة فيه، وفي هذه الحالة تبدأ المضاربة من بداية استلام مبلغ الدين (رأس المال)؛

* أن يسلم رأس المال للمضارب وقت إبرام العقد أو مع بداية تنفيذ المشروع.

✓ الشروط المتعلقة بتوزيع الربح: وتشمل:

* أن يكون الربح مشتركاً بين المتعاقدين؛

* أن يكون مختصاً بهما؛

* أن يكون نصيب كل منهما معلوماً عند التعاقد؛

* أن يكون نسبة شائعة من جملة الربح.

✓ الشروط الخاصة بالعمل: ونذكر منها:

* يجب منح المضارب الحرية أو الاستقلالية في تنفيذ أعماله حسب طبيعة العرف السائد في مجال نشاطه

التجاري أو الصناعي، ولا يجوز لرب المال أن يقيد في اتخاذ القرار المناسب لطبيعة نشاطه؛

* قد تكون المضاربة محددة الأجل، بحيث يتاح للمضارب فرصة تحريك رأس المال ونقله في دورة تجارية

كاملة، كما يمكن أن تكون دائمة (غير محددة الأجل) حسب الاتفاق بين الطرفين؛

* تصبح المضاربة فاسدة في حالة اشتراط رب المال على المضارب أن يعمل معه كشرط مسبق لإعطائه

رأس المال؛

* يجوز للمضارب بعد الحصول على موافقة رب المال أو تفويض منه، أن يخلط ماله بمال المضاربة على

أن يعاد النظر في نسبة توزيع الربح بينهما، وفي الوقت ذاته يتحمل المضارب في حالة حدوث خسارة

نصيبه منها، باعتباره شريكاً في عملية المضاربة وفقاً لمساهمته في رأس المال؛

* المضارب أمين على رأس المال، وهو وكيل عن صاحب رأس المال، فإذا حدثت خسارة نتيجة تقصير

* المضارب أو إهماله فإنه يتحملها؛

* يجوز للمسلم أن يأخذ رأس المال المضاربة من غير المسلم.

ب. المشاركة:

❖ تعريف المشاركة:

✓ لغة: هي توزيع الشيء بين اثنين فأكثر.

✓ اصطلاحاً: هي اختلاط نصيبين فصاعداً بحيث لا يتميز نصيب أحدهما عن غيره، قال الله تعالى

﴿...وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ...﴾¹، وقال الله تعالى أيضاً ﴿... فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ...﴾².

تعد صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ الأساسية التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، فهي تبرز فكرة كون البنك الإسلامي ليس مجرد ممول ولكن مشارك للمتعاملين معه، وأن العلاقة التي تربطه معهم هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين، كما هو الحال في البنوك التقليدية.

ومن منطلق هذه العلاقة تبرز أيضاً بوضوح فكرة مشاركة البنوك الإسلامية للمتعاملين معها لتحمل المخاطر، والتي قد تتعرض لها العمليات التي يقومون بها مادام ذلك بدون تقصير من جانبهم.

وتختلف المشاركة عن المضاربة في كون صاحب الجهد يملك إلى جانب جهده جزءاً من المال، ولكنه غير كاف للقيام بنشاطه، فيضطر إلى اللجوء إلى طرف آخر ليقدم له ما يحتاجه من مال، ويتقاسم الطرفان الربح والخسارة، بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً، فالمشاركة تقتضي وجود جهة تملك المال وجهة تملك المال والجهد معاً، ويتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب توزيع ناتج النشاط سواء أكان ربحاً أم خسارة.

❖ أشكال التمويل بالمشاركة:

✓ المشاركة الثابتة: وهي أن يقوم البنك بالإسهام في مشروع مع شريك آخر وتكون فيها حصص الشركاء

ثابتة طيلة مدة بقاء المشروع، إلا إذا تخلى أحد الشركاء بمحض إرادته عن بعض حصته أو كلها بالبيع

¹ - الآية 64، سورة الإسراء.

² - الآية 12، سورة النساء.

أو غيره.

✓ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): وفيها يتفق البنك مع العميل على تحديد حصة لكل منهما في رأس مال الشركة، حيث يحدد نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع الشيء موضوع الشراكة، بحيث يحصل كل من الشريكين على نصيبه من الإيراد المتحقق ويعطى العميل الحق في أن يشتري من الأسهم المملوكة للبنك عددًا معينًا كل سنة، بحيث تتناقص الأسهم الموجودة في حيازة البنك إلى أن يتم تملك شريك البنك الملكية كاملة.

❖ شروط المشاركة:

✓ الشروط الخاصة برأس المال: وهي:

- * أن يكون رأس مال المشاركة معلوما من حيث المقدار والنوع؛
- * ألا يكون جزء من رأس المال ديناً لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر؛
- * عدم جواز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بمجال المشاركة، ولا يشترط تساوي الشركاء في رأس المال.

✓ الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح: يشترط في توزيع أرباح الشركة أن تكون على صورة نسبة شائعة، ولا يجوز أن يكون مقداراً محدداً، ويتم الاتفاق عادة على نسبة توزيع الأرباح الناتجة عن مشروع المشاركة في عقد المشاركة، وليس هناك تحديد دقيق لما يجب أن تكون عليه هذه النسبة، أي أنه يجوز أن تكون هذه النسبة كنسبة المساهمة في رأس المال.

❖ أنواع الشركات في الفقه الإسلامي: تنقسم إلى:

✓ شركة الأملاك: أي أن يملك شخصان أو أكثر شيئاً أو عيناً له قيمة مالية بدون عقد، كالإرث أو الهبة وهذه الشركة نوعان:

* شركة أملاك إجبارية: وهي اشتراك اثنين فأكثر في امتلاك عين أو شيء له قيمة مالية، دون أن يكون

لهما الخيرة في هذا الملك كالإرث.

* **شركة أملاك اختيارية:** وهي اشتراك اثنين فأكثر في الملك باختيارهما ، مثل شراء قطعة أرض وتسجيلها بأسمائهم في دائرة الأراضي والعقارات.

✓ **شركة العقود:** هي عقد بين اثنين فأكثر للاشتراك في مال وريحه ، ويقتضي هذا العقد إذن الجميع أو بعضهم في التصرف، وهي أنواع:

* **شركة الأموال:** وهي اشتراك اثنين فأكثر في استثمار مبلغ من المال للعمل فيه ، بهدف الربح بحيث يتم توزيع الربح بينهم بنسب متفق عليها وهي نوعان:

∴ **شركة المفاوضة:** هي الشركة التي يفوض كل شريك فيها أمر الشركة إلى شركائه على الإطلاق

فيتساوى الشركاء في هذه الشركة في كل شيء سواء في رأس المال أو الحصة من الربح والدين.

∴ **شركة العنان:** هي الشركة التي لا يتصرف فيها أحد الشركاء إلا بإذن باقي الشركاء ، ولا يشترط فيها التساوي في المال والربح أو العمل.

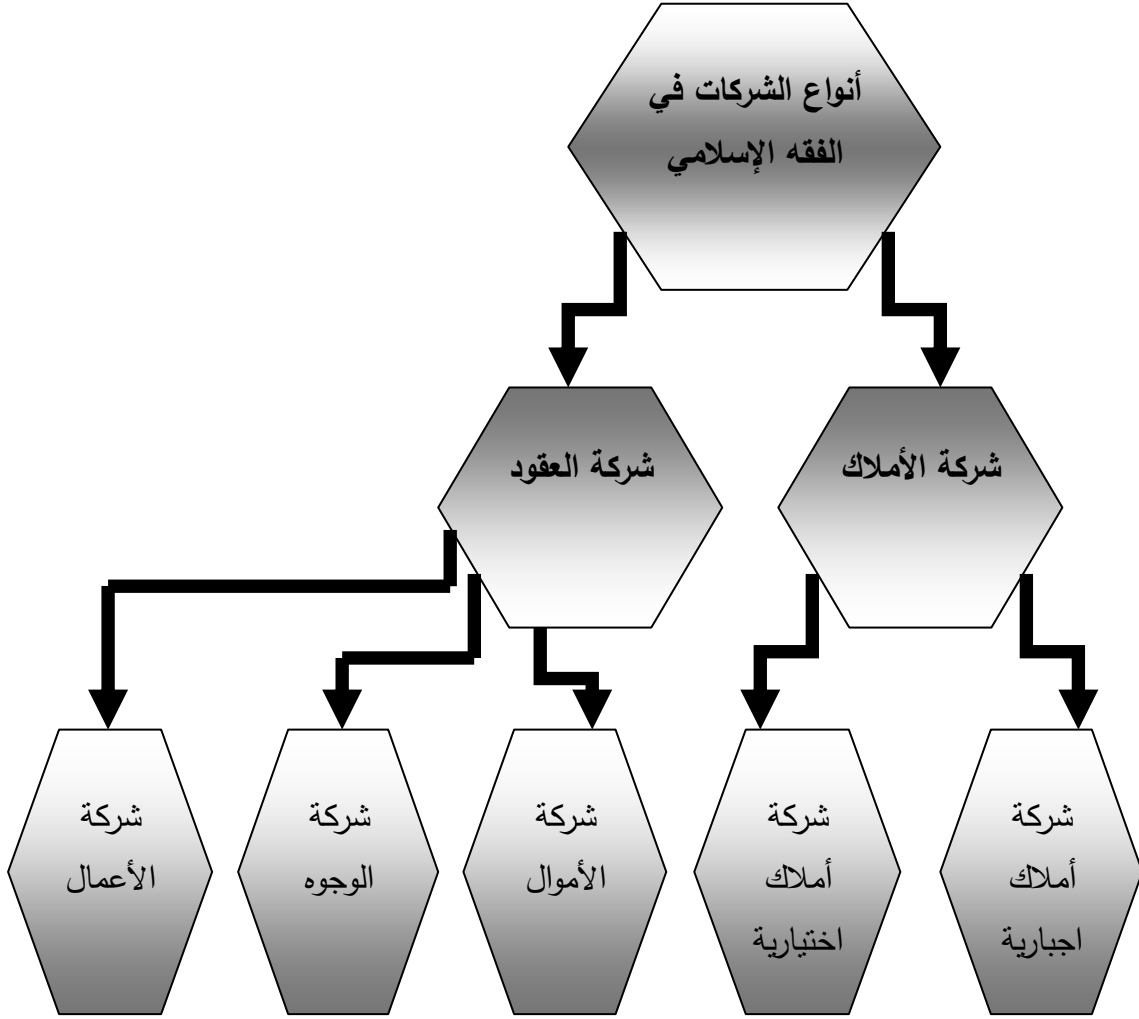
* **شركة الوجوه:** هي التي يشترك فيها اثنين فأكثر جميعهم أو بعضهم لهم وجاهة عند الناس ، أن يكون لهم مال، فيشترون سلعا بثمن مؤجل ويبيعونها، ويتم توزيع الربح بين الشركاء حسب الاتفاق، أما الخسارة فتوزع على قدر ضمان كل من الشركاء ، فرأس مال هذه الشركة هو وجاهة الشركاء التي تتعلق بهم الديون فهي قائمة على اعتبار شخصي حيث تلعب الثقة في أطرافها الدور الرئيسي فيها.

* **شركة الأعمال:** هو اتفاق صانعين أو أكثر على تقبل عمل من الأعمال والاشتراك في أدائه معا، سواء اتحدت الصنعة كالخياطين أو اختلفت كالخياط والصباغ، ويتم توزيع الكسب بينهما بنسب متفق عليها.¹

والشكل التالي يعطي صورة واضحة عن أنواع الشركات في الفقه الإسلامي:

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، دار المسيرة، عمان، ط 4، 2012، ص ص

الشكل رقم (1-4): أنواع الشركات في الفقه الإسلامي.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره.

ت. الإجارة:

❖ تعريف الإجارة:

✓ لغة: مشتقة من الأجر وفعلها أجر وتعني الكراء على العمل أي الأجر، قال الله تعالى ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾¹.

✓ اصطلاحاً: هي تملك منافع مباحة مدة معلومة بعوض، أو هي عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها بيع منافع والإجارة بمفهومها البسيط تتضمن علاقة بين طرفين وهما المؤجر والمستأجر.²

❖ طرق تأجير رأس المال: وتشمل:

✓ التأجير التمويلي: هو اتفاق بين البنك وعميله ، حيث يشتري الأول أصلاً ما ثم يؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة، ويحتفظ البنك بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل في مقابل أقساط إيجارية محددة ، وفي نهاية المدة المتفق عليها في عقد الإجارة يعود الأصل للبنك ، وتقع مسؤولية صيانة المورد الإنتاجي على المستأجر،³ ولا يمكن إلغاء العقد قبل انتهاء المدة.⁴

✓ التأجير التشغيلي: هنا يكون البنك مسؤول على جميع نفقات الأصل من صيانة أو تأمين⁵ ، وفي الأخير يعطي البنك للمستأجر الخيار بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة في واحد من الأمور التالية:⁶

¹ - الآية 26، سورة القصص.

² - لنا محمد ابراهيم الخماش، مرجع سابق، ص 28.

³ - محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2012، ص ص 116-117.

⁴ - عبد الله ابراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية: آليات تطوير عملياتها، دار صفاء، عمان، 2014، ص 497.

⁵ - محمود عبد كريم أرشيد، مرجع سابق، ص 117.

⁶ - حمزة شعيب، هلال درحمن، الإجارة المنتهية بالتمليك المطبقة في البنوك الإسلامية الجزائرية ، في الملتقى الدولي للصناعة المالية الإسلامية،

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص ص 9-

*تمديد مدة الإيجار؛

*إنهاء عقد الإجارة ورد العين المأجورة إلى الجهة المالكة؛

*شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة، مع مراعاة المبالغ التي دفعها المستأجر كأقساط وإيجار.

ويمكن إلغاء العقد قبل تاريخ انتهاء المدة، على أن يتم إخطار المؤجر بفترة أو وفق ما يتفق عليه في

عقد الإيجار.¹

ث. المربحة:

❖ تعريف المربحة:

✓ لغة: من الربح أي الزيادة أو النماء في التجارة أو الزيادة على رأس المال.

✓ اصطلاحاً: هو بيع السلعة بثلثين الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم،² قال الله تعالى ﴿...وَأَحَلَّ اللَّهُ

النَّبِيَّ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾³

✓ ودلّ أيضاً جواز المربحة في قول النبي ﷺ « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا

كان يدا بيد » صحيح مسلم.⁴

تعتبر عمليات المربحة من أكثر صيغ الاستثمار التي تتبعها البنوك الإسلامية، لقلّة المخاطرة فيها

وكونها تشكل رافداً أساسياً للتدفقات النقدية الداخلة للبنك الإسلامي.

والمربحة هي أحد بيوع الأمانة، التي تقوم على قيام البائع بكشف الثمن الذي كان قد اشترى به

¹ - عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 497.

² - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر، الجزائر، 2008، ص 129.

³ - الآية 275، سورة البقرة.

⁴ - عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية: التجربة وتحديات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 139.

السلعة لمن يرغب في شرائها منه.

❖ شروط صحة المراجعة: وهي:

- ✓ أن يكون العقد الأول صحيحا، لأن المراجعة مترتبة على عقد سابق عليها، فإذا لم يكن العقد الأول صحيحاً لم تترتب عليه آثاره الشرعية ومنها التصرف فيما ملك بهذا العقد بالبيع أو غيره؛
- ✓ العلم بالثمن الأول الذي اشترى به البائع المبيع في العقد الأول؛
- ✓ العلم بالربح، لأن العلم بالثمن شرط صحة البيوع؛
- ✓ أن يبين المراجح للمشتري جميع ما يتعلق بالمبيع وثمنه.

❖ أقسام المراجعة: وتشمل:

- ✓ عمليات مراجعة داخلية: وتسمى أيضا الوكالة بالشراء ، ويتم هذا النوع من البيوع بأن يوكل المشتري البنك بأن يشتري له سلعة معينة يحدد بالتدقيق كل خصائصها¹، مع بيان السعر التقديري لشرائها استنادا إلى عروض أسعار أو فاتورة مبدئية تكون باسم البنك، مع بيان طريقة التسديد التي تكون إما نقدا أو بيعاً لأجل، والبيع لأجل هو النوع الأكثر اتباعا.
- ✓ عمليات تمويل المراجعة الخارجية للأمر بالشراء: وتسمى أيضا بالمراجعة المركبة، وتعرف بأنها قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئيا، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عن الابتداء.
- ويمر تطبيق المراجعة للأمر بالشراء بخمس مراحل وهي:
- * طلب شراء مقدم من العميل إلى البنك يحدد فيه نوع السلعة المطلوبة ومواصفاتها؛
- * وعد من العميل بشراء السلعة بعد تملك البنك لها، يقابله وعد من البنك ببيع السلعة المطلوبة للأمر

¹ - الطيب داودي، مرجع سابق، ص 130.

بالشراء ومن الناحية التطبيقية فإن هناك حالتين:

∴ إلزام العميل بالوعد بالشراء حيث تتضمن شروطا ووعدًا من العميل بالشراء في حدود الشروط المعدة لهذا الغرض؛

∴ عدم إلزام العميل بالوعد بالشراء، حيث يعطى العميل حق الخيار بتنفيذ الوعد أو عدم تنفيذه.

* اتفاق مسبق على الثمن والربح؛

* شراء السلعة نقدًا من قبل البنك؛

* بيع السلعة من قبل البنك إلى الأمر بالشراء.¹

❖ الفرق بين الربح في البيع والربا: يمكن التفرقة بينهما من خلال:

✓ الربح ينتج عن تملك البنك الإسلامي للسلعة وتصرفه فيها، بينما الربا ينتج عن تأجير النقود للعملاء في البنوك الربوية؛

✓ الربح غير مضمون للبائع ، أما الزيادة في القرض الربوي مضمونة للمقرض ، فهناك مخاطرة يتحملها البائع نتيجة تملكه للسلعة وتصرفه فيها، أما المرابي فلا يتحمل هذه المخاطرة؛

✓ الربح في البيع يأخذ مرة واحدة، بينما يأخذ الربا أكثر من مرة إلى أن يصل أضعافا مضاعفة.²

ج. الإستصناع:

❖ تعريف الإستصناع:

✓ لغة: هو طلب الصنعة، أي أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء له، قال الله تعالى ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ

بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا...﴾³.

✓ اصطلاحا: فهو عقد يشتري به في الحال شيء مما صنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا

¹ - لنا محمد ابراهيم الخماش، مرجع سابق، ص ص 31-32.

² - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 166.

³ - الآية 37، سورة هود.

بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد.

فهو أسلوب من أساليب التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو تعاقد على شراء ما سيصنع حسب المواصفات المتفق عليها، ومثال على ذلك أن يطلب طالب التمويل الصانع من البنك صناعة أي نوع من المعدات بحيث يقوم البنك بشراء المواد الأولية وبيعها مقابل ثمن معين يتم سداؤه، إما عند توقيع العقد أو تدريجياً خلال إتمام العمل.

❖ شروط عقد بيع الإستهنااع : تشمل:

- ✓ أن تكون المادة الخام والصنعة من الصانع، وفي حال تقديم المادة الخام من المستصنع له تصبح إجارة لا إستهنااعاً؛
- ✓ يجوز تأخير الثمن أو تقديمه على دفعات حسب المنجز من السلعة المستصنعة؛
- ✓ أن يكون المستصنع معلوماً ببيان جميع مواصفاته من جنسه والمادة المصنوعة منه وقدره ونوعه، بحيث لا يؤدي إلى خلاف بين طرفي العقد فيما بعد.

ح. السلم:

❖ تعريف السلم:

- ✓ لغة: هو الإعطاء والترك والتسليف وهو بيع الدين بالعين.
- ✓ اصطلاحاً: فهو عبارة عن بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى آجلاً، وهو بيع شيء غير موجود بالذات بثمن مقبوض في الحال على أن يوجد الشيء ويسلم للمشتري في أجل معلوم، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة - أو كما هو معروف في السوق - ويكون كل من السعر والأجل معلوماً للطرفين.¹
- وهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد.²

¹ - لنا محمد ابراهيم الخماش، مرجع سابق، ص 33.

² - حسن سري، الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، دط، 1999، ص 247.

❖ حكم السلم:

السلم عقد جائز ، وإذا تم بشروطه لزم البائع والمشتري ،¹ قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ * وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ... ﴾²

وقال رسول الله ﷺ : « في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم » أخرجه مسلم.³

❖ شروط السلم:

✓ شروط رأس مال السلم (الثمن): وهي:

* تعجيل رأس المال وقبضه فعلا في مجلس العقد قبل افتراق العقادين ، فإن افتراقا قبل القبض بطل العقد؛⁴

* أن يكون مقدار رأس المال معلوم القدر بالكيل أو بالوزن أو بالعد.⁵

✓ شروط المسلم فيه: وهي:⁶

* اشترط الفقهاء معرفة جنس المسلم فيه، إذا كان مما يعرف بالجنس كالحنطة أو الشعير أو التمر... الخ؛

* اشترطوا قدر المسلم فيه، ويتم ذلك بالكيل والوزن؛

* أن يكون المسلم فيه عام الوجود عند حلول الأجل؛

* أن يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين، فإن كان مما لا يتعين بالتعيين كالدرهم لا يجوز السلم فيه؛

* أن يكون المسلم فيه موجود في الأسواق بنوعه وصفته من وقت العقد إلى وقت حلول أجل التسليم ، ولا

يتوهم انقطاعه عن أيدي الناس.⁷

¹ - محمد بن ابراهيم بن عبد الله التيجري، موسوعة الفقه الإسلامي، الجزء الثالث، 2009، ص 466.

* هذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات موجلة أن يكتبوها، ليكون ذلك أحفظ لمقدارها وميقاتها وأضبط للشاهد فيها.

² - الآية 282، سورة البقرة.

³ - موسوعة الحديث النبوي الشريف، الإصدار الثاني، http://www.islamspirit.com/islamspirit_program_001.php

⁴ - أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية: البيوع - القروض - الخدمات المصرفية، دار الفكر، القاهرة، 2010، ص 41.

⁵ - جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، القاهرة، 1996، ص 128.

⁶ - مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، عمان، 2012، ص ص 285 - 286.

⁷ - أحمد صبحي العيادي، مرجع سابق، ص 43.

خ. البيع الآجل:

❖ مفهوم البيع الآجل (بالتقسيط):

✓ لغة: من آجل، أجل الشخص تأجيلاً، أي جعل له أجلاً، وأجل الشيء أخره إلى وقت، أو ضرب له وقتاً محدداً في المستقبل.¹

✓ اصطلاحاً: هو عقد يقضي بسداد ثمن البيع على عدد محدود من الدفعات في تواريخ معينة، وينتقل فيه حق ملكية السلعة المباعة إلى العميل ابتداءً من توقيع العقد ودفع القسط الأول، ومن هنا لا تصبح للبائع (البنك) أية حقوق على السلعة المباعة، إلا أنه من حقه مطالبة المشتري بسداد أي قسط تخلف عن دفعه.²

فهو البيع الذي يتم فيه تسليم المبيع في الحال ، ويؤجل وفاء الثمن ، كله أو بعضه إلى آجال معلومة في المستقبل، قال الله تعالى ﴿... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾.³

❖ شروط البيع لأجل:

✓ في حالة اختلاف ثمن البيع الآجل عن ثمن البيع الفوري وحسب فترة السداد، فإن هذا يتوجب الاتفاق على الثمن ومدة السداد وطريقته في بداية العقد؛

✓ لا يحق للبائع في بيع الآجل، المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد؛

✓ اشتراط تسليم السلعة المباعة في بيع الآجل فوراً وحال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في هذا البيع؛⁴

✓ أن تكون المدة معلومة وقت العقد، وتحسب من وقت تسليم المبيع.⁵

¹ - محمد عدنان بن الصيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013، ص ص 86-87.

² - فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 25-28 ماي 2003، ص 10.

³ - الآية 275، سورة البقرة.

⁴ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 194.

⁵ - خلف بن سليمان النمري، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، دط، 2000، ص 240.

د. القرض الحسن:

❖ مفهوم القرض الحسن:

✓ لغة: هو القطع، يقال قرضه يقرضه قرضاً، أي قطعه.¹

✓ اصطلاحاً: هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله ، أو يقرضه مالاً ولا يطلب منه رده ابتغاء وجه الله

تعالى، قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ

كَرِيمٌ ﴾²، وأيضاً قوله تعالى ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ

يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾³.

فالقرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من مال إرفاقاً بالمقترض ليرد مثله دون اشتراط زيادة ، طلباً

للثواب والأجر.⁴

❖ حكم القرض الحسن:

القرض مستحب للمقرض، ومباح للمقترض، وكل قرض جر نفعا فهو من الربا المحرم.⁵

❖ أهمية القرض الحسن: تكمن في:

* القرض الحسن مهمة اجتماعية واقتصادية في وقت واحد ، حيث تقدم البنوك الإسلامية هذه الخدمة

للأفراد الطبيعيين والمعنويين لمواجهة ضائقة تمويلية تعثر من نشاطهم؛

* القرض الحسن مهمة انسانية تباشرها البنوك الإسلامية، لتحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين

¹ - نقلا عن: www.yaqob.com,13/02/2015,22:10.

² - الآية 18، سورة الحديد.

³ - الآية 245، سورة البقرة.

⁴ - نذير عدنان عبد الرحمن الصالحي، القروض المتبادلة: مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2011، ص 57.

⁵ - محمد بن ابراهيم بن عبد الله التويجري، مرجع سابق، ص 495 - 496 .

أفراد المجتمع؛

* يؤدي القرض الحسن إلى تمكن البنوك الإسلامية من الاحتفاظ بعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد.¹
ذ. التورق:

❖ مفهوم التورق:

✓ لغة: الدراهم المضروبة، أي الفضة ، قال الله تعالى ﴿... فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ*2...﴾³

✓ اصطلاحاً: الحصول على الورق، أي الحصول على النقد، وذلك بأن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها لغير بائعها بثمن حاضر.

❖ أنواع التورق:

✓ النوع الأول من التورق، الذي تحدث عنه الفقهاء قديماً، حيث إنه عبارة عن شراء سلعة بالأجل ثم يبيعها المشتري نقداً لغير البائع بأقل مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد، ويتضح من هذا التعريف أن عملية التورق هذه تتميز بما يلي:

* من حيث العلاقة التعاقدية وجود ثلاثة أطراف مختلفة؛

* من حيث الضوابط الشرعية للتعاقد وجود عقدين منفصلين دون تفاهم بين الأطراف؛

* من حيث الغاية والقصد الحصول على السيولة النقدية.

ويمكن تسمية هذا النوع من التورق بالتورق الفقهي، نسبة إلى كتب الفقه القديمة أو بالتورق الفردي نسبة

إلى أن الذين يمارسونه هم الأفراد.

✓ أما النوع الثاني من التورق فهو الذي تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية كخدمة مصرفية جديدة

لعملائها، لتسهيل حصولهم على النقد دون تكبد صعوبات وتحمل خسائر عالية، ولذلك يمكن تسمية هذا

¹ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 221.

* ² - أي ابعثوا فضنكم هذه، نقلاً عن تفسير ابن كثير، مرجع سابق.

³ - الآية 19، سورة الكهف.

- النوع الثاني بالتورق المنظم أو المؤسسي أو بالتورق المصرفي، وفي هذا النوع يقوم المصرف بـ:
- * في مرحلة أولى بشراء السلعة أصالة عن نفسه من البائع الأصلي بناء على وعد العميل بالشراء منه، أو شراء كميات من السلع دون وجود وعد مسبق بالشراء؛
 - * ثم يبيع المصرف تلك السلعة المشتراة أو كميات محددة منها للعميل بالأجل بثمن محدد؛
 - * وفي مرحلة تالية يقوم المصرف ببيع تلك السلعة التي أصبحت مملوكة للعميل إلى من يرغب بشرائها نقدا بناء على توكيل العميل له بذلك، وقد يكون المشتري النهائي للسلعة هو:
- ∴ البائع الأصلي الذي تم شراء السلعة منه فيتم التورق حينئذ عبر ثلاثة أطراف؛
- ∴ أو يكون المشتري غير البائع الأصلي فيتم التورق عبر أربعة أطراف.

❖ حكم التورق:

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز شراء سلعة بالأجل وبيعها إلى غير بائعها نقداً وغرضه الحصول على النقود، فقولته تعالى ﴿... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ...﴾¹ إذ يدل ذلك على إباحة كل بيع إلا ما دل دليل معتبر على حرمة، ولا دليل هنا على حرمة.²

❖ الفرق بين التورق والعينة:

إن التورق هو قيام الشخص بشراء سلعة بالأجل ثم يبيعها نقداً لغير البائع ، بينما بيع العينة فهو بيع الشخص للسلعة بثمن معلوم وإلى أجل معلوم، ثم شرائه إياها نقداً ممن اشتراها منه بثمن أقل مما باعها به فهو حرام، قال النبي ﷺ: « إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم » أخرجه الترمذي والنسائي.

❖ الفرق بين التورق والتوريق:

يكون الفرق بين التورق والتوريق، في أن التوريق هو تحويل القروض إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول، مما يساعد على توفير السيولة.³

¹ - الآية 275، سورة البقرة.

² - لنا محمد ابراهيم الخماش، مرجع سابق، ص ص 22 - 36.

³ - عيد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ص 171 - 181.

ر. المزارعة:

❖ مفهوم المزارعة:

✓ لغة: من الزرع، وجاء على لسان العرب " زرع الحب يزرعه زرعاً وزراعة".¹

✓ اصطلاحاً: هي تقديم عنصر الأرض لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج ، مقابل

نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما.²

❖ شروط المزارعة: تتمثل في:

✓ أهلية المتعاقدين؛

✓ أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها؛

✓ بيان مدة المزارعة؛

✓ أن يكون الناتج مشاعاً بين أطراف العقد وبالنسبة المتفق عليها.

❖ صور المزارعة: وتشمل:

✓ أن تكون الأرض والبذور والمعدات من صاحب الأرض، والعمل يقدمه العامل أو المزارع؛

✓ أن تكون الأرض من رب الأرض، والعمل والبذور وغيرها مما يستصلح به الأرض من العامل.³

ز. المغارسة:

❖ مفهوم المغارسة:

✓ لغة: من الغرس، وجاء في القاموس: الشجر يغرس في الأرض.⁴

✓

¹ - نوال بن عمارة، الصيغة التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2002/2001، ص 33.

² - صالح صالح، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدول البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، يومي 5-6 ماي

2009، ص 3.

³ - محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 73.

⁴ - سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية: مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، المطبعة العربية، غرداية،

2002، ص 121.

✓ اصطلاحاً: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين ليقوم بغرسها بأشجار معينة ، حسب الاتفاق المبرم بينهما.¹

أي أن المغارسة تكون في الأشجار.

❖ شروط المغارسة: تتمثل في:²

✓ أن يغرس العامل في الأرض أشجاراً ثابتة الأصول؛

✓ أن تتفق أصناف الشجر أو تتقارب في مدة إثمارها، فإن اختلفت اختلافاً بيناً لم يجز؛

✓ أن لا تكون المغارسة في أرض موقوفة، لأن المغارسة كالبيع.

س. المساقاة:

❖ مفهوم المساقاة:

✓ لغة: من السقي، وقيل أنها سميت بذلك لأن غالب العمل المقصود فيها هو السقي.³

✓ اصطلاحاً: يرد على إصلاح الشجر ، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالري ، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها.⁴

❖ شروط المساقاة: تتمثل في:

✓ توفر الأهلية في العاقدين؛

✓ أن يكون الناتج مشاعاً، والعائد محدد بنسبة معلومة من الثمر المشاع؛

✓ أن تكون المساقاة على شجر معلوم بالرؤية أو بالصفة التي لا خلاف فيها.⁵

¹ - صالح صالح، عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص 3.

² - سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية: مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 122.

³ - محمد لخضر بوساحة، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإدارة (غير منشورة)، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2006/2007، ص 16.

⁴ - عبد اللطيف تيقان، تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2009، ص 73.

⁵ - محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 74.

ش. الجعالة:

❖ مفهوم الجعالة:

✓ لغة: من جَعَلَ، أي حدد له أجراً أو عوضاً.

✓ اصطلاحاً: أي التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم ، أم بمعنى آخر: أن يجعل الرجل للرجل

جعلاً على عمل معين معلوم إن أكمل العمل، وإن لم يكمله لم يكن له شيء.¹

وهو عقد يلتزم فيه أحد طرفيه ، وهو الجاعل بتقديم عوض معلوم (وهو الجعل) لمن يحقق نتيجة معينة

في زمن معلوم أو مجهول (وهو العامل) ،² قال الله تعالى ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ ، قَالُوا نَفَقْدُ

صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾³.

❖ أركان عقد الجعالة: للجعالة أربع أركان هي:

* الجاعل: وهو الطرف الذي يعبر عن التزامه بمبلغ ما لمن يقوم بعمل ما ، فهو الموجب للعقد والملتزم

بالجعل، ويشترط في الجاعل الأهلية ولا يشترط الملكية للشيء المراد جلبه أو احضاره أو انجازه.

* المَجْعُولُ له (العامل): وهو الطرف الذي يقوم بتنفيذ طلب الجاعل، ويكون هذا العامل ذو أهلية، ويجوز

أن يكون عقد الجعالة بين جاعل واحد أو أكثر من عامل يشتركون في إنجاز العمل المطلوب، ويكون

الجعل مشتركاً بينهم بالتساوي.

* الصيغة: يشترط في الصيغة الوضوح والتحديد سواء فيما يتعلق بالجعل ومقداره وصفته ، أو فيما يتعلق

بالعمل والعامل، لتلافي الخلاف مستقبلاً.

* الجعل: وهو المال أو العين الذي يحدده الجاعل لمن يقوم بالعمل المحدد والمطلوب من الجاعل.⁴

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 292.

² - صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار: في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 341.

³ - الآيتين: 71 و72، سورة يوسف.

⁴ - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 293.

المطلب الثاني: ميزانية البنوك الإسلامية

تتضمن ميزانية أي بنك إسلامي جانبين ، الجانب الأيمن يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال البنك) والجانب الأيسر يمثل المطلوبات (أو مصادر أموال البنك).

أ. الموجودات (استخدامات أموال البنك الإسلامي):

- ❖ نقد في الصندوق: يمثل هذا البند جميع النقود الموجودة في خزائن البنك.
- ❖ أرصدة لدى البنوك (المحلية والخارجية): تتكون هذه الأرصدة من الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي، يضاف إليه الأرصدة الموجودة في البنوك الأخرى في الداخل والخارج.
- ❖ محفظة الأوراق المالية: تشمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثمارية من حصيلة إصدارات سندات المقارضة.
- ❖ قروض حسنة: وهي قروض يقدمها البنك الإسلامي لعملائه لغايات اجتماعية.
- ❖ مشاريع وتمويل الاستثمار المشترك: يمثل هذا البند مشاريع ممولة حسب صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإستصناع وغيرهما، ويضاف إلى ذلك استثمارات أخرى في العقارات.
- ❖ مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص: يتكون هذا البند من تمويل مشروعات واستثمارات مخصصة لغرض معين أو مشروع محدد.
- ❖ أرصدة مدينة أخرى: تتألف هذه الأرصدة المدينة من تأمينات مستردة وإيرادات مستحقة من الاستثمارات لكنها غير مقبوضة.
- ❖ موجودات ثابتة: تمثل الموجودات الثابتة الأراضي والعقارات والأثاث ، وأجهزة الحاسوب والمعدات والسيارات التي يمتلكها البنك لتنفيذ أعماله.
- ❖ موجودات أخرى: يتألف هذا البند من موجودات أخرى متنوعة مثل الشيكات تحت التصفية ، ورصيد حسابات فروع البنك.¹

¹ - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية ، دار وائل، عمان، 2001، ص ص

ب. المطلوبات (مصادر أموال البنك الإسلامي):

❖ الموارد الداخلية:

✓ رأس المال: وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هو رأس المال المدفوع، ويمثل المصدر الذي تتدفق منه الموارد الأخرى للبنك، ومنه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له وإعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة النشاط المصرفي، وبالإضافة إلى الدور التمويلي الذي يقوم به رأس المال المدفوع في السوق المصرفية، لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنك سواء كانت قصيرة أو متوسطة الأجل، يضاف إلى ذلك قيامه بدور "حمائي" أو وظيفة ضمان يتحملة الخسائر المحتملة التي تتعلق بالمساهمين، أو العجز الذي قد يتعرض له البنك.

✓ الاحتياطات: تمثل الاحتياطات مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك الإسلامي لتدعيم المركز المالي للبنك، ومن ثم فهي حق من حقوق الملكية مثل رأس المال، حيث تقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي والمحافظة على سلامة رأس المال، ولذلك فإن هناك أنواعاً من الاحتياطات، إما احتياطي قانوني أي يفرضه القانون، أو احتياطي عام - يضعه المساهمون برغبتهم - ويمكن أن توجد أنواع أخرى من الاحتياطات.¹

✓ المخصصات: هي عبارة عن مبلغ يتم احتجازه لمقابلة نقص في قيمة الأصول أو لمقابلة التزامات معينة.²

✓ الأرباح الغير موزعة (المحتجزة): تتمثل في الأرباح المحولة من السنوات الماضية، والتي لم يتم توزيعها سواء برغبة من المساهمين أم لا. ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام وتعتبر هذه الأرباح مورداً من موارد البنك الإسلامي.

وقد يظهر في بعض ميزانيات البنوك الإسلامية بند آخر وهو المخصصات، أي الأموال التي توضع

¹ - فتحة عقون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2009، ص 36.

² - نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامي: نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، 2012، ص 162.

لمواجهة بعض المخاطر كالديون المشكوك في تحصيلها... الخ، وتظم هذه الأموال إلى الاحتياطات.

❖ الموارد الخارجية:

✓ **الودائع:** تمثل أنشطة قبول الودائع والمدخرات أهم أنشطة البنوك الإسلامية، إذ أنها المصدر الرئيسي الذي تستمد منه تلك البنوك قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار، وفي هذا الصدد فإن البنوك الإسلامية تقبل العديد من صور الإيداعات والمدخرات من أهمها:

* **الودائع الجارية:** وتمثل قبول البنك الإسلامي لودائع الأفراد التي يرغبون في إيداعها لمجرد حفظها وتيسير معاملاتهم الجارية، ويطلق عليها البعض ودائع تحت الطلب، إذ يقوم العميل بإيداع مبلغ من المال لدى البنك، ويصبح للعميل بعد ذلك الحق في سحب المبلغ كله أو بعضه لمجرد الطلب باستخدام الشيكات، وذلك مقابل عمولة بسيطة للبنك نظير إدارته لذلك الحساب.

* **ودائع التوفير أو الادخار:** هي ودائع تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعين، والقصد منها هو تشجيع المدخرين، ويكون لصاحبها بموجب دفتر توفير-الذي يمنحه البنك إياه-الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة، وتدفع البنوك الإسلامية على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيت في البنك.

وبطبيعة الحال يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل في عملياته الاستثمارية جزءاً من هذه الودائع وبإذن أصحابها، ولا يحول ذلك دون التزام البنك بالاستجابة لطلبات السحب من هذه الودائع في أي وقت، ذلك لأن معظم البنوك الإسلامية تعمل على استثمار جزء معين من هذه الودائع، ولهذا فإن صاحب الوديعة الادخارية يستحق ربحاً على وديعته إذا تحقق بمقدار الجزء الذي تم تشغيله.¹

* **حساب تحت الإشعار:** بحيث لا يجوز لصاحب الحساب أن يسحب من رصيده، إلا بعد أن يقدم إشعاراً خطياً قبل مدة الإشعار المحددة من البنك البالغة 90 يوماً.²

¹ - فتيحة عقون، مرجع سابق، ص ص 36-37.

² - أحمد صبحي العيادي، ضمان الودائع في البنوك الإسلامية، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي

6-7 أوت 2014، ص 7.

* **ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار):** حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية يقابلها الودائع لأجل في البنوك التجارية، التي تلتزم بردها في موعدها مع الفوائد المتفق عليها، وهي ضامنة الأصل والفائدة وتحمل جميع مخاطرها، بينما تمثل ودائع الاستثمار عقد اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة لدى البنك الإسلامي لاستثماره، أو يمنحها إلى من يقوم بذلك وفق نظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإن البنك الإسلامي لا يضمن هذه الودائع.

ويمثل هذا النوع من الموارد أكبر الموارد بالنسبة للبنوك الإسلامية مقارنة بالموارد الأخرى، ويستثمر عادة في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل، ويتحصل أصحاب حسابات الاستثمار على فوائد أكبر من تلك التي يتحصل عليها أصحاب حسابات التوفير، لأن هذه المبالغ تكون كبيرة نسبياً، لذلك تضع البنوك الإسلامية حداً أدنى لفتح حسابات الاستثمار من حيث المبلغ، كما تضع حداً أدنى لمدة بقاء الوديعة لدى البنك أيضاً وتتكون حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية عادة من نوعين:

1. **حسابات الاستثمار المشترك (المطلق):** يخول المودع صاحب الحساب الاستثماري البنك باستثمار هذا المبلغ في أي من المشروعات التي يراها هذا الأخير مناسبة، ويكون هذا الحساب لأجل مختلفة ولا يجوز سحب الوديعة أو جزء منها قبل نهاية المدة المحددة لذلك، وتسمى حسابات الاستثمار المشترك لأن الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب هذه الحسابات تكون مخلوطة بالجزء المتاح من أموال البنك - أموال حقوق الملكية-.

2. **حسابات الاستثمار الخاص (المقيد):** بجانب تلقي البنك لأموال حسابات الاستثمار المطلقة التي يكون له الحق في استثمارها بدون قيد أو شرط، فإنه توجد حسابات الاستثمار المقيدة التي يقوم البنك باستثمارها في مشروع أو نشاط معين ولا يخطها مع أمواله، والأرباح المحققة منها توزع على البنك والمودعين حسب الاتفاق وفق المضاربة المقيدة، أما الخسارة فيتحملها أصحاب هذه الحسابات إذا لم يثبت تقصير من جانب البنك.¹

*

¹ - فتحة عقون، مرجع سابق، ص 38.

* ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقاً من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية ، تقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال ، بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت ، أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائداً.

✓ **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع إحدى مصادر الأموال متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة ، وتتراوح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات ، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهرياً.¹

✓ **صناديق الاستثمار:** وعاء استثماري يقوم على تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة.²

تعد صناديق الاستثمار من الأنشطة المهمة في المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء ، حيث توفر للعميل مجالاً لتحقيق الأرباح على أمواله المستثمرة ، ولا يختلف إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية عنها في البنوك التقليدية بشكل كبير ، من حيث نوعية العلاقة بين المصرف والمودع حيث يحكمها عقد المضاربة الشرعية أو عقد الإجارة في ال بنوك الإسلامية، بينما يحكمها عقد الوكالة أو العمولة في البنك التقليدي، ويعد الفرق الأساسي بين الصناديق الاستثمارية في البنك الإسلامي والبنك

¹ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 42.

² - عمر مصطفى الشريف، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن.. التقنين والرقابة ، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014، ص 7.

التقليدي هو مجال الاستثمار في الصناديق ، حيث يلتزم المصرف الإسلامي بالضوابط الشرعية في اختيار مجالات استثمار الأموال والبعد عن المحرمات.¹

*** أنواع الصناديق الاستثمارية الإسلامية:**

تقسم الصناديق الاستثمارية الإسلامية إلى الأنواع الآتية:

١. صناديق الأسهم الإسلامية:

ويقوم مبدأ هذا الصندوق على:

○ اختيار الشركات التي يكون أساس نشاطها مباحاً؛

○ أن يحسب المدير ما دخل على الشركات ، التي تكون أسهمها في الصندوق من إيرادات محرمة مثل

الفوائد المصرفية، ثم يقوم باستبعادها من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق؛

○ أن يتقيد بشروط صحة البيع.

٢. صناديق السلع: ويكون نشاطها الأساسي شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالآجل ، واتجهت هذه الصناديق

إلى أسواق السلع الدولية نظراً لتطور أسواقها ، ووجود جهات متخصصة معتمدة في تنفيذ عمليات

الصندوق بأجر ، ويقصد هنا بالسلع تلك التي يكون لها أسواق بورصة منظمة مثل الألمنيوم والنحاس

والبترو، ويقتصر التعامل بالسلع المباحة، والتي يجوز شراؤها بالنقد وبيعها بالآجل، ويُستثنى من ذلك

الذهب والفضة، وقد تعمل صناديق السلع بصيغة البيع الآجل أو المرابحة أو السلم.

٣. صناديق التأجير: وعقد الإجارة هو عقد محلّه منافع أصل قادر على توليد هذه المنافع، كالسكن بالنسبة

للمنزل، والنقل بالنسبة للسيارة، إذن فهو عقد بيع للمنافع ، ويعتمد عمل صناديق التأجير على امتلاك

الصندوق للأصول المؤجرة مثل المعدات والسيارات والطائرات والعقار.²

*

¹ - محمد البلتاجي، نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها ، في النسخة الرابعة للملتقى حول: المنتجات المالية الإسلامية: التحول وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الخرطوم، السودان، يومي 5-6 أبريل 2012، ص 5.

² - غدير أحمد خليل، تطوير وابتكار صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014، ص ص 13-14.

* صكوك الاستثمار: تعد تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة، حيث تكون الأموال من أصحاب الصكوك ويقوم البنك بالعمل¹.

وعليه يمكن توضيح كل من الموجودات والمطلوبات بالميزانية التالية:

¹ - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري، عمان، 2008، ص 46.

الجدول رقم (1-2): ميزانية البنوك الإسلامية.

المطلوبات (المصادر)	الموجودات (الاستخدامات)
<p>الموارد الداخلية:</p> <p>رأس المال</p> <p>الاحتياطيات</p> <p>المخصصات</p> <p>الأرباح الغير موزعة (المحتجزة)</p> <p>الموارد الخارجية:</p> <p>*الودائع</p> <p>- الودائع الجارية</p> <p>- وداائع التوفير أو الادخار</p> <p>- حساب تحت الإشعار</p> <p>- وداائع الاستثمار (حسابات الاستثمار)</p> <p>∴ حسابات الاستثمار المشترك</p> <p>(المطلق)</p> <p>∴ حسابات الاستثمار الخاص (المقيد)</p> <p>- وداائع المؤسسات المالية الإسلامية</p> <p>- شهادات الإيداع</p> <p>- صناديق الاستثمار</p> <p>- صكوك الاستثمار</p>	<p>نقد في الصندوق</p> <p>أرصدة لدى البنوك (المحلية والخارجية)</p> <p>محفظة الأوراق المالية</p> <p>قروض حسنة</p> <p>مشاريع وتمويل الاستثمار المشترك</p> <p>مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص</p> <p>أرصدة مدينة أخرى</p> <p>موجودات ثابتة</p> <p>موجودات أخرى</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق ذكره.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بكافة الخدمات المصرفية اللازمة ، على غرار تلك التي تقوم بها البنوك التجارية وعلى نحو لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، فيمكن لهذه البنوك أن تحصل على مقابل لهذه الخدمات بعيدا عن الفوائد الربوية، فعلى سبيل المثال يمكن للبنوك الإسلامية أن تفتح الحسابات الجارية الدائنة للعملاء وتأخذ عليها العمولة.¹

حيث تستند البنوك الإسلامية في معاملاتها المصرفية إلى القاعدة الفقهية التي تقول: أن الأصل في المعاملات الإباحة،² قال الله تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾³

قال النبي ﷺ: « الحلال بين والحرام بين... » أخرجه البخاري.⁴

أ. تعريف الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية:

هي كل الأعمال والأنشطة الجائزة شرعا التي تقوم بها البنوك الإسلامية من استقبال للودائع ومنح التمويلات، إلى جانب ممارسات مصرفية أخرى.⁵

ب. أنواع الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية:

❖ الاعتمادات المستندية:

يعد الاعتماد المستندي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها ال بنوك بصفة عامة ، حيث تعد أساس الحركة التجارية (الاستيراد - التصدير) في كافة أنحاء العالم، والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للبنوك

¹ - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص 374.

² - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004، ص 191.

³ - الآية 13، سورة الجاثية.

⁴ - صحيح البخاري، برقم 1946، مرجع سابق.

⁵ - محمد الطاهر قادي، البشير جعيد، مرجع سابق، ص 13.

حول العالم.

ويعرّف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج ويقوم البنك بموجبه بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها .
وتنفذ الإعتمادات المستندية بالبنوك من خلال أسلوبين هما :

✓ **الأسلوب الأول:** وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفية ، حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل المتعامل، ويقتصر دور ال بنك على الإجراءات المصرفية لفتح الاعتماد لدى المرسل وسداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة.

✓ **الأسلوب الثاني:** وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كائتمان مصرفي ، حيث يقوم المتعامل بسداد جزء فقط من قيمة الاعتماد، ويقوم البنك باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية ائتمانية.

وتنفذ هذه العملية بال بنك الإسلامي عن طريق احدى قنوات الاستثمار (مراوحة - أو مشاركة الإعتمادات) ، ففي حالة تنفيذ البنك للاعتماد المستندي كخدمة مصرفية ، فهي جائزة شرعا تتدرج تحت قواعد الوكالة ويتقاضي المصرف عن تأديتها اجرا ، وفي حالة تنفيذها كعملية استثمارية فهي تتدرج تحت قواعد عقود البيوع والمشاركات .

❖ خطابات الضمان:

تعد خطابات الضمان من الأنشطة المصرفية الهامة ، حيث أصبحت أداة للتعامل الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد سواء، وخاصة في مجال التعاقدات والمقاولات .

ويعرّف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي يصدر من ال بنك بناء على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين، بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة، ويجوز امتداد الضمان

لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة الأولى.

وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان منها :

✓ خطاب ضمان ابتدائي؛

✓ خطاب ضمان نهائي؛

✓ خطاب ضمان دفعة مقدمة.

وقد اتفق المستشارون الشرعيون للبنوك على عدم أخذ أجره على إصدار خطاب الضمان، وترى الهيئات الشرعية أن يتم إصدار خطاب الضمان في احدى صور قنوات الاستثمار.

❖ الأوراق المالية:

يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات ، والسهم يحصل صاحبه على عائد سنوي ، أما السند فيحصل صاحبه على فائدة ثابتة، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات.

وتتضمن الخدمات المصرفية المتعلقة بالأسهم ما يلي :

✓ **حفظ الأسهم:** يجوز للبنك القيام بحفظ الأسهم للمتعامل ويتقاضى عليها أجرا فهي كالوديعة.

✓ **بيع الأسهم:** يجوز للبنك القيام ببيع وشراء الأسهم لصالح عملائه كوكيل عن العميل ، ويستحق مقابل ذلك أجرا.

✓ **الاكتتاب:** يجوز للمصرف أن يقوم بأداء عملية الاكتتاب للشركات الجديدة ، وتكليفها الشرعي وكالة ويستحق البنك عنها أجرا.

✓ **صرف أرباح الأسهم:** يجوز للبنك صرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات ، وتكليفها الشرعي وكالة ويجوز للمصرف أخذ أجرا عنها.

ولا يجوز للمصرف بصفة عامة التعامل في أسهم الشركات التي تباع منتجات تخالف الشريعة

(السجائر، الخمر...).

❖ الأوراق التجارية:

تستخدم الأوراق التجارية (الكمبيالة، السند الإذني والشيك) بصفة عامة في الأعمال التجارية، حيث يثبت فيها المدين تعهدا للدائن بدفع مبلغ معين، إما بنفسه أو عن طريق شخص آخر في تاريخ معين. وتستخدم الأوراق التجارية كأداة للوفاء بالديون مقابل الغير، بحيث يمكن تحويل المديونية من شخص لآخر، وجرى العرف على أن أكثر هذه الأوراق تداولاً هي الكمبيالة.

وتقوم البنوك الإسلامية عادة بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية متعلقة بالأوراق التجارية وهي:

✓ **تحصيل الأوراق التجارية:** وهذه الخدمة من الناحية الشرعية جائزة، ويتقاضى البنك عنها عمولة أو أجر وتكليفها الشرعي وكالة.

✓ **قبول الأوراق التجارية كضمان:** لا يوجد مانع شرعي من قبول الأوراق التجارية كضمان في بعض العمليات الاستثمارية، إذا تم التأكد من صحة الأوراق التجارية المقدمة كضمان.

✓ **حفظ الأوراق التجارية:** وهذه الخدمة من الناحية الشرعية جائزة ويؤخذ عليه أجر مقابل الخدمة.

❖ الصرف الأجنبي:

تعد عمليات الصرف الأجنبي أو ما يطلق عليه بيع وشراء العملات من الخدمات المصرفية الهامة وخاصة في مجال الإعتمادات المستندية، وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للبنوك الخارجية وعمليات الصرف الأجنبي والعملة الأجنبية هي كل عملة لدولة يتم تداولها خارج نطاق تلك الدولة وعمليات الصرف الأجنبي من المعاملات الجائزة شرعاً، وتحصل البنوك مقابل ذلك على أجر مقابل تحويل العملات للخارج، وتندرج تحت التكليف الشرعي عقد الوكالة، كما تستفيد المصارف أيضاً من فرق العملة

بين سعر الشراء وسعر البيع، ومن شروط صحة عمليات الصرف الأجنبي التقابض في مجلس الصرف.

❖ تأجير الخزائن:

تعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية التي تقدم بال بنوك للعملاء لحفظ ممتلكاتهم من المجوهرات أو المستندات الهامة أو العقود، ويحتفظ المتعامل بمفتاح خاص لهذه الخزينة لا يفتح إلا بمعرفته و مندوب ال بنك ويتقاضى المصرف أجرا مقابل ذلك وتكييفها الشرعي على أنها عقد إجارة .

❖ البطاقات المصرفية:

انتشرت في الآونة الأخيرة استخدام البطاقات الائتمانية بديلا عسريا عن حمل النقود ، لما لها من مزايا أمنية للتعامل، إضافة إلى سهولة استخدامها وقبولها دوليا من كافة المؤسسات التجارية والخدمية. ويتقاضى البنك مقابل تقديم هذه الخدمة رسوم ، تتمثل في تكاليف إصدار البطاقة ورسوم تدفع للشركة الدولية، وتستخدم هذه البطاقة في سداد قيمة مشتريات العملاء أو استخدامهم لخدمات الفنادق أو السفر بالطائرات أو ما شابه ذلك.

وتختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نقطة هامة في استخدام البطاقات المصرفية، وهي في عملية استخدام البطاقة في السحب النقدي ، فالبنك التقليدي يتقاضي مقابل ذلك فائدة عن السحب النقدي أما البنك الإسلامي فإنه يشترط على المتعامل عدم استخدامها في عمليات السحب النقدي إلا في أضيق الحدود وفي حالة السحب النقدي لا يتقاضى البنك أي فائدة بل يعتبر ذلك قرضاً حسناً .

❖ الحوالات:

يحتاج الكثير من العملاء بالبنوك إلى إجراء عمليات تحويل أموال داخل البلد الواحد أو إلى بلاد أخرى خارجية، ويتم تغطية هذه الخدمة إما عن طريق التحويلات البرقية أو التلكس، أو عن طريق شيكات تحصل

في بلد المستفيد.

وتتدرج هذه الخدمات في العقد الشرعي ضمن الوكالة، ويتقاضى المصرف مقابل ذلك أجرًا.

❖ الحسابات الجارية:

إن الحسابات الجارية تعد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها ال بنوك للعملاء ، ويتيح الحساب الجاري للعميل حفظ أمواله في المصرف مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليه في أي وقت ، السحب من رصيده من خلال فروع ال بنك، أو من خلال ماكينات الصرف الآلي ، أو سداد قيمة المشتريات من خلال ماكينات نقاط البيع.

وقد اتفق الفقهاء على أن الحساب الجاري هو عقد قرض.¹

❖ الأنشطة التكافلية: هي الأنشطة التي تؤديها البنوك الإسلامية تجسيدًا لدورها في خدمة المجتمع وتحقيقًا

للتكافل بين القادرين من أفرادهم وغير القادرين.

ومن أنواع الأنشطة التكافلية نجد فريضة الزكاة ،* القروض الحسنة ، المساهمة في المشروعات

الاجتماعية.²

¹ - عبد الجبار الطيب، العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية بين الأحكام الشرعية والنصوص التشريعية، مرجع سابق، ص 53-56.

* الزكاة ركن من أركان الإسلام.

² - محمد البلتاجي، مرجع سابق، ص 69.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

يتضمن هذا المبحث الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي، وكذا المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك، وكيف يمكن إدارتها، ومختلف التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في ظل العولمة.

المطلب الأول: الرقابة على النشاط المصرفي الإسلامي

الرقابة هي إحدى الوظائف الأساسية للإدارة في أي منظمة من منظمات الأعمال، لا يتم العمل الإداري بدونها ولا يستكمل غيرها، وفي معظم دول العالم توجد تشريعات خاصة تنظم عملية الرقابة على البنوك للتأكد من أن أعمالها تتم وفقاً لما هو مطلوب منها.

تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك الأخرى، بأنها تخضع لإشراف ومتابعة ورقابة متكاملة الجوانب، يمكن حصرها في العناصر التالية:

أ. الرقابة الذاتية: وهي رقابة الوجدان والضمير داخل الفرد المسلم المؤمن بالله الذي يعمل في البنك

الإسلامي، واثمنه الناس على أموالهم التي أودعوها، ليقوم باستثمارها وفقاً لأوجه الاستثمار الشرعية.

فهي رقابة ذاتية تتبع من إيمان عميق بالله سبحانه وتعالى، ومعرفة كاملة بأن الله يعلم السر والعلن، وأن

عليه أن يحذر في جميع أعماله، قال الله تعالى ﴿... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ...﴾¹

ومن هنا فإن البنك الإسلامي يسعى لتحقيق هذه الرقابة من خلال توفير مقوماتها وعناصرها والتي من

أهمها:

❖ حسن اختيار العاملين في المصرف:

يتم اختيار العاملين في المصرف من الأفراد الذين تتوافر لديهم المقومات الدينية والأخلاقية التي تعمق

الحس الديني والأخلاقي، وتجعلهم حريصين تمام الحرص على اتباع تعاليم الدين الحنيف وعدم مخالفتها.

❖ تعميق الفكر وتثقيف العاملين في البنك دينياً:

من خلال الدورات التدريبية التأهيلية، وحلقات النقاش ومجالس العلم التي يعقدها البنك للعاملين به والتي

من خلالها تزداد المعرفة الدينية، ويستيقظ الضمير وتزداد معه الرقابة الذاتية للفرد على سلوكياته وعلى عمله

¹ - الآية 235، سورة البقرة.

خشية لله وراحة للنفس، قال الله تعالى ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ¹﴾

❖ متابعة السلوك والتصرفات الشخصية والعقائدية والوظيفية للعاملين في البنك:

يجب أن يلتزم العاملون في البنك الإسلامي في كل تصرفاتهم بأصول الحلال والحرام، فلا يجوز لهم التعامل أو الاشتراك في إنتاج السلع المحرمة شرعا كالخمر أو التعامل بالربا أو الغش.

وقد أوضح الله سبحانه وتعالى سلوك الفرد المسلم، والذي يجب أن يتحلى به جميع العاملين في البنك الإسلامي، فمسؤولية الفرد المسلم الذي يعمل في البنك الإسلامي مسؤولية شاملة وعميقة، تجعله حريصا على أداء عمله بالشكل المطلوب، وعل تصحيح أي خطأ، قال الله تعالى ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ²﴾.

ب. الرقابة الداخلية:

يجب أن يكون القائد في البنوك الإسلامية قدوة يحتذى به من جانب مرؤوسيه، ولديه من الإدراك ومن الوعي والمعرفة ومن الخلق القويم ما يؤهله للقيام بهذه الوظيفة.

وتتضمن مهمة الرقابة الداخلية في البنك مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

❖ اكتشاف أوجه القصور في الأداء التنفيذي للعاملين في البنك ومعرفة أسبابه، ووضع طرق العلاج الناجحة للتغلب على هذا القصور؛

❖ اكتشاف مدى القصور في نظام التوجيه والمتابعة، وفي نظام إبلاغ الأوامر وتدفق المعلومات بين المستويات

¹ - الآية 105، سورة التوبة.

² - الآية 77، سورة القصص.

المختلفة؛

- ❖ اكتشاف أي قصور طرق تنفيذ للعمليات المصرفية، ومن ثم معالجة هذا القصور بشكل فعّال.
- وعليه فإن الرقابة الداخلية هي عملية إدارية لتقويم القصور ومعالجة الانحرافات.

ت. الرقابة الخارجية:

تتسع هذه الرقابة لتشمل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته، حيث أن أهم صور الرقابة الخارجية في

المصارف الإسلامية هي كما يلي:

- ❖ **الرقابة الشرعية:** تقوم هذه الرقابة على وجود هيئة مستقلة من عدد من علماء الشريعة وفقهاء الدين ومن خبراء الجهاز المصرفي المتدينين والمشهود لهم بالصدق، ومن خلال تكاملها الفني والديني تقوم بإبداء الرأي فيما يعرض عليها من تصرفات، ومباشرة اختصاصها في الرقابة والإشراف والمتابعة لأعمال البنك لمعرفة مدى تطابقها مع أحكام الشرع، والتدخل لتصحيح الانحرافات إذا ما حدثت، كما تعمل على تأكيد قيام البنك بالتطبيق العملي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي وتعاليم الدين الحنيف.
- وتتمتاز الرقابة الشرعية على نشاط البنك باستقلالها وتكوينها من خيرة علماء الدين والاقتصاد الإسلامي حيث تقوم بممارسة عملها في إطار مجموعة من الضوابط، من بينها:

- ✓ لا يعتبر أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من العاملين في البنك الإسلامي، ولا يخضعون لإشراف إدارته، وبالتالي لا تتأثر آراؤهم بأي ضغط إداري أو غير إداري من جانب العاملين في البنك؛
- ✓ يتم تعيينهم من جانب الجمعية العمومية لحملة أسهم البنك الإسلامي، وتحدد مكافأتهم مقدماً؛
- ✓ تعطى لهيئة الرقابة الشرعية كافة الصلاحيات والحقوق، التي تمكنها من مباشرة وظيفتها بفعالية كاملة؛
- ✓ تزويد هيئة الرقابة بالبيانات والمعلومات والإيضاحات التي تمكنها من إبداء الرأي، وإعطائها حق
- ✓ التفتيش والإطلاع على سجلات البنك ومستنداته.

ومهمة هيئة الرقابة الشرعية متعددة الجوانب والأبعاد، وفيما يلي عرض موجز لكل منها:

- **الرقابة العلاجية:** تقوم على مراجعة جميع معاملات البنك الإسلامي للتأكد من مطابقتها، والتزامها في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، فإذا ما وجد هناك أي إخلال أو قصور بادرت

هيئة الرقابة إلى لفت نظر الأقسام المختصة، أو إخطار رئيس مجلس إدارة البنك بهذا القصور والعلاج الذي تراه لإصلاحه.

- **الرقابة الوقائية:** وتتم هذه العملية من خلال اشتراك هيئة الرقابة الشرعية مع المسؤولين في البنك بوضع نماذج العقود والاتفاقيات، ونظم العمل بمباشرة العمليات لجميع معاملات البنك ومن ثم تأكيد خلو المعاملات، التي تتم على هذه العقود والعمليات من المحظورات الشرعية.
- **الرقابة التوجيهية:** تعمل هيئة الرقابة الشرعية في البنك كجهاز وقائي، يحول دون وقوع أي خلل أو الانحراف عن قواعد الدين الإسلامي.
- **الرقابة الابتكارية:** تعمل هيئة الرقابة الشرعية على استنباط وابتكار المزيد من الأدوات المصرفية التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتفي باحتياجات المعاملات ومتطلبات العملاء، أيضا يتم استنباط خدمات مصرفية جديدة تحكمها قواعد الدين الإسلامي الحنيف.
- **الرقابة التوجيهية:** تبادر الهيئة بتقديم توصياتها وكذا آرائها ومشورتها لمتخذي القرار في البنك الإسلامي، وتوجيههم إلى المجالات التي تراها مناسبة وتحذرهم من المجالات التي قد تحتوي المعاملات فيها على الشبهات.¹

❖ **رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية:** وتشمل:

- ✓ **رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الإسلامي:**
- * يجب أن يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي الإسلامي، ويخضع لإشرافه ونفثيشه؛
- * يجب أن يتقيد البنك الإسلامي بتوجيهات البنك المركزي في مجال الاستثمار، حيث ينتقل دور البنك المركزي الإسلامي من مجرد توجيه عرض النقود والتحكم فيه، إلى توجيه الاستثمار نحو أوجه الصناعة

¹ - محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ص 283-294.

والزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية؛

* يمكن للبنك المركزي أن يقوم بدور المكتب الفني، الذي يقوم بتقييم فرص الاستثمار المختلفة وطرحها بين البنوك الإسلامية، وتحديد معدل الربح في كل فرصة استثمارية؛

* يفرض البنك المركزي الإسلامي على البنوك الإسلامية أن تودع لديه فوائضها المالية على أساس القرض الحسن، أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة، على أن يقوم بتمويل مشاريعها بالمقابل عند حاجتها للتمويل على أساس المعاملة بالمثل.

✓ رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي: تتم من خلال:

* يقوم البنك المركزي بعمليات التفتيش، وذلك بإجرائه لزيارات ميدانية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرفها، وذلك عن طريق الفحص المفاجئ للقيود والسجلات وإجراء المطابقة بينها وبين البيانات المقدمة؛

* الرقابة على التسيير، من خلال تحديد معامل الملاءة أي نسبة رأس المال إلى الودائع، حيث أن يكون رأس المال كافٍ ويعكس جدية المساهمين وعدم الاعتماد على الأموال المودعة من طرف العملاء، التي تكون أكثر ضخامة من رأس مال البنك.

وهنا يضع البنك المركزي معامل ملاءة البنوك الإسلامية، دفعا لكل تحايل عن تحميل الخسارة للمودعين حتى ولو حدثت بفعل من البنك، فوجب أن تكون قاعدة رأس المال في البنوك الإسلامية أكبر بكثير منها في البنوك التقليدية، لأنها تتعرض لمخاطر الاستثمار بشكل أكبر فهي تمول بالمشاركة والمضاربة، وغيرها التي يوجد فيها عامل المخاطرة كبير.

كما أن البنك المركزي يلزم البنوك الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة معينة (معامل السيولة) من موجوداته القابلة للتسييل الفوري، وهذا لتجنب أي عجز مفاجئ عن أداء السحوبات في حالة تقلص مستوى الودائع.

* الرقابة على التمويل، حيث أن البنك المركزي يطبق على البنوك الإسلامية نسبة الاحتياطي الإجباري حيث أن فرض هذه النسبة على الحسابات الجارية لا يطرح أي مشكل، لكن فرضها على الحسابات

الاستثمارية، يعني هذا عدم استثمارها للأموال، وبالتالي تعطيل جزء من أموال المودعين عن الاستثمار

فهنا يمكن تعويضها برفع هذه النسبة على الحسابات الجارية لدى البنوك الإسلامية.¹

✓ تجارب علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية:

لقد تعددت تجارب البنوك المركزية مع البنوك الإسلامية، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

* **العلاقة المتكاملة والمنسجمة مع البنوك الإسلامية:** في إطار الأسلمة الكاملة للنظام المصرفي ، كما هو الوضع في التجربة الباكستانية والإيرانية والسودان.

* **العلاقة المتميزة المنظمة مع البنوك الإسلامية:** في البلدان التي أصدرت قوانين عامة تتيح إنشاء البنوك الإسلامية وتنظيمها ، وتحدد الضوابط المتعلقة بها والأجهزة الحكومية التي تراقبها وتشرف على أنشطتها وهو الوضع في كل من تركيا، والإمارات، وماليزيا والفلبين.

* **العلاقة غير المناسبة مع البنوك الإسلامية:** في البلدان التي قامت بإصدار قوانين خاصة بإنشاء البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية ، دون إعادة الهيكلة لأدوات البنك المركزي ، وهذا لتراعي خصوصية البنوك الإسلامية، وهذا الوضع هو السائد في مصر، الأردن، العراق، قطر، البحرين، الجزائر،...

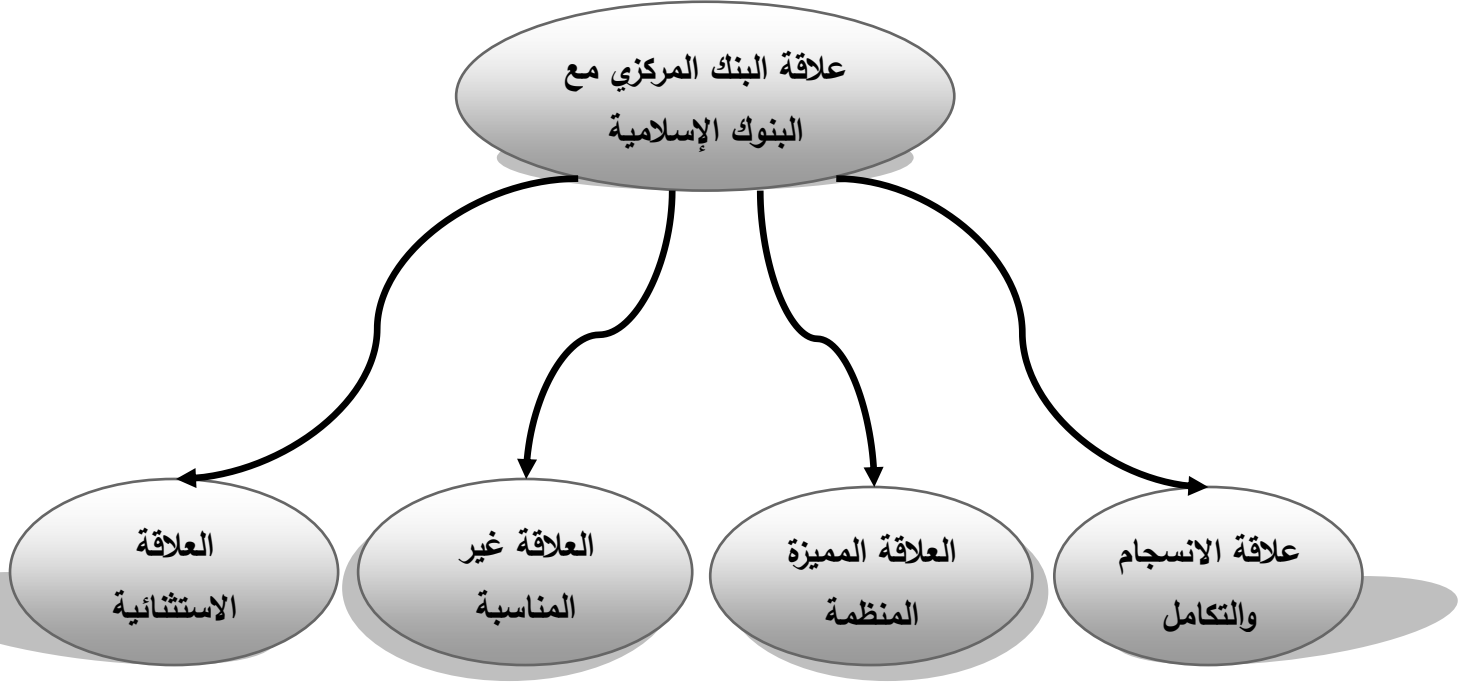
* **العلاقة في إطار القانون الخاص الذي يستثني عمل البنك الإسلامي:** من القانون التقليدي وهو الوضع الخاص في الكويت والمتعلق بتأسيس بيت التمويل الكويتي.²

ويمكن إعادة توضيح العلاقة مع البنوك الإسلامية في الشكل التالي:

¹ - فارس مسدور، **الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، في الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 18-20 أبريل 2010، ص ص 6-16.

² - صالح صالح، **أدوات السياسة النقدية والمالية الملانمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية** ، في الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 18-19-20 أبريل 2010، ص 6.

الشكل رقم (1-5): تجارب علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، في الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 18-20 أبريل 2010، ص 6.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

أ. تعريف المخاطر:

تشير المخاطر إلى حالة عدم التأكد أو عدم اليقين لما سيحدث في المستقبل ، وما يتبع ذلك من نتائج غير معروفة، وعلى هذا الأساس يمكن القول على أن المخاطر تعبر عن حالة احتمال حدوث خسائر غير متوقعة أو الانحراف عن النتائج المطلوبة، ومعانيها متعددة وتختلف بحسب كل مجال وكيف ينظر إليها.¹

ب. أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية:

❖ مخاطر الائتمان (Credit Risk):

وهي الخسائر التي تلحق بالبنك والناشئة عن إخفاق المتعاملين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الاستحقاق، أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها ، وتنشأ مخاطر الائتمان عن الذمم المدينة في عقود بيع المرابحة، ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقود بيع السلم وبيع الإستصناع، والإيجارات المستحقة في عقود الإجارة..

❖ مخاطر السوق (Market Risk):

وهي الخسائر التي يتعرض لها البنك، والناجمة عن تحركات أسعار السوق لواحدة من الفئات التالية:

✓ المتاجرة في الصكوك؛

✓ أسعار الصرف؛

✓ السلع والمخزون السلعي.

❖ مخاطر التشغيل (Operational Risk):

وهي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة، أو الناجمة عن الأحداث الخارجية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر المخاطر القانونية

¹ - فريد مشري، عياش عمرو، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنكين بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي، في الملتقى الدولي الثاني حول: الصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص 1.

ومخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية.¹

❖ مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاية السيولة النقدية لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات التي حان أجلها، أو لعدم القدرة على بيع الموجودات لتحقيق السيولة.²

❖ مخاطر السمعة:

وهي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن البنك، والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل، أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى بنوك منافسة، وقد ينشأ هذا الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو البنك، أو عدم خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة ...

❖ مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:

✓ مخاطر عقود المضاربة:

وهذا بسبب عدم وجود مطلب الضمان، مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزائن.³

✓ مخاطر عقود المشاركة:

بالنسبة لمشاكل المتعاملين فهي تدور حول الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الإشراف على المشاريع التي تمولها بالمشاركة ، ومتابعة تنفيذها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنجاز العمليات محل التمويل، خاصة عندما يكون مكان المشروع بعيداً عن البنك ، بسبب عدم وجود مطلب الضمان ، مع وجود احتمال الانتقاء الخاطئ للشريك ، بالإضافة إلى ضعف هذه البنوك في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.

✓ مخاطر عقود المرابحة:

يتحمل البنك الإسلامي كل المخاطر التي يتحملها أي تاجر يقنتي سلعة وينقلها، حيث قد تتطلب العملية

¹ - حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية: في الواقع وسلامة التطبيق، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية،

كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014، ص ص 11-12.

² - عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 237.

³ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ص 319-323.

تخزينها، وبذلك يكون ضامنا لها من تاريخ الأمر بالشراء حتى تسليمها للعميل.

يتحمل البنك الإسلامي تبعه رد السلعة المشتراة نتيجة ظهور أي عيب بعد تسلمها من قبل العميل ، أو عدم مطابقتها للأوصاف المطلوبة.

يمكن أن يواجه البنك مخاطر عدم قدرة العميل على السداد ، والقضية هنا مرتبطة بالوضعية المالية للعميل (كأن يكون هذا العميل هو مؤسسة).

✓ مخاطر عقد الإستصناع:

مخاطر عدم إيجاد الصانع الكفاء وصاحب الخبرة، فبعد اتفاق البنك مع المشتري على الثمن والمدة قد لا يجد البنك الإسلامي من يقوم بصناعة السلع بالموصفات المطلوبة والتي حددها المشتري ، مما يضطر البنك إلى التعاقد مع أي صانع لا يعرفه ، أو تنقصه الخبرة الكافية ، وهو ما يعرضه لمخاطر عدة مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكاليف الصناعة ، هذا يؤدي إلى خسارة الصانع مما يؤدي به إلى العجز عن تسليم السلعة في موعدها.

✓ مخاطر القرض الحسن:

يعتبر القرض الحسن تعطيلاً لأموال البنك بما فيها أموال المودعين للاستثمار ، خاصة إذا كان مبلغ القرض كبيرا ولأجل متوسط أو طويل. وكذا التدهور في قيمة العملة، خاصة إذا كان القرض لأجل طويل ومتوسط ، لأن القرض الحسن ليس له عائد بل يصبح العائد سلبيا مع هذا المشكل مما يسبب خسارة للبنك ، وأيضا عجز المقرض عن السداد ومماطلته.

✓ مخاطر عقود المزارعة والمساقاة:

احتمال عدم إثمار النخل، أو فساد الثمر، هذا سوف يؤدي إلى خسارة البنك من ماله إذا كان هو

الممول والعامل لجهد، وكذا الخطر الأخلاقي للشريك (العامل).

أيضا تحديد نصيب كل من الطرفين على أساس المساحة المزروعة لا على أساس خراج وإنتاج الزرع والأشجار، كأن يحدد البنك أو العامل نصيبه من خلال ما تخرجه جهة محددة بعينها من الأرض، وما يخرج من الباقي والأرض فهو للطرف الآخر، وهنا قد تخرج جهة أكثر من جهة أخرى، أو تخرج جهة ولا تخرج الأخرى.¹

✓ مخاطر عقود السلم:

تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل، وهذا راجع لأسباب عديدة منها:

- * اختفاء السلعة عن الأسواق لظروف اقتصادية عامة؛
- * التعاقد على عدد كبير من السلع، مما يبرز الحاجة إلى آليات تخفف من مخاطر التخزين كالسرقة والتلف.

✓ مخاطر عقود الإجارة:

وهذا راجع لأسباب منها:

- * عدم سداد أقساط الإجارة كاملة في مواعيدها؛
- * احتمال تلف العين، وتحمل عبء الإصلاح والصيانة.²

¹ - عبد الناصر براني أبو شهيد، إدارة المخاطر: في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013، ص ص 170 - 198.

² - عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص ص

أ. إدارة مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بتقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري، وتتضمن سياسة البنوك لإدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- ❖ وجود استراتيجية وسياسة ائتمانية واضحة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة؛
- ❖ تحديد أساليب التخفيف من المخاطر، من خلال توزيع وتنويع الاستثمارات الائتمانية على مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، وجود سقف ائتمانية واستثمارية واضحة ومنفقة مع تعليمات البنك المركزي لكل نوع من أنواع الاستثمار؛
- ❖ دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

ب. إدارة مخاطر السوق:

وتكون إدارة مخاطر السوق عن طريق التعامل الفوري وليس على أساس التعامل الآجل، حيث تتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي.

ت. إدارة مخاطر التشغيل:

تعمل البنوك الإسلامية على إدارة هذه المخاطر من خلال وجود تعليمات تطبيقية وإجراءات عمل موثقة يتم الالتزام بها من قبل الموظفين، حيث تعمل على تقليل احتمالية حدوث أخطار تشغيلية، وكذا تقوم بمتابعة الحسابات المتعثرة والسير بإجراءات التنفيذ لتحصيل الدين، أيضا القيام بالإجراءات اللازمة للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في البنك.

ث. إدارة مخاطر السيولة:

الاحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لمواجهة التدفقات النقدية الصادرة، تنويع مصادر التمويل، توزيع التمويل

على القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة.

ج. إدارة مخاطر السمعة:

تعمل البنوك الإسلامية على إدارة هذه المخاطر، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تعزيز ثقة العملاء بالبنك، وهذا من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة، المحافظة على السرية المصرفية عدم ممارسة أنشطة غير قانونية أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها، الالتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود.

ح. إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:

وتكون من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تبين الأرباح المتوقعة والمخاطر المحتملة التي يقبلها البنك، أيضا للتغلب على مخاطر الطرف الآخر (العميل)، أصبح من الملزم دفع مصروفات كبيرة مقدما التي تعتبر هامش جدية وهي دائمة في العقد. يمكن الاتفاق على سداد القيمة على مراحل مختلفة تبعا للتنفيذ، بدلا من السداد دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد، وهذا من شأنه يقلل من تعرض البنك للمخاطر الائتمانية.¹

¹ - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ص 322 - 327.

المطلب الثالث: تحديات البنوك الإسلامية في ظل العولمة*:

يمكن إبراز أهم هذه التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية فيما يلي:

أ. **عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية:** بحيث تواجه البنوك الإسلامية على مستوى البلد الواحد تشعب في الآراء والفتاوى الفقهية للمسألة الواحدة، ويرجع ذلك إلى وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة لكل مصرف على حدة، وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية، ووظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، كما تواجه البنوك الإسلامية في هذا الشأن من نقص حاد في العلماء الذين يجمعون بين التخصصين (التخصص الشرعي والتخصص الاقتصادي)، حيث أن الحل يتمثل في وجود هيئة رقابة شرعية مركزية لكل دولة، على أن يكون هناك تواصل دائم مع هيئات الرقابة الشرعية المركزية في البلدان الأخرى.

ب. **عدم وجود سوق مالي إسلامي:** وهذا يعد من ضرورات الاستثمار في البنوك الإسلامية، حيث يزدهر العمل المصرفي في ظل وجود أسواق مالية ثانوية، فلا توجد مثلاً بنوك إسلامية متخصصة في المجالات المختلفة، كالبنوك الزراعية والصناعية، كما لا توجد بصفة عامة شركات مالية اقليمية موزعة وفقاً لأماكن وجود البنوك الإسلامية تتولى مهمة إصدار وإدارة الأوراق المالية.

ت. **تحديات متعلقة بشأن الكوادر البشرية والهيكل التنظيمية للبنوك الإسلامية:** أي عدم توافر كوادر بشرية على درجة من الكفاءة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث ساعد على ذلك ضعف التدريب ونوعية البرامج التدريبية وعدد الدورات ومدتها الزمنية، وذلك بما لا يتناسب مع التطور الهائل في حجم البنوك الإسلامية وعملياتها المصرفية، فالعمل المصرفي الإسلامي يتطلب تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية

* العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود العالم منذ الثالث الأخير من القرن العشرين، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية ودعم قانوني دولي مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية "Global village".

مدربة على علم وإمام بطبيعتها المصرفية التي تختلف عن طبيعة عمل البنوك التقليدية.

ث. **المواقف غير المشجعة لبعض الحكومات:** فهناك حكومات لدول إسلامية لم تسمح بإنشاء مصارف إسلامية حتى الآن ، وبعض الحكومات ذات صبغة سياسية مضادة للفكرة الإسلامية ، بالإضافة إلى المواقف غير المشجعة لبعض البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية.

ج. **تحديات السياسة المالية والنقدية:** حيث أن البنوك الإسلامية وجدت نفسها مضطرة للتعایش مع إجراءات التعامل التجاري والمالي محليا ودوليا ، فالبنوك المركزية تعمل كمنظم للسياسة النقدية اعتمادا على آلية الفائدة ، فالبنوك الإسلامية ترفض التعامل بالفائدة عل أساس شرعي ، فالبيئة المالية لها دور كبير في التأثير على نشاط البنوك الإسلامية ، خاصة إذا كانت هذه البيئة تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.¹

ح. **حادثة تجربة البنوك الإسلامية بشكل عام:** وهذا بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية وما يترتب على ذلك من قلة الوعي المصرفي الإسلامي ، وعدم توفر الثقة بالدرجة المطلوبة في معاملات هذا النوع الحديد من البنوك.

خ. **الدمج بين التعليم الإسلامي والغربي:** حيث أن أغلب العاملين في البنوك الإسلامية يحملون مؤهلات من جامعات تدرّس الاقتصاد الربوي، فهم متأثرون بها بشكل واضح.²

د. **تحدي القوانين:** حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة

خصوصية المصرف الإسلامي، من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي.

ذ. **محدودية التوعية بالعمل المصرفي الإسلامي:** سواء على مستوى عامة الناس أو خاصتهم ، بما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية.³

¹ - محمد أحمد علي أبو يوسف، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الأزهر مصر، 2013، ص ص 116 - 123.

² - محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية: دراسة تحليلية مقارنة ، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 130.

³ - شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011، ص 16.

ر. القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية : بالرغم من أن سوق الصيرفة الإسلامية قد شهد قفزات نوعية ، فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية ، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كما ونوعاً لا تزال في بداية الطريق.

حيث أن الصيرفة الإسلامية تتبع الصيرفة التقليدية من حيث أن كثير من المنتجات الإسلامية ، ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية ، وما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث ، عن طريق منتجات تحمل طابع الابتكار والاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة ، فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة ، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل:

❖ وجود مراكز بحث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها ، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية ، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

❖ عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة ، وإنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع والتطوير ، في المنتجات والآليات المصرفية لدى البنوك الإسلامية.¹

ز. العولمة: من التحديات الضخمة التي تواجه البنوك الإسلامية تزايد الاتجاه نحو عولمة المال والاقتصاد وتحرير تدفقات التجارة والأموال ، وهذا يعني زيادة المنافسة ليس فقط مع البنوك الربوية المحلية ، وإنما منافسة شديدة وشرسة مع البنوك العالمية التي تنتقل بخدماتها ورؤوس أموالها داخل الدول الإسلامية.²

¹ - عبد المنعم محمد الطيب ، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الإسلامية ، في المؤتمر العالمي الثالث حول: الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مارس 2005 ، ص ص 28-29.

² - عطية السيد فياض ، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية ، في المؤتمر العالمي الثالث حول: الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى السعودية ، مارس 2005 ، ص 11.

س. الضغوطات السياسية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: يعد قطاع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً في العالم من جراء التداعيات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أقيمت حملة دولية على البنوك الإسلامية تدعي توريط هذه الأخيرة في تمويل الأنشطة المشبوهة وغسيل الأموال، وكان الهدف من هذه الحملة هو الحد من قدرة تلك البنوك على التوسع والاستمرار في النمو.

وقد أدت تلك الحملة بالفعل إلى تجميد أموال بعض البنوك والاتجاه نحو الاكتئاب، الذي يحرم المجتمع من تلك الثروات التي يحرص أصحابها على عدم استثمارها استثماراً ربوياً.¹

¹ - محمد بن جاب الله، علال بن ثابت، تحديات البنوك الإسلامية ومساعي صمودها في ظل اقتصاد السوق، في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 24-25 أبريل 2006، ص ص 7-8.

خلاصة الفصل الأول:

إن البنوك الإسلامية استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا في الاقتصاد، والدليل على ذلك هو إقبال الجمهور على التعامل معها على حساب البنوك التقليدية، وكذلك يشهد لهذا النجاح الأرقام التي تم إحصاؤها عن التزايد الكبير لعددتها.

فهذه البنوك الإسلامية تتمتع بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية ، فهي تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية، حيث تقوم بتوظيف الأموال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، وذلك من خلال صيغ التمويل الشرعية من مضاربة ، مشاركة، مرابحة وغيرها من الصيغ الأخرى.

ورغم قيام هذه البنوك بالمعاملات التي تخلو إلى حد كبير من الشبهات، إلا أنها تواجه تحديات كثيرة تعرقل من نشاطها- وهذا ما تم ذكره سابقا-، لكنها في الأخير تبقى هي القناة الوحيدة التي تمر عبرها الأموال الغير ربوية، والتي تحقق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

الفصل الثاني

الهندسة العالية الإسلامية

ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

تمهيد:

لقد شهد العالم انتشارا واسعا لصيغ التمويل الإسلامي، لكن مع التطورات والتغيرات الجذرية الهائلة والمتمثلة في ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى بالعولمة المالية ، وكذا ازدياد حجم التجارة الدولية... وغيرها من التغيرات ، كل هذا أدى إلى فرض ضغوط تنافسية حادة بالنسبة للبنوك الإسلامية، وهذا ما يستدعي بالضرورة إلى تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة تتمتع بأقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد، تستلزم بالضرورة التطور لملائمة المستجدات، وتضمن للبنوك الإسلامية قدرًا من المرونة وتساعد على الاستمرار بفعالية.

فالبنوك الإسلامية تحتاج دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية ، التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن هنا يبرز مصطلح الهندسة المالية، الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة التي دخلت عالم المال والاستثمار حيث تعد الهندسة المالية أداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة، ولكن نظرا للطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية يستوجب أن تكون لها هندسة مالية خاصة بها، أي هندسة مالية تجمع بين توجهات الشريعة الإسلامية الحنيفية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

وفي هذا الصدد قامت البنوك الإسلامية بصناعة هندسة مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى مواكبة للتغيرات الاقتصادية الطارئة.

وعلى هذا النحو سيجاول هذا الفصل دراسة موضوع الهندسة المالية الإسلامية ، وهذا من خلال ثلاثة مباحث:

✿ المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية؛

✿ المبحث الثاني: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية؛

✿ المبحث الثالث: واقع تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية

سنتناول في هذا المبحث التطرق لتعريف ونشأة الهندسة المالية ومختلف أسبابها وأسسها ، وكذا أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية

أ. تعريف الهندسة المالية: هناك عدة تعريفات للهندسة المالية نذكر منها:

- ❖ هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وتكوين مجموعة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في الشركات؛¹
- ❖ هي عملية خلق أدوات وخدمات جديدة من قبل مؤسسات الصناعة المالية، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء من مستثمرين خواص ومؤسسات تحتاج للتمويل، وهذا للدخول في عمليات الاندماج أو تملك مؤسسات أخرى؛²
- ❖ هي مجموعة التقنيات المطبقة والتي تعتمد على البحث والتطوير ، حيث يركز اهتمامها على ابتكار أدوات مالية جديدة، تمثل حلولاً إبداعية لمشاكل الإدارة وفي مجال إدارة المخاطر؛³
- ❖ هي تصميم وتطوير وتنفيذ العمليات المالية المبتكرة ، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل ولخفض تكاليف المعاملات وتحقيق عوائد أفضل؛⁴

¹ - محفوظ جبار، مريم عديلة، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة: دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات، في مجلة العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 10، 2010، ص 23

² - آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012، ص 64.

³ - سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية: دورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 89.

⁴ -sami alsuwalem, Hedging:in Islamic finance, king fahad national library, cataloging in publication data, Jeddah, 2006, p 87.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف الهندسة المالية، بأنها: عبارة عن مجمل العمليات والتقنيات والأنشطة التي تتأسس وفق عمليات التصميم والابتكار والتطوير للأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وهذا لإيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل وتحقيق أفضل العوائد.

أ. نشأة الهندسة المالية:

ظهرت الهندسة المالية في منتصف الثمانينات، بهدف إعانة وخدمة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المشاريع، ففي لندن فتحت البنوك إدارات لمساعدة شركات الأعمال، في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملائها وإيجاد حلول لتلك المشكلات ولتطوير منتجات أسواق المال، وكانت تلك بداية ظهور الهندسة المالية.

وفي عام 1992 أنشئ الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين للارتقاء بصناعة الهندسة المالية، وأصبح هذا الاتحاد يضم نحو 2000 عضواً من شتى أنحاء العالم.

وعموماً يمكن تلخيص تطور مفهوم الهندسة المالية فيما شهدت الأسواق المال العالمية من تطورات في مجالات الابتكارات المالية، والتي نوجزها في الحالات الأربعة التالية:¹

- ❖ اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق وإتاحة المزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد، وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل؛
- ❖ إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين للمخاطر؛
- ❖ تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع أدوات الاستثمار، خاصة المشتقات المالية؛

¹ - محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص ص 3-4.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

❖ تطوير أدوات المتداولة بين الأسواق، مما مكن من تقليل التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق العالمية.¹

ب. أسباب ظهور الهندسة المالية: لقد ظهرت الهندسة المالية نتيجة لعدة أسباب نذكر منها:
❖ العولمة:

وما أدت إليه من الاتجاه العالمي المتزايد نحو إلغاء القيود المالية والاستثمارية أو الحد منها ، الذي أدى بدوره إلى تسهيل تدفق الأموال بين الأسواق المالية والاستثمارية، وتحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.²

❖ الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل:

قامت الوسائط المالية (من بنوك، شركات تأمين، شركات استثمار، وسماسرة) عموماً بتسهيل تحويل الأموال من الوحدات ذات الفوائض النقدية للوحدات ذات العجز المالي، ويمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم، من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوسائط المالية. ولكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي إلى قلة في الكفاءة المدركة، وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل التمويل المختلفة، من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة، من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً، ولذلك ظهرت الحاجة لابتكار وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات.

❖ تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض:

إن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة، سواء حدوده ومفهومه أو طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق، مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء ومع ظهور

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، في مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 2، 2007، ص 12.

² - هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية: أدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص 60.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

شبكات الاتصال بالذات ساعدت على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تتعدم فيه الحواجز الزمنية والمكانية.

ونظراً لأن هناك احتياجات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات، فقد أصبح من السهل تصميم الاحتياجات، ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في هذا السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق كلما تمكن مبتكرو ومصممو الأوراق والأدوات المالية من العمل بصورة اقتصادية مقبولة، أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة، وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها.

❖ ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية:

الفعالية في سوق المال هو مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة وبسرعة ودقة عاليتين، وهذين المعيارين (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء وجودتها.

❖ زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة:

أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للابتكارات، إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية النمطية بشكل كبير جداً، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة المالية بشكل واسع.

❖ زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها:

أصبحت التقلبات في الأسعار (أسعار السلع، وأسعار العملات والأسهم والسندات) خاصة بعد رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والتطور الهائل في سرعة الاتصال، والتحول الاقتصادي من اقتصاديات تركز على العمالة إلى اقتصاديات كثيفة المعرفة، كل هذا أدى إلى التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

في المحيط الاقتصادي العالمي ككل، مما شكل خطراً كبيراً على مؤسسات الأعمال، إذ ترتب على ذلك ضرورة إنتاج منتجات مالية جديدة وتطوير قدرات عالية للسيطرة على المخاطر المالية.¹

❖ **تغيرات أسعار الفائدة:**

لقد ترتب عن تقلبات أسعار الفائدة عدة مشكلات ، فتمكنت الهندسة المالية من ابتكار فكرة أسعار الفائدة المتغيرة، وبالتالي ابتكار السندات والأسهم التي يتغير فيها معدل الكوبون² مع تغير أسعار الفائدة في السوق.³

ب. أسس الهندسة المالية:

❖ **الأسس العامة:**

تقوم الفكرة الأساسية للابتكارات المالية على أنه باستثناء العقائد الدينية فلا يوجد شيء مقدس ، وهذا يعني أن الفكر الإنساني لا يجب أن يكون مقيداً بحدود معينة أو أفكار ثابتة ، ولكنه يتجه إلى مساعدة متخذي القرارات ، وذلك من خلال الزيادة في عدد البدائل المتاحة أمامهم ، وما يوفره كل بديل من مزايا وتكاليف مختلفة ليختاروا من بينها ما يناسبهم.

لكن لتجنب المخاطر التي يمكن أن تتطوي عليها الهندسة المالية - في حالة عدم تقييدها - فلا بد من أن تعتمد على مجموعة من القواعد والأسس الخاصة.

❖ **الأسس الخاصة:** وتشمل:

- ✓ يجب أن يكون الربح حقيقياً وبعيداً عن الأنشطة الوهمية مثل المضاربات؛
- ✓ يعتبر التمويل في مشروعات الأعمال نشاطاً وسيطاً، بغرض الإنتاج والتشغيل لتحقيق عائد مناسب يفوق

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، في المؤتمر الدولي الرابع حول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور

الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010، ص ص 4-6.

² يعبر عن سعر الفائدة (الاسمي) على السند المصدر و يحصل المستثمر على فوائد دورية طبقاً لهذا المعدل .

³ - رابح أمين المانبع، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 13.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

تكلفة التمويل ويغطي المخاطر وعناصر التكلفة؛

✓ تحقيق التوازن والاستقرار والربحية والتحكم في المخاطر المالية وتخفيض تكلفة التمويل؛¹

ت. أهمية الهندسة المالية: تكمن أهمية الهندسة المالية في العناصر التالية:

❖ إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر ، وتحديدتها وقياسها ومراقبتها حيث تمكن إدارة المخاطر من تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها المخاطر في المؤسسات المالية.

❖ إدارة السيولة:

تعرف السيولة بأنها كل ما تحتفظ به المؤسسات المالية من الأموال النقدية ، أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها.

وتهدف إدارة السيولة إلى المحافظة على استمرارية المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على أحسن وجه وتقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة، وكذا تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.

❖ المنافسة المالية:

تعمل المؤسسات المالية على دفع عجلة الابتكار المالي من أجل استحداث منتجات مالية جديدة ، أو تطوير منتجات مالية قائمة بهدف تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والمتجددة لعملائها ، واغتنام مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة لها ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت تشكيلة منتجاتها متنوعة تمكنها من استقطاب أكبر عدد من العملاء ، وهو من شأنه أن يساعدها على مواجهة المنافسة في البيئة التي تنشط فيها ، وبالتالي تحقيق البقاء والاستمرارية.

فالمنافسة المالية هي القدرة على استخدام الأموال بكفاءة عالية تمكنها من التفوق على المنافسين ويكون ذلك من خلال اختيار أفضل المصادر التمويلية، واستغلال أفضل الفرص الاستثمارية لتحقيق أفضل

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة، دمشق، 2008، ص ص 36-37.

العوائد.

ث. أهداف الهندسة المالية: تشمل أهداف الهندسة المالية العناصر التالية:

❖ تعزيز فرص تحقيق الأرباح:

من خلال إيجاد الأدوات الجديدة التي يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط؛¹

❖ إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة:

والتي يمكن عن طريق هندستها بتوليفات معينة إدارة المخاطر بأفضل صورة ممكنة؛

❖ تقليل تكاليف المعاملات:

من خلال إمكانية الدخول بتعاملات معينة ، إذ أن تكلفة التعامل من خلال أدوات الهندسة المالية تكون

غالباً أقل من تكلفة التعامل بالطرق التقليدية؛²

المطلب الثاني: مجالات الهندسة المالية

حيث تشمل الهندسة المالية ثلاثة مجالات وهي:

أ. المجال الأول:

يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية

وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال؛

ب. المجال الثاني:

يتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثال ذلك التداول

¹ - نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير

منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011، ص 29.

² - هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص 33.

الإلكتروني للأوراق المالية؛

ت. المجال الثالث:

يتمثل في ابتكار حلول مبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، مثال ذلك ابتكار الاستراتيجيات الجديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة¹.

المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية واستراتيجيات استثمارها، وآثارها

أ. منتجات الهندسة المالية: وتتكون من:

❖ المشتقات المالية:

هي العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد²، والعقد أيضا قد يربط الطرفين بطريقة ملزمة أو قد يعطي لواحد منهما إمكانية تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه³.

✓ أنواع المشتقات المالية:

* عقود الخيارات:

:. تعريف عقود الخيارات: الخيار هو عقد بين طرفين هما مشتري حق الخيار وبائع هذا الحق ، ولمشتريه

الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته مقابل دفع ثمن محدد يطلق عليه بالعلوة* إلى البائع

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 40.

² - بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 7، 2009/2010، ص 338.

³ - خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق: دراسة تحليلية للفترة 2009-2013، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 5.

* العلوة هي المبلغ المتفق عليه في مقابل الحق الذي يدفعه حامل الحق إلى محرره نظير منح للمشتري حق الخيار، وتسمى أيضا ثمن الخيار أو مكافأة الخيار.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

لحق الخيار،¹ وهي غير قابلة للرد سواء نفذ العقد أو لم ينفذ،² وهذه العلاوة مقابل الخسائر التي قد يتحملها المشتري من أثناء ممارسته لهذا الحق، وتشمل هذه العقود الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والسلع.³

.: أنواع عقود الخيار: تنقسم عقود الخيار حسب عدة اعتبارات نذكر منها:

○ على أساس نوع الصفقة: تنقسم إلى نوعين هما:

- **خيار الشراء:** يعطي خيار الشراء مالكة الحق في شراء عدد من الأصول المالية في تاريخ معين بسعر معين، وبما أن الخيار هو حق، فإن حصول المستثمر على هذا الحق ليس من دون مقابل، حيث يدفع إلى بائع ذلك الخيار مبلغاً من المال يطلق عليه سعر الخيار، أو العلاوة وهذا المبلغ ثابت ويتم تحديده في بداية التعاقد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الخيارات.
- **خيار البيع:** يعطي خيار البيع مالكة الحق في بيع عدد من الأصول المالية بسعر معين يسمى سعر التنفيذ، وفي تاريخ معين يسمى تاريخ انتهاء الصلاحية أو تاريخ الاستحقاق، وكما هو الحال في خيار الشراء، فإن حصول المستثمر على خيار البيع ليس بدون مقابل، حيث يدفع إلى بائع ذلك الخيار مبلغاً من المال يطلق عليه سعر أو علاوة الخيار، ومما تجدر الإشارة إليه أن خيار البيع تزيد قيمته كلما انخفض سعر السهم، لأنه يتيح لحامل الخيار بيع السهم بسعر التنفيذ، رغم انخفاض السعر السوقي للسهم (وهو الضرر المتوقع)، أما إذا لم ينخفض سعر السهم، فإن كل ما سيخسره حامل الخيار هو سعر الخيار أو العلاوة التي دفعها في بداية التعاقد.⁴

¹ - بومدين نورين، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 5، العدد 10، ماي 2013، ص 129.

² - حدة ريس، زكية بوستة، التنظيم الشرعي لمنتجات الهندسة المالية: الخيارات المالية، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 6.

³ - بومدين نورين، مرجع سابق، ص 129.

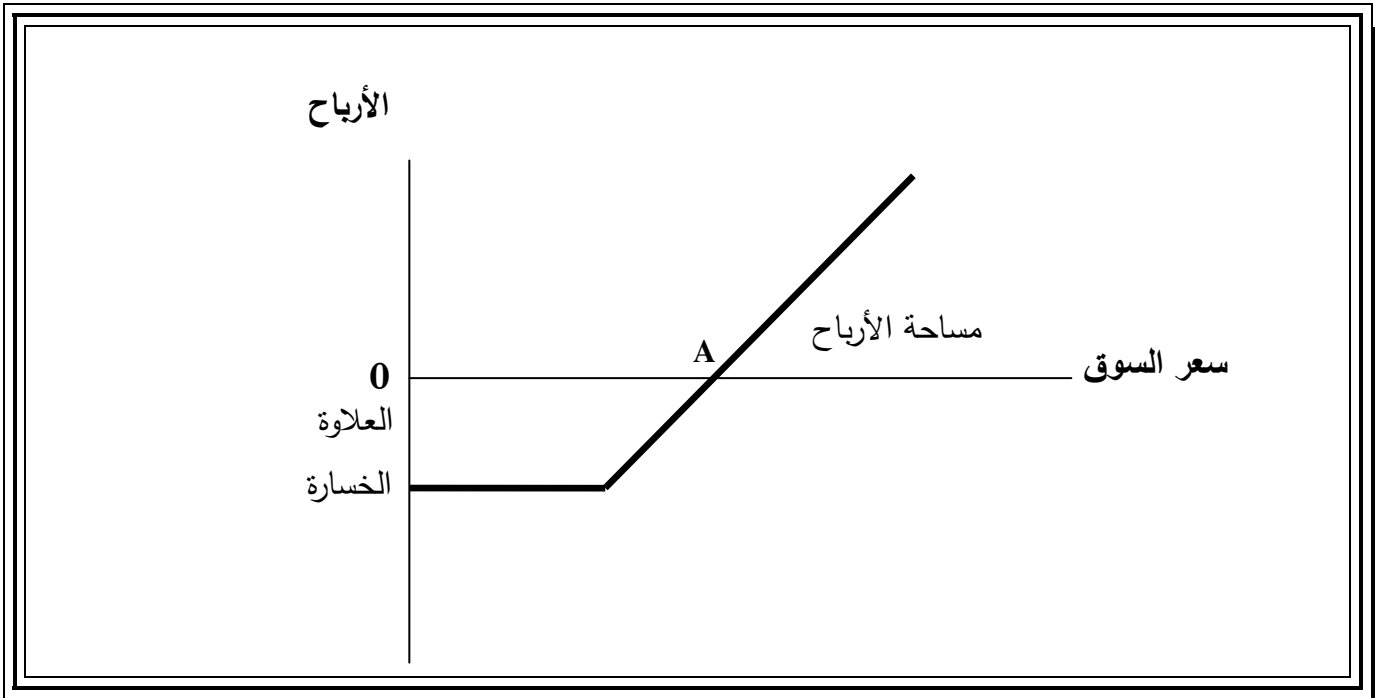
⁴ - زينب بوقاعة، ريمة برارمة، تسعير الخيارات المالية وفقاً لنموذج بلاك وشولز: دراسة حالة خيارات القطاع البنكي القطري، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 103.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

← حالات خيارات الشراء والبيع:

- حالة شراء الخيار: يمكن أن نميز بين شراء خيار شراء و شراء خيار بيع كما يلي:
شراء خيار شراء:

الشكل رقم (2-1): شراء خيار شراء.



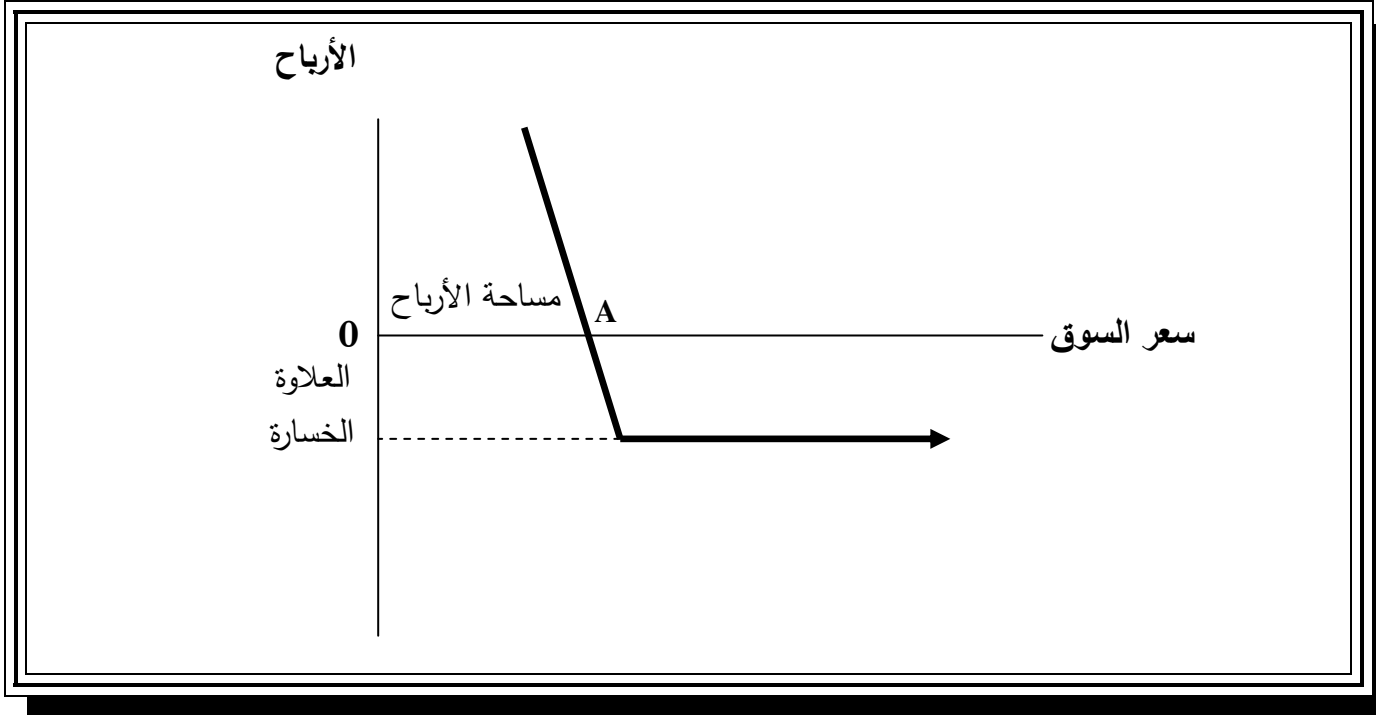
المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون ، المشتقات المالية: عقود المستقبلات- الخيارات- المبادلات ، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 186.

حيث أن هذا الخيار سوف يحقق الأرباح في حال تنفيذه عندما يرتفع سعر الموجود الأساسي إلى الأعلى من السعر الذي تمثله النقطة (A)، وسوف يحقق نقطة التعادل عند النقطة (A).¹

¹ - حاكم محسن الربيعي وآخرون، المشتقات المالية: عقود المستقبلات- الخيارات- المبادلات، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 186.

شراء خيار بيع:

الشكل رقم (2-2): شراء خيار بيع.



المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون ، المشتقات المالية: عقود المستقبلات- الخيارات- المبادلات ، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 187.

فهذا الخيار يحقق الأرباح في حال تنفيذه عندما ينخفض سعر الموجود الأساسي إلى أقل من السعر الذي تمثله النقطة (A)، وسوف يحقق نقطة التعادل عند النقطة (A).¹

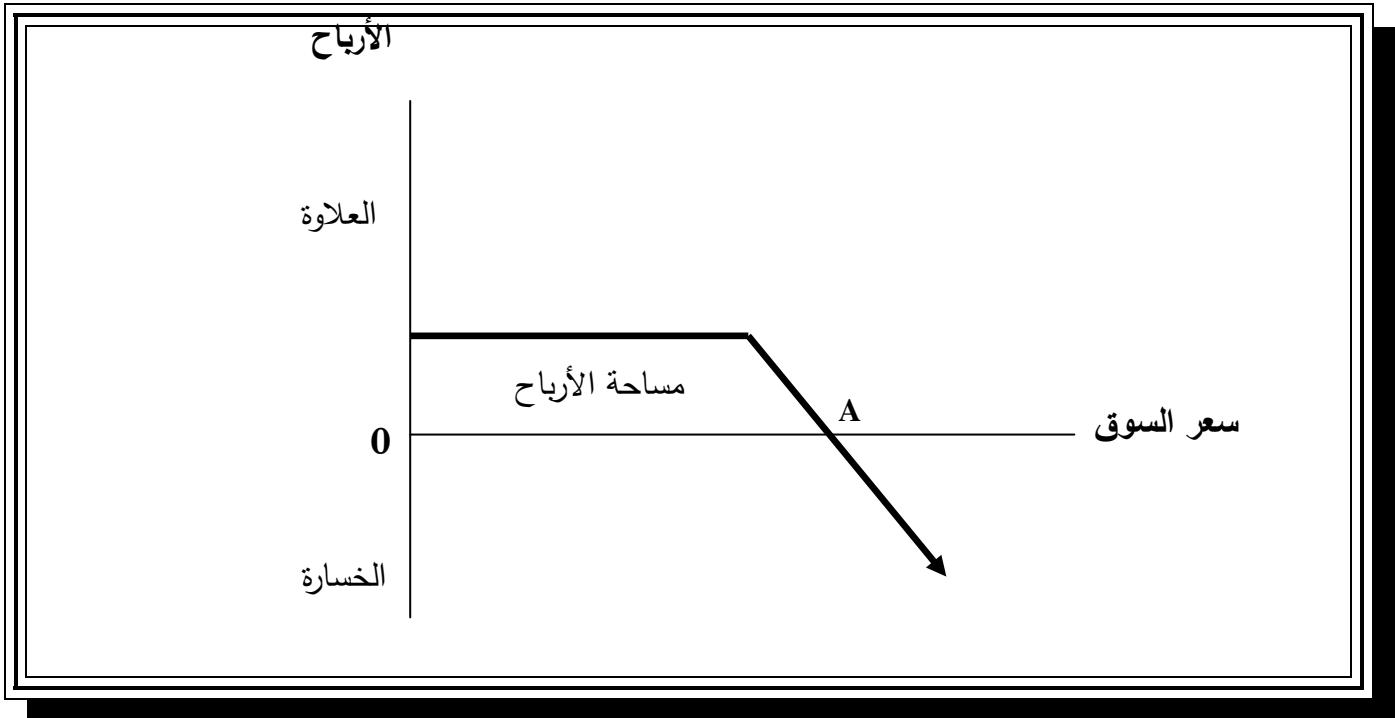
¹ - نفس المرجع السابق، ص 186.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

- حالة بيع الخيار:

بيع خيار الشراء:

الشكل رقم (2-3): بيع خيار الشراء.



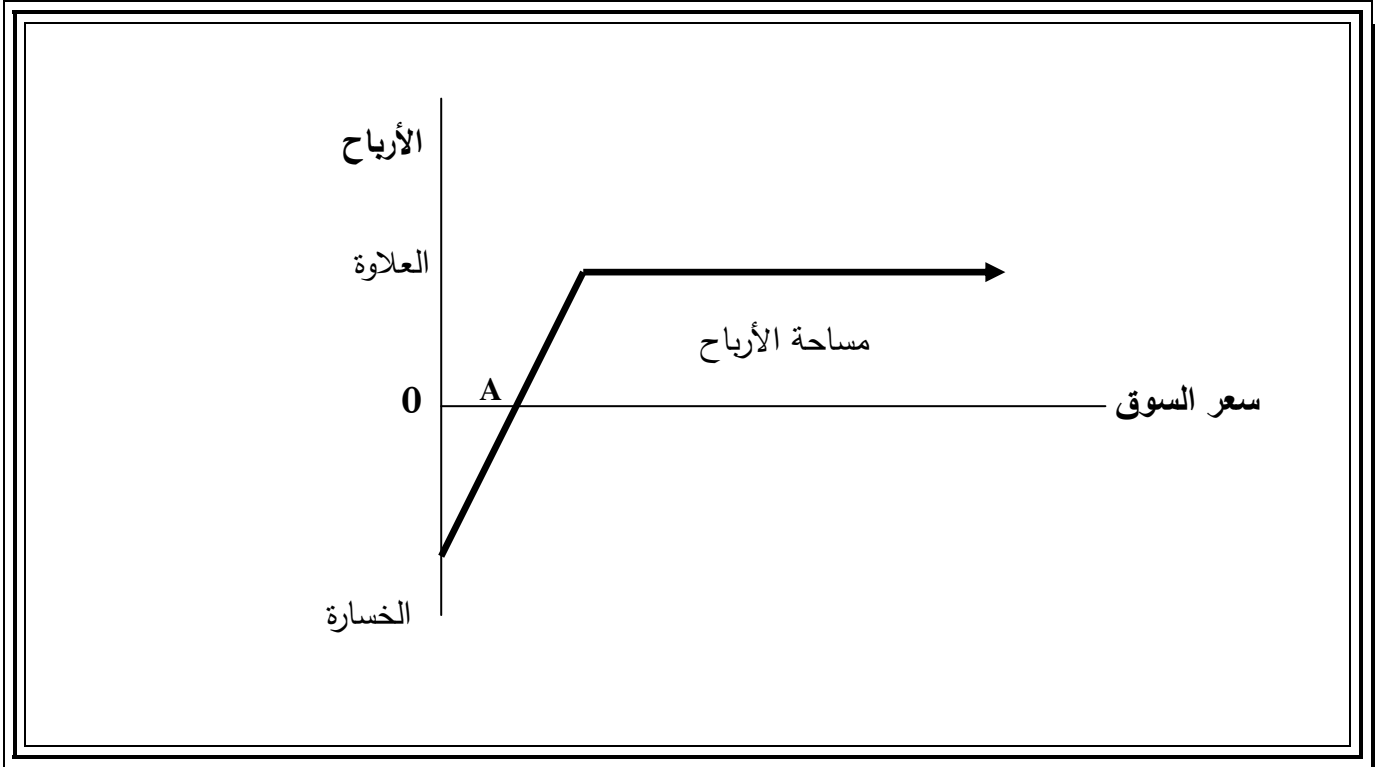
المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون ، المشتقات المالية: عقود المستقبلات- الخيارات- المبادلات ، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 188.

فهذا الخيار يحقق الأرباح في حال تنفيذه عندما ينخفض سعر الموجود الأساسي إلى أقل من السعر الذي تمثله النقطة (A)، وسوف يحقق نقطة التعادل عند تلك النقطة.¹

¹ - نفس المرجع السابق، ص 187.

بيع خيار بيع:

الشكل رقم (2-4): بيع خيار بيع.



المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون ، المشتقات المالية: عقود المستقبلات- الخيارات- المبادلات ، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 188.

فهذا الخيار يحقق الأرباح في حال تنفيذه عندما يرتفع سعر الموجود الأساسي إلى أعلى من السعر الذي تمثله النقطة (A)، وسوف يحقق نقطة التعادل عند هذه النقطة.¹

¹ - نفس المرجع السابق، ص 187.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

- **الخيار المزدوج (المختلط):** يقوم المستثمر في نفس الوقت بشراء عقد خيار شراء وعقد خيار بيع لنفس الأوراق المالية،¹ ويلجأ المستثمر إلى هذا النوع من التعامل عندما يتوقع حدوث تغير كبير في أسعار الأسهم من غير معرفة اتجاه هذا التغير ، أو إلى الارتفاع أم إلى الانخفاض ، فإن حصل تغير في الأسعار بالارتفاع فإن المستثمر ينفذ عقد خيار الشراء ، وذلك بشراء الأسهم من الطرف الآخر بالسعر المنخفض وهو سعر التنفيذ ، لبيعها في السوق بالسعر الجاري المرتفع ، أما إذا حصل تغير في الأسعار بالانخفاض فإن المستثمر ينفذ عقد خيار البيع ، وذلك ببيع الأسهم على الطرف الآخر بالسعر المرتفع وهو سعر التنفيذ، بعد أن يشتريها من السوق بالسعر الجاري المنخفض ليبرح الفرق بين السعرين.²
- **على أساس تاريخ تنفيذ الاتفاق:** ينقسم إلى قسمين هما:³
- **الخيار الأمريكي:** هذا النوع من الخيارات يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع أصل ما، بسعر متفق عليه كما يمكنه من تنفيذ هذا العقد خلال المدة التي تمتد بين إبرام العقد حتى التاريخ المحدد لانتهاؤه ، ويمتاز هذا النوع بارتفاع قيمة المكافأة المدفوعة من مشتري الحق.
- **الخيار الأوروبي:** وهو يشبه عقد الخيار الأمريكي ، غير أنه يختلف عنه فقط في موعد التنفيذ ، إذ لا يمكن لمشتري حق الخيار تنفيذ العقد إلا في التاريخ المحدد سلفاً ، ويمتاز هذا النوع بانخفاض قيمة المكافأة التي يدفعها مشتري الحق.

¹ - محمد صالح الحناوي وآخرون، تقييم الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2007، ص 305.

² - هشام السعدني خليفة بدوي، عقود المشتقات المالية: دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 150.

³ - عبد الحليم أوصالح، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 12.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

○ على أساس ملكية الأوراق المالية: ينقسم إلى نوعين هما:

▪ **الخيار المغطى:** يمتلك محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد ، أي أنه يستطيع أن يغطي التزامه بالبيع إذا اختار مشتري العقد تنفيذ العقد؛

▪ **الخيار غير المغطى:** لا يمتلك محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد ، فإذا اختار مشتري العقد التنفيذ، فإن البائع سيضطر لشراء الأصل من السوق ثم تسليمه للمشتري.¹

* **العقود المستقبلية:**

:. **تعريف العقود المستقبلية:** هو اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل مالي محل العقد بسعر محدد

مسبقاً، على أن يتم التسليم في تاريخ مستقبلي.²

:. **أنواع العقود المستقبلية:** تنقسم إلى:

○ **العقود المستقبلية السلعية:** وهي عقود مستقبلية على سلع نمطية حقيقية مثل:

▪ **المحاصيل الزراعية:** وتعتبر المحاصيل الزراعية من أقدم عقود المستقبلية وأكثرها تداولاً كالحبوب؛

▪ **الموارد الطبيعية:** يتم تداول عقود المستقبلية بكثافة على المعادن (الذهب، الفضة والنحاس...)، والطاقة

(البتروال الخام، الغاز الطبيعي، الكهرباء...)

▪ **السلع الأخرى:** وهي تتضمن بعض أنواع السلع التي نادراً ما يتم تداولها في أسواق المستقبلية

¹ - طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 45.

² - وليد العايب، لحو بخاري، **إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر في ظل الأزمات: دراسة مقارنة بين المشتقات المالية التقليدية**

والصكوك الإسلامية، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص7.

كالأسمدة، المطاط، الزجاج...

○ العقود المستقبلية المالية: وتتضمن ما يلي:

■ **العقود المستقبلية للعملات:** حيث يتم التداول بحوالي 50 عملة من العملات ، إلا أن أكثرها تداولاً هي العملات الرئيسية (اليورو ، الدولار الأمريكي ، الجنيه الإسترليني ، الين الياباني ، الفرنك الفرنسي) وبالرغم من أن أول عقد للمستقبلية المالية ظهر عام 1972، إلا أنه أصبح من أنشط العقود المستقبلية تداولاً.

■ **العقود المستقبلية لمؤشرات الأسهم:** تتضمن مؤشرات الأسهم مجموعة من الأسهم العادية ، ومن أشهر هذه المؤشرات ستاندر أند بورص، ويتضمن العقد الواحد مضاعف بقدر 250، لذلك فإن قيمة العقد الواحد تساوي السعر المستقبلي للمؤشر مضروبة في المضاعف 250.

■ **العقود المستقبلية لأسعار الفائدة:** وتتضمن:

◀ **أذونات الخزينة:** ويتم تداولها لأجل قصيرة من ثلاثة إلى تسعة أشهر؛

◀ **سندات الخزينة:** يتم تداولها إلى آجال أطول من عشر سنوات.

■ **العقود المستقبلية للأسهم الفردية:** لقد بدأ التداول بها منذ 1990 في أستراليا ، وتستخدم هذه العقود بشكل خاص من قبل المضاربين ، فإذا توقع المضارب ارتفاعاً في سعر سهم محدد فإنه يقوم بشراء عقد مستقبلي على هذا السهم ، بينما يقوم بعملية بيع العقود المستقبلية على الأسهم الفردية إذا توقع انخفاضاً في سعر السهم، ويحقق المضارب الأرباح في كلتا الحالتين إذا تحققت توقعاته.¹

¹ - مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، إدارة المشتقات المالية، دار إثناء، عمان، 2012، ص ص 239 - 241.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

* العقود الآجلة:

∴ تعريف العقود الآجلة: وفيه يجري بيع آجل في المستقبل بسعر يتحدد اليوم¹، أي هو اتفاق بين طرفين للتعامل على أصل ما، على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق متفق عليه.²

والجدول التالي يبين أهم أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة:

¹ - حكيم ملياني، طارق شوقي، المشتقات المالية من أدوات للتحوط والتغطية ضد المخاطر إلى مسببات للأزمات المالية، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 7.

² - أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام، القاهرة، 2007، ص 234.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الجدول رقم (2-1): الاختلافات بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة.

العقود الآجلة	العقود المستقبلية	أوجه المقارنة
هي عقود نمطية، حيث يحدد وقت التسديد وكميات وأنواع الأصول والمبالغ المتفق عليها بدقة تامة ووفقا لمعايير محددة من قبل إدارة السوق وتكون معلنة	هي عقود شخصية، ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد	نوع العقد
يتم مراقبة الأسعار بصفة يومية، وهذا يعني أن سعر العقد سوف يعدل كل يوم حسب السعر المستقبلي لتغيرات الشيء محل العقد، ولذلك فإن التسوية النقدية سوف تحدث بين البائع والمشتري استجابة لملاحظات التحركات السوقية في أسعار العقد	يظل السعر ثابت خلال فترة العقد، ويتم دفع المبلغ الاجمالي من المشتري إلى البائع في نهاية مدة العقد	السعر المحدد في العقد
يتم الاحتفاظ بهوامش متحركة لتعكس تحركات الأسعار	يحدد الهامش مرة واحدة يوم توقيع العقد	الهامش
لا يسلم الأصل عادة وإنما تتم التسوية بصورة نقدية	يتم انتهاء العقد عادة بتسليم الأصل محل التعاقد	تسليم الأصل محل العقد
يتم مراقبة التحركات السوقية في نهاية كل يوم تعامل، ولذلك فإن العقود المستقبلية يترتب عليها تدفقات نقدية قصيرة الأجل، حيث يتطلب الأمر ايداع هامش (مبلغ من المال) لكل من المشتري والبائع، وهذا الهامش سوف يعكس التحركات السعرية للأصل موضوع العقد، فمع كل تغيير في السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسب يضاف الهامش ويجوز سحبه، ويحقق الطرف الآخر خسارة يجب ايداعها مرة أخرى ليصل الهامش إلى الحد المطلوب	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية، ولذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات لهامش مبدئي	تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص ص 112-113.

- محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 268.

* عقود المبادلات:

:. تعريف عقود المبادلات: هو التزام تعاقدى يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين

مقابل تدفق أو موجود آخر، وهذا بموجب شروط متفق عليها عند التعاقد.¹

:. أنواع عقود المبادلات: وتنقسم إلى:

○ **مبادلة العملة:** هي اتفاق لتبادل كمية محددة من عملة ما بعملة أخرى ، بسعر صرف متفق عليه مع

اتفاق متزامن لإعادة تبادل الكمية نفسها من العملة الأولى بالعملة الأخرى ، بتاريخ لاحق وبسعر

صرف آخر متفق عليه.²

ومنه فإن هذه العملية تقوم على ثلاث مراحل:

■ تبادل مبدئي لرأس المال عند بداية عقد المبادلة؛

■ دفع الفوائد على كل قرض؛

■ تبادل نهائي لرأس المال عند تاريخ استحقاق عقد المبادلة.

○ **مبادلة أسعار الفائدة:** تقوم فكرة أسعار الفائدة على تبادل سعر فائدة ثابت بسعر معوم على أساس

مبلغ أصل وهمي غير حقيقي ، أما السعر المعوم فيحدد بمتوسط الأسعار فيما بين بنوك لندن

والمعروف باسم ليبور LIBOR³، وإلى جانب مبادلة الفائدة الثابتة يوجد أنواع أخرى وهي:

■ **مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير والغير مقيد:** وفيها يحصل المشتري على الفرق بين

معدل الفائدة المتغير ، ومعدل الفائدة على الأوراق المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة وغير المقيدة

حيث يكون معدل الفائدة على هذه الاوراق بمثابة سعر التنفيذ في عقد حق خيار الشراء ، فإذا كان

معدل الفائدة المتغير أكثر من معدل الفائدة على هذه الأوراق فإن مشتري الأوراق يحصل على

الفرق، أما إذا كان معدل الفائدة المتغير أقل من معدل الفائدة على تلك الأوراق، فإنه لا يتم تبادل أي

¹ - عدنان الهندي، المشتقات المالية: ماهيتها - وأنواعها - وطرق إدارة مخاطرها ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1996، ص 17.

² - نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات: تقدير اقتصادي إسلامي، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 117.

³ - محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 275.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

نقدية في هذه الحالة.

▪ **مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير والمقيد:** هذه الأوراق المالية لها معدل فائدة يتأرجح بين حد أعلى وحد أدنى، ويحصل مشتري هذا العقد (الأوراق) على الزيادة في سعر الفائدة على هذه الأوراق عن معدل الفائدة المتغير (libor)، أما إذا كان هذا الأخير أكبر من معدل الفائدة على هذه الأوراق، فإنه لا يتم تبادل أي نقدية في هذه الحالة.

▪ **عقود المبادلة المختلطة:** يتكون هذا العقد من اتخاذ موقف طويل الأجل، أي شراء عقد مبادلة أوراق مالية ذات فائدة متغيرة وغير مقيدة، واتخاذ موقف قصير الأجل، أي بيع عقد مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ومقيد.¹

○ **مبادلة السلعة:** ويقصد بعقود المبادلة على السلع العملية التي يقوم من خلالها طرفا العقد بالاتفاق على شراء وبيع في تاريخ محدد خلال فترة محددة، لكمية معينة من السلع (المواد الأولية)، بسعر محدد وبيع أو شراء كمية مساوية للمادة نفسها، بسعر متغير يتحدد دوريا على مستوى السوق، ولا تتم عملية المبادلة هذه على أساس حقيقي، ولكن عن طريق تبادل لتدفقات نقدية بين الطرفين.²

○ **حق الاختيار على عقود المبادلة:** وهي شراء حق الاختيار فهي الدخول في مبادلة معينة في تاريخ مستقبلي (خيار شراء أو خيار بيع)، وبالتالي فهي تجمع بين خصائص كلا من عقود المبادلة وعقود الخيارات.³

✓ **أهمية المشتقات المالية:** تتمثل أهمية المشتقات المالية فيما يلي:

* التغطية ضد المخاطر؛

* أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر؛

* إتاحة فرص استثمارية للمضاربين.⁴

¹ - مريم سرارمة، بور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 63.

² - محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 277.

³ - مريم سرارمة، نفس المرجع، ص 64.

⁴ - منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص ص

❖ التوريق:

✓ **تعريف التوريق:** تحويل الديون من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة لهذا النوع من القروض) إلى مقترضين آخرين، وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال.

✓ أنواع منتجات التوريق:

لقد توصل المهندسون الماليون إلى ابتكار أنواع عديدة من المنتجات المالية، التي تقوم على عملية التوريق، وتختلف هذه المنتجات فيما بينها من حيث الأصل الذي تستند إليه هذه العملية، حيث نميز بين:

* **الأوراق المالية المستندة لقروض الرهن العقاري MBS:** وهي الأوراق المالية المصدرة في مقابل

قروض الرهن العقاري، حيث تتيح لحاملها الحق في الحصول على عوائد في تواريخ محددة؛

* **الأوراق المالية المضمونة بأصول ABS:** وهي الأوراق المالية التي تصدر في أصول غير قروض

الرهن العقاري، مثل قروض الاستهلاك وقروض السيارات وغيرها، وتتميز بأنها تستند لمحفظه أصول

متجانسة، وهي تتشابه مع نوع آخر من منتجات التوريق وتسمى بالتزام الدين المضمون CDO، وتتميز

عنها فقط في أنها تستند إلى محفظة أصول غير متجانسة.

ويندرج تحت ABS نوعان آخران من الأوراق المالية وهما :

:. **التزام السندات المضمونة CBO:** تمثل ورقة مالية مضمونة بمحفظه من السندات؛

:. **التزام القرض المضمون CLO:** تمثل ورقة مالية مضمونة بمجموع قروض تقترضها مختلف

الشركات من المصارف.¹

✓ **أهمية عمليات التوريق:** تكمن أهمية عمليات التوريق في:

* توزيع مختلف المخاطر على أكبر عدد من المستثمرين، حيث أن عملية توريق ديون متشابهة تؤدي إلى

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص ص 78 - 81.

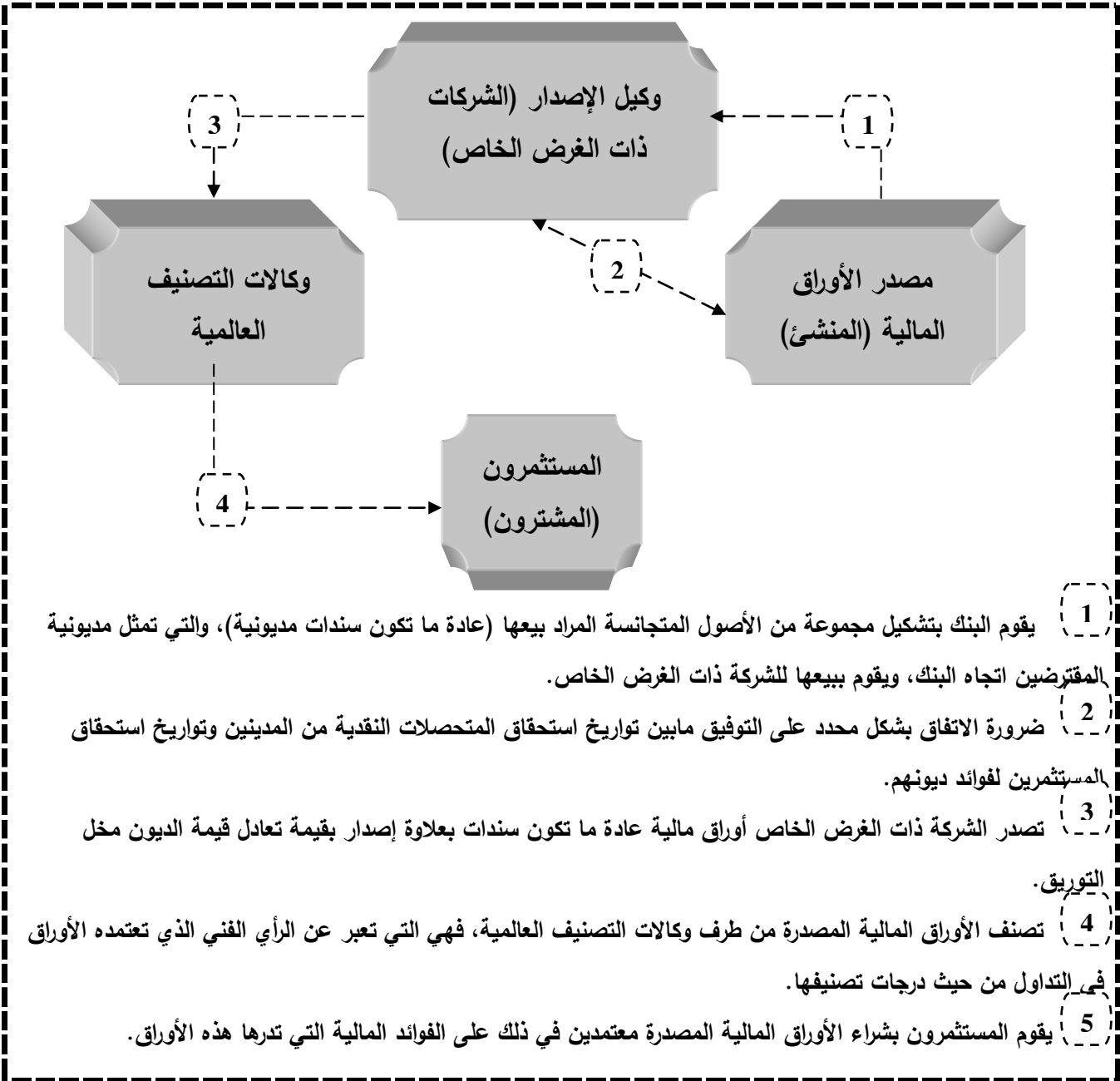
الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

- * تخفيض مستوى مخاطر عدم القدرة على السداد؛
- * تخفيض تكاليف الوساطة؛
- * إن تحويل الأصول غير السائلة، والقروض الفردية الخطرة، إلى أوراق مالية أعلى سيولة وأقل مخاطرة وقابلة للتداول، يثجع على جذب مجموعة متنوعة من المستثمرين الباحثين عن فرص لاستغلالها؛
- * يوفر للمقترضين مصادر أسرع للحصول على الأموال؛
- * يحقق مكاسب للوسطاء الماليين في مختلف الأسواق المالية، من خلال الحصول على الرسوم مقابل عمليات الوساطة في عمليات التوريق.

والشكل التالي يبين آلية التوريق:

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الشكل رقم (2-5): آلية التوريق.



المصدر: آمال لعمش ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012/2011 ، ص 80.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

❖ المنتجات المالية التقليدية: وتضم:

✓ **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول منتجًا ماليًا يضاف إلى قائمة المنتجات المالية، التي اعتمد عليها لحل كثير من المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، حيث أنها تمثل أوراقًا مالية ذات آجال مختلفة تعطى لحاملها مقابل إيداع مبلغ معين ويتقاضى في مقابل ذلك فائدة محددة، وما يميز هذا النوع من الشهادات أنها تمكن حاملها من تداولها في حال حاجته للسيولة قبل تاريخ الاستحقاق.

وقد ظهرت هذه الشهادات في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1961 واعتبرت مصدرًا رئيسيًا للأرصدة الإضافية في مصارفها، ولاقت نجاحًا كبيرًا وانتشارًا واسعًا في أوروبا، وهو الأمر الذي ساعد على إصدارها في لندن سنة 1966، لتكون بذلك أوعية مالية لمواجهة متطلبات الائتمان متوسط الأجل.

وتتميز شهادات الإيداع القابلة للتداول بما يلي:

* إمكانية بيعها في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق، وبالتالي تميزها بالسيولة؛

* يكون إصدارها من قبل بنوك مقبولة عالميًا، وهو ما يجعلها مضمونة؛

* إمكانية إصدارها وفق تاريخ استحقاق يناسب مصدرها وحاملها، وهو ما يجعلها ذات مرونة؛

* تعدد آجال استحقاقها، فنجد قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛

* تنوع إصداراتها، فيمكن أن تصدر بطريقة معلنة على شكل إصدارات دورية، أو وفق طلب العميل؛

* بمجرد دفع قيمة الشهادة من قبل العميل في التاريخ المتفق عليه، يقوم المصدر بتسليم الشهادة للعميل

أو يحتفظ بها لديه حتى يطلبها، أو حتى تاريخ الاستحقاق.

✓ **اتفاقية إعادة الشراء:** تعتبر اتفاقية إعادة الشراء أحد عقود المشتقات المالية في سوق النقد وتعتمد على

وساطة بيوت السمسرة المتخصصة في مثل هذه الاتفاقيات، وتكون بين التاجر والمستثمر، حيث يقوم الأول

ببيع أوراق مالية تعادل قيمة المبلغ المحتاج إليه إلى الطرف الثاني على أن يقوم بإبرام صفقة أخرى لشراء

هذه الأوراق من المستثمر، إما بالسعر نفسه إضافة إلى فائدة يتفق عليها الطرفان مسبقًا، أو مقابل سعر

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

أعلى من سعر البيع على أن يكون الفرق ربحًا للمستثمر.

يتضح مما سبق أنه يتم اللجوء إلى هذا النوع من العقود لتمويل العجز المؤقت الذي يمكن أن يتعرض له مختلف التجار، وبالتالي يكون هذا المنتج المبتكر وسيلة لتسهيل الحصول على التمويل في أي وقت من الأوقات.

✓ **اليورو دولار:** يعتبر اليورو دولار مبالغ بالدولار الأمريكي، يتم إيداعها في بنوك أوروبية لفترة زمنية محددة عادة ما تكون ستة أشهر فما أقل، وتدفع عليها فائدة محددة، وتستخدم البنوك هذه الودائع بالعملة الأمريكية في منح قروض لمختلف المؤسسات.

تعتبر هذه الودائع ذات أهمية باعتبارها خالية من مخاطر عدم السداد، وكذا سهولة بيعها وشرائها، إضافة إلى عدم خضوعها للإجراءات والقوانين التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الودائع لدى بنوكها المحلية.

✓ **بطاقة الائتمان:** لقد ظهرت بطاقة الائتمان لتكون ابتكارًا يضاف إلى قائمة الابتكارات المالية، حيث أنها تعد بديلاً عن النقود، تحمل قيمةً ماليةً محددة، وتستخدم في مختلف عمليات البيع والشراء، وبذلك لتسهيل التعامل في أي مكان وفي أي وقت.

وبطاقة الائتمان عبارة عن بطاقة تمنح من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين معها، حيث تحمل كافة المعلومات الخاصة بحاملها، وتمكنه من استعمالها في السحب من رصيده أو في تسديد أثمان السلع والخدمات التي يتلقاها، وحتى في بعض الأحيان في الحصول على قرض.

ونجد نوعين من بطاقات الائتمان :

* **بطاقة الحسم الشهري:** وهي البطاقة التي تمكن حاملها من الحصول على قرض لتسديد قيمة مشترياته ضمن حدود مبلغ معين، وبغض النظر عن رصيد حسابه، على أن يتم تسديد كامل المبلغ دفعة واحدة بعد المدة المتفق عليها مع المصرف، وفي حالة التأخر تفرض غرامات على صاحب البطاقة؛

* **بطاقة الدين المتجدد:** تعتبر هذه البطاقة أداة وفاء وائتمان، حيث تمنح لحاملها الحق في الحصول

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

على السلع والخدمات فور إظهارها، كما تسمح له بالحصول على النقد، ويتم في هذه البطاقة تقسيط الدين المستحق على العميل على فترات، وتزداد قيمة الدين بزيادة فترة التسديد، ويترتب عليه فوائد ربوية في حالة تأخره عن التسديد خلال الفترة المسموح بها.

❖ المنتجات المالية الحديثة والمركبة:

✓ **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:** وهي السندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية أو ممتازة بعد مضي مدة محددة، إذا رغب حاملها في ذلك، حيث ينتقل من وضع دائن للشركة إلى شريك مساهم وذلك وفقاً لشروط وقواعد محددة في العقد.

وما يميز هذه الأوراق المالية أنها تقع بين أوراق الملكية وأوراق الدين حيث تعرف بالأوراق الهجينة ويسمح هذا النوع من الأوراق بتحول القيم من وضعية الدين إلى وضعية الملكية.

✓ **السندات ذات الكوبون الصفري:** تعتبر السندات ذات الكوبون الصفري من الأوراق المالية التي يمكن للمستثمرين تداولها، حيث تباع هذه السندات بأقل من القيمة الاسمية على أن يسترجع المستثمر القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق، ويمكن بيعها في السوق بالسعر السائد إذا رغب في التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، ويتمثل العائد الذي يحققه المستثمر في الفرق بين القيمة المدفوعة لشراء السند وبين القيمة الاسمية أو سعر البيع، ولا يحصل المستثمر على الفوائد إلا عند تاريخ الاستحقاق أو عند البيع مما يعني أن هذا النوع من السندات لا يمنح فوائد دورية.

✓ **رأس المال المخاطر:** يعتبر رأس المال المخاطر من بين أحدث منتجات الهندسة المالية، حيث يمثل أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وتعتبر التجربة الأمريكية نموذجاً ناجحاً يحتذى به في هذا النوع من الاستثمارات.

ويعرف رأس المال المخاطر على أنه أموال تستثمر في مشروعات معرضة للخطر، أو هو رأس المال

الموضوع في مشاريع استثمارية قابلة للخسارة.

❖ المنتجات المركبة:

تعتبر المنتجات المالية المركبة نتاجًا لاتحاد منتجين ماليين أو أكثر، يكون الهدف من أحدهما المحافظة على رأس المال المستثمر، في حين يهدف المنتج الآخر لتنمية رأس المال، وتتحدد قيمة المنتج المركب بناءً على العائد المرتبط بأحد المنتجين أو كليهما.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من منتجات الهندسة المالية يتميز بمجموعة من الخصائص التي يمكن إدراجها في النقاط التالية :

- ✓ **التوفيق بين العائد والمخاطرة :** بما أن المنتج المركب مزيج بين منتجين أو أكثر فإنه يتميز بخليط بين العائد والمخاطرة، وبالتالي يؤدي إلى تحميل جزء قليل من الخسارة إذا وقعت، والحصول على الجزء الأكبر من الأرباح إذا تحققت، وهذا إذا توافقت توقعات المستثمر مع الواقع؛
- ✓ **قابلية التسييل :** حيث تتيح بعض المنتجات المركبة إمكانية تسيلها خاصة التي تقوم على أسعار الأسهم أو العملات، وهذا باعتبار أن لها أسعارًا يومية و حتى آنية؛
- ✓ **الحاجة إلى الوساطة :** يتم بيع هذه المنتجات للمؤسسات الاستثمارية ولمدراء ووسطاء الأصول والشركات الراغبة بالاستثمار، ونادرًا ما يتعامل بها المستثمرون الأفراد.
- ✓ **أمثلة عن المنتجات المركبة:** إن من الأمثلة التي يمكن إدراجها ضمن المنتجات المركبة هو ما يعرف بمشتقات المشتقات، ومن بينها:

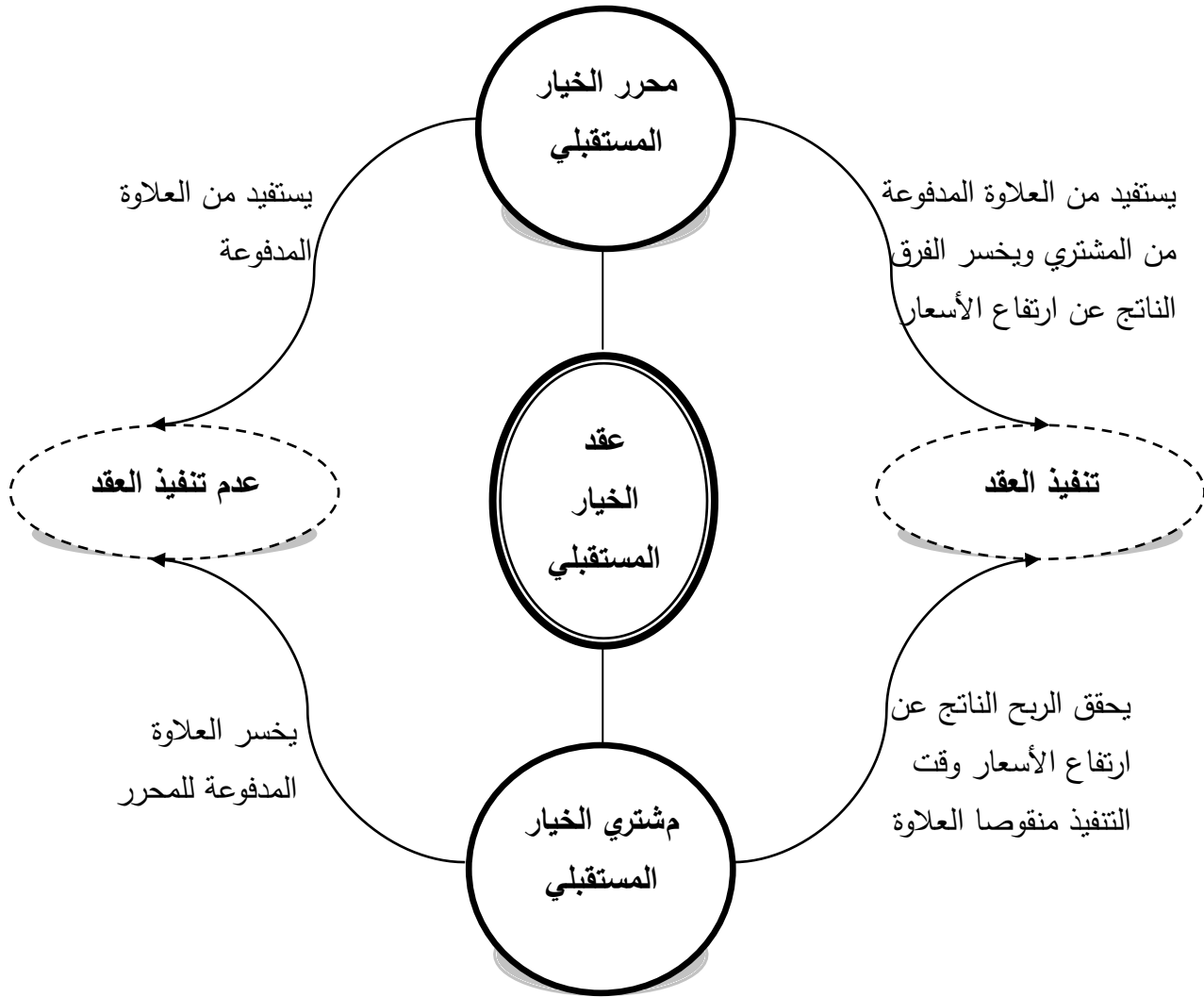
* **الخيار المستقبلي:** وهو عقد يتضمن الحق في شراء عقد مستقبلي معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد، مقابل دفع علاوة لمحرره، ويكون لمشتري العقد الحق في تنفيذه من عدمه، وبالتالي يمكن تجنب الخسارة التي تقع لو تم الاستثمار في عقد مستقبلي مباشرة وكان هناك انخفاض في سعر السوق عن سعر التنفيذ.¹

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص ص 79 - 87.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

∴ طريقة عمل الخيار المستقبلي:

الشكل رقم (2-6): طريقة عمل الخيار المستقبلي.



المصدر: آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص 87.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

* **خيار العقد الآجل** : وهو الحق في شراء أو بيع عقد آجل بسعر معين في تاريخ مستقبلي محدد، حيث يمكن شراء خيار شراء عقد آجل، أو شراء خيار بيع عقد آجل، أو بيع خيار شراء عقد آجل، أو بيع خيار بيع عقد آجل، ويختلف عن الخيار المستقبلي فقط في أنه لا يتداول في الأسواق المنتظمة.¹ والجدول التالي يبين حالات خيار العقد الآجل:

الجدول رقم (2-2): حالات خيار العقد الآجل.

نوع العقد	تنفيذ العقد	عدم تنفيذ العقد
خيار شراء عقد آجل	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ
خيار بيع عقد آجل	سعر السوق > سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ

المصدر: آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012، ص 88.

من الجدول السابق، يمكن القول أن:

∴ المستثمر يمارس الحق في تنفيذ شراء العقد الآجل فقط إذا كانت أسعار السوق تزيد عن السعر المتفق عليه عند إبرام العقد، حيث يستفيد من الفرق بين السعرين إذا قام بالبيع حالياً بسعر السوق؛ وبهذا يكون الخيار مربحاً؛

∴ يمارس المستثمر الحق في تنفيذ بيع العقد الآجل فقط إذا كانت أسعار السوق أقل من السعر المتفق

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

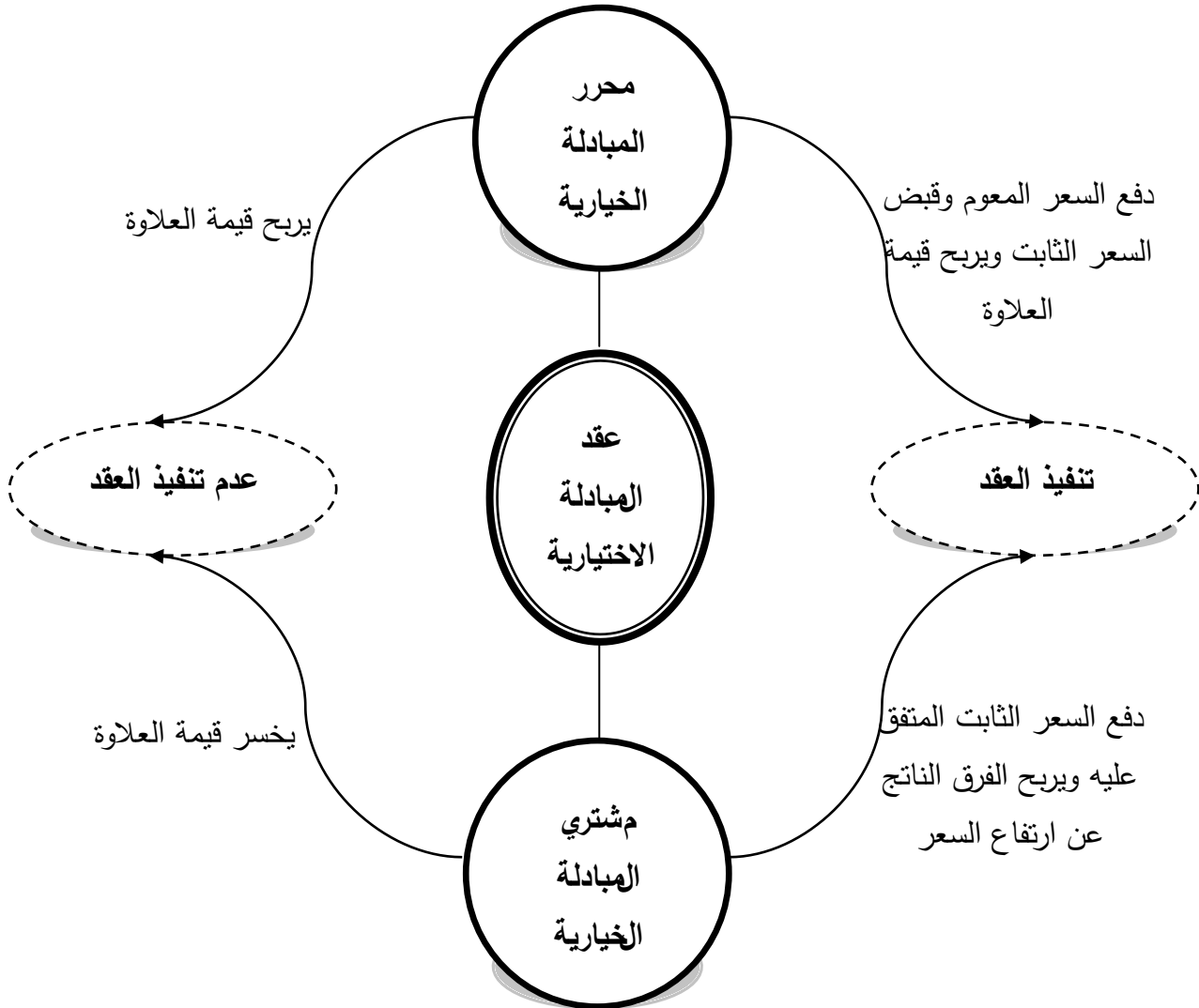
عليه في العقد، حيث يستفيد من الفرق بين السعرين؛ وبهذا يكون خيار البيع مربحاً.

* **المبادلة الاختيارية** : وهي خيار المشتري للدخول في مبادلة معينة في تاريخ محدد مستقبلاً، كأن يعقد خيار مبادلة سند بفائدة بسيطة بسند آخر بفائدة متغيرة، حيث يستفيد من تحقق الأرباح أو انخفاض التكاليف الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة السائدة، ويخسر العلاوة المحددة بالعقد في حال عدم تنفيذ العقد.¹

والشكل التالي يبين طريقة عمل المبادلة الاختيارية:

¹ - نفس المرجع، ص 88.

الشكل رقم (2-7): طريقة عمل المبادلة الاختيارية.

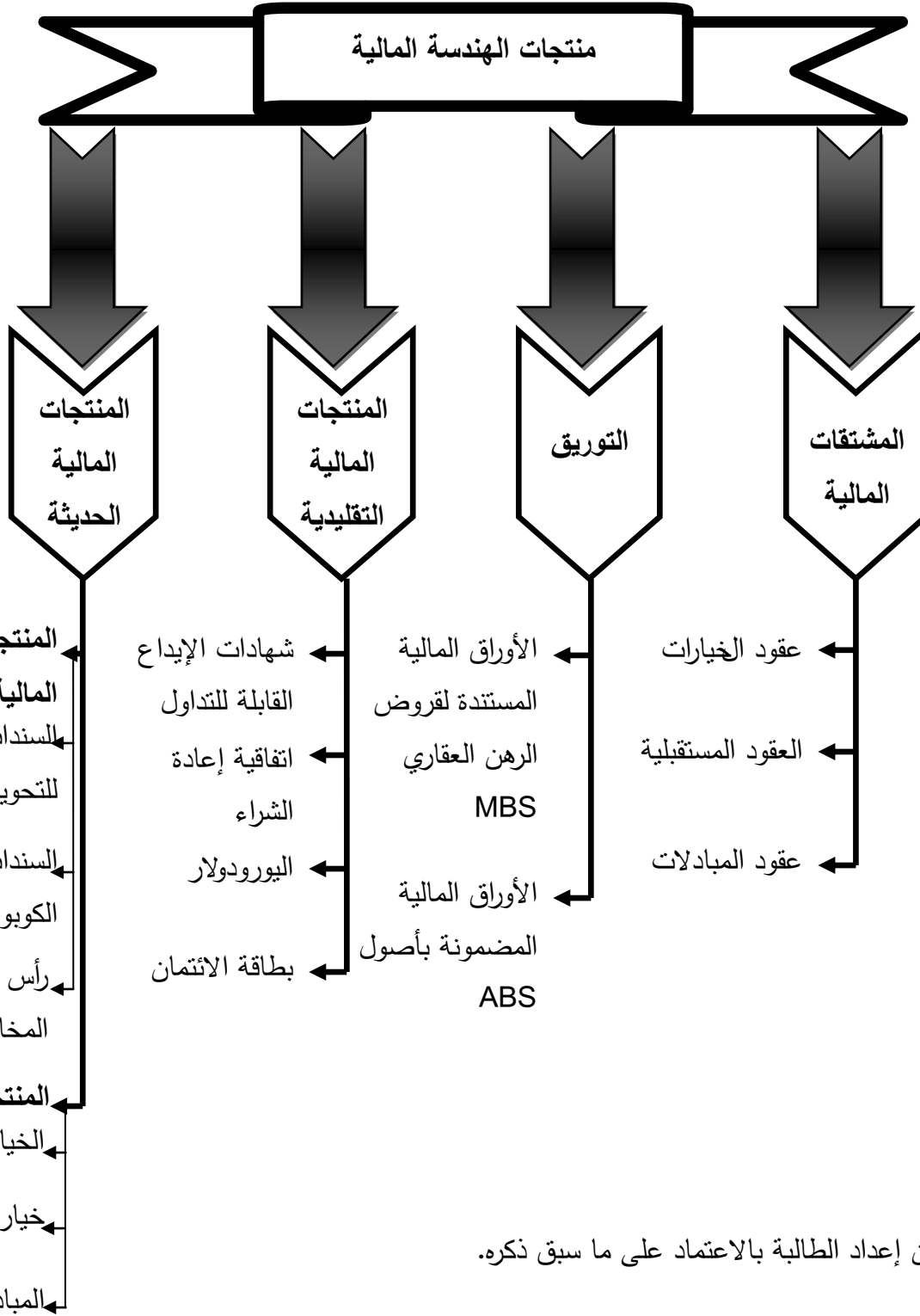


المصدر: آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص 88.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

وهنا يمكن إدراج الشكل التالي الذي يبين منتجات الهندسة المالية:

الشكل رقم (2-8): منتجات الهندسة المالية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

أ. استراتيجيات الاستثمار بمنتجات الهندسة المالية:

❖ التحوط:

أي التقليل من المخاطر التي يمكن أن تحدث ، أو هو الاحتماء من خطر تقلبات الأسعار ، سواء كانت أسعار المواد الأولية والبضائع، أو أسعار صرف العملات، أو أسعار الأوراق المالية، وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المالية التي جاءت بها الهندسة المالية.

❖ المضاربة:

تعتبر المضاربة عملية تداول الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من توقع الأسعار في المستقبل ، اعتمادا على المعلومات التي يجمعها المضارب ويحللها.

ويختلف المضاربون باختلاف توقعاتهم بشأن أسعار الأصول المالية المتداولة ، فنجد المضارب على الصعود، وهو الذي يعتقد بأن الأسعار ستأخذ اتجاها تصاعديا ، فيقوم بشراء الأوراق المالية في الحاضر على أن يبيعها بسعر مرتفع مستقبلا محققا ربحا من الفرق بين السعرين ، أما المضارب على الهبوط، فهو الذي يعتقد بأن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، فيقوم ببيع الأوراق المالية في الحاضر على أمل شرائها بسعر أقل في المستقبل.

❖ المراجعة:

تعتبر المراجعة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها ، وذلك بسبب عدم التوازن في السوق ، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في سوق ، ثم يبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن ، وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين.

وتهدف الهندسة المالية من خلال استراتيجية المراجعة ، إلى ابتكار فرص خالية من المخاطر وزيادة

معدلات العائد المتوقعة.¹

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص ص 69 - 72.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

وبالتالي هناك متعاملين يقومون بهذه الإستراتيجيات، وهم كالتالي: ¹

✓ **المتحفظون:** يهتم المتحفظون بتخفيض المخاطرة التي يتعرضون لها ، والمشتقات تسمح لهم بتحسين درجة التأكد ولكنها لا تضمن تحسين النتائج؛

✓ **المضاربون:** حيث يراهنون على تحركات الأسعار المستقبلية ، لذلك يستخدمون المشتقات لمحاولة تحقيق الكسب؛

✓ **المراجحون:** ويدخلون عندما يكون هناك فرق لأصل معين بين سوقين أو أكثر ، وذلك بالشراء من السوق منخفض السعر والبيع في نفس الوقت في السوق مرتفع السعر، وبالتالي يحققون ربح عديم المخاطرة.

ب. آثار الهندسة المالية: هناك عدة آثار للهندسة المالية نذكر منها:

❖ **آثار الهندسة المالية على السياسة النقدية:** وتشمل:

✓ من الصعب جدا إدراك كل ما يحيط بالابتكار المالي ، وأصعب من ذلك توقع نتائجه من الناحية العملية لأنه عملية مستمرة ، فهو يضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك المركزية؛

✓ السبب الذي يحتم على البنوك المركزية تتبع التطورات التي تحدث في الإبداعات المالية ، فبعض تلك التطورات يمكن أن تغير من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية، كما أنه يحتمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة ، أو لاتخاذ قراراته بخصوص سياسته.

إن الابتكار المالي يمكن أن يساعد على زيادة كفاءة النظام المالي، الأمر الذي يسهل عمل السياسة

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

النقدية، لكنه في نفس الوقت يعقد البيئة التي تعمل فيها السياسة النقدية.

وللتعامل مع هذا التعقيد تحتاج البنوك المركزية إلى مراقبة الوضع المالي بمتابعة التطورات مباشرة وبمحاولة توقع نتائج الابتكارات ، وذلك ما يجعل البنوك المركزية أمام حتمية أخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدثها الابتكارات المالية وتصميم إستراتيجية للتعامل مع هذه التحديات.

❖ آثار الهندسة المالية على الاستقرار الاقتصادي:

إن الابتكارات المالية يمكن أن تؤدي إلى ضعف فعالية السياسة النقدية ، وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك أن الأنظمة والسياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات وتحقيق الاستقرار بينما الابتكار فهو الخروج عن السائد المستقر ، لكن الابتكار المالي سلاح ذو حدين فهو نافع ومفيد حينما يحقق المصالح المشروعة، إذ يرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية.

❖ آثار الهندسة المالية على النمو الاقتصادي: يؤدي تطور الابتكار المالي إلى:

✓ يؤدي تطور الابتكار المالي في وسائل الدفع إلى تخفيض تكاليف المعاملات ، وبالتالي تسهيل تجارة وتبادل السلع والخدمات ، وهو الذي يجب أن يؤدي في النهاية إلى التخصيص الأمثل للموارد على المدى الطويل، فإن ذلك سيدعم النمو الاقتصادي؛
✓ إن انتشار المنتجات المالية الجديدة سيساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملاً وكفاءة ، وهذا يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

❖ آثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية:

لقد أدى استخدام الهندسة المالية إلى ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة خاصة مع التطور التقني ، فقد أدى إلى تناقص الحاجة إلى العمل المصرفي، وصار بإمكان ذوي الفوائض الاتصال مباشرة مع ذوي العجز وانحسر من ثم دور المؤسسات المالية وخاصة البنوك في تحقيق الوساطة بين الطرفين ، وهو ما أدى إلى ما يسمى بانكماش الوساطة.¹

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 60-64.

المبحث الثاني: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول ماهية الهندسة المالية الإسلامية، أما المطلب الثاني فيتضمن منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومناهج واستراتيجيات تطويرها، وبالنسبة للمطلب الثالث فهو يبين الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

أ. تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

❖ هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة،¹ بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف؛²

وعموماً فإن الهندسة المالية الإسلامية هي عبارة عن مجمل العمليات والتقنيات والأنشطة، التي تتأسس وفق عمليات التصميم والابتكار والتطوير للأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وهذا لإيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل وتحقيق أفضل العوائد، وهذا من خلال اتباع أطر الشريعة الإسلامية. ومن هنا نتوصل إلى مجمل الخصائص التالية:³

❖ المصادقية الشرعية:

تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، فالمنتجات الإسلامية المنضبطة بضوابط الشريعة هي ترجمة عملية للقيم والمثل التي جاء بها الإسلام.

¹ - أحمد طرطار، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، في الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

² - عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، العدد 9، 2012، ص 17.

³ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 22-23.

❖ الكفاءة الاقتصادية:

يمكن لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية ، عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات. إن المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ليستا منعزلتين عن بعضهما ، بل في غالب الأحيان نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصداقية، والعكس صحيح.¹

ب. نشأة الهندسة المالية الإسلامية:

ظهرت الهندسة المالية الإسلامية منذ أكثر من 1400 سنة، أي مع مجيء الشريعة الإسلامية بالأحكام الشرعية، حيث دعت هذه الأخيرة إلى الإبداع والابتكار لحل المشاكل المالية وإشباع الحاجات الاقتصادية للمسلمين، لكن في إطار القواعد والضوابط الشرعية، ودليل ذلك توجيه رسول الله ﷺ لذلك الرجل الذي استعمله على خيبر عندما جاءه بتمر جنيب، قال له رسول الله ﷺ «أكل تمر خيبر هكذا؟» فقال الرجل: لا والله يا رسول الله! إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ « لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنيباً » رواه البخاري ومسلم.

في هذا الحديث نهى رسول الله ﷺ الرجل عن فعل الربا، ثم أرشده إلى الحلال، حيث أمره ببيع التمر الرديء بالدرهم ثم شراء التمر الجيد بتلك الدرهم.

فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.²

¹ - نفس المرجع، ص 23.

² - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 20.

ت. أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:

❖ انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:

إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدودة، لكنها منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية، والجمع بين هذين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

❖ تطور المعاملات المالية:

تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا مادام في جوهره يدخل تحت ما حرّمته الشريعة الإسلامية.

إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر وعدم التأكد، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، وازداد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة.

❖ المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية:

أي إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية.

❖ مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:

إن التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة ومتشعبة، ولعل غياب الهندسة المالية يعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، حيث أثبتت العديد منها أن أهم تحد يواجه المؤسسات

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشريعة، من هنا تبرز لنا ضرورة وأهمية وجود الهندسة المالية الإسلامية.¹

ث. أسس الهندسة المالية الإسلامية:

❖ الأسس العامة: وتشمل:

- ✓ تحريم الربا بأنواعه: يقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾² وقال رسول الله ﷺ « اجتنبوا السبع الموبقات » صحيح البخاري. وذكر منها الربا ، وهو محرم في جميع الأديان السماوية، والحكمة من تحريمه أن فيه ضرراً عظيماً، فهو يسبب العداوة بين الأفراد، كما يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً ، والربا قسمان ؛ ربا النسئية ، وهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل، وهذا النوع محرم بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة، وriba الفضل الذي هو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة، وهو محرم.
- ✓ حرية التعاقد: والمقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدتين إلا بقيد واحد ، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، وحرمتها كأن يشتمل العقد على الربا ، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي ، فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص، أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين فإن الوفاء بها لازم.
- ✓ التيسير ورفع الحرج: من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة ، والمراد من الحرج الضيق ، حيث جعل الله سبحانه وتعالى باب التعاقد مفتوحاً في مجال المعاملات، أمام العباد وجعل الأصل فيها من الإباحة، ولم

¹ - صالح مفتاح، ريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، يومي 3-4 ديسمبر 2012، ص 229.

² - الآية 278، سورة البقرة.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

يضع من القيود الا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

✓ **الاستحسان:** هو باب لحرية التعاقد، فهو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه

أو يثبتته، بل يرجع فيه إلى الأصل العام، وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع.¹

✓ **تحريم الغرر:** وكلمة الغرر في اللغة هي اللغة هي الخطر وأيضا الخداع والتضليل، أما اصطلاحا فهو ما كان

مجهول العاقبة، ويكون الغرر في المبيع وفي ثمنه.

✓ **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** حيث أن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع

ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة

فإن كانت هذه الأخيرة ممنوعة شرعا كانت البيعتان كذلك.

❖ **الأسس الخاصة:** وتشمل:

✓ **الوعي بالسوق:** أي أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير

للمنتجات المالية، لأن هدف الهندسة المالية الإسلامية أساسا هو تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع

الأعوان الاقتصاديين.

✓ **الإفصاح:** حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة من أجل سد جميع الثغرات، لكي لا

تبتعد عن هدفها الأساسي.

✓ **المقدرة:** ويقصد بالمقدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.

✓ **الالتزام بالشريعة الإسلامية:** ويكون ذلك في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات

المحرمة مثل الربا.²

¹ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم أحمد قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، في المؤتمر العلمي الدولي السنوي

السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 16-18 أبريل 2007، ص ص 7-8.

² - هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية: العقود المالية المركبة نموذجا، في المؤتمر الدولي حول:

منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص ص 3-5.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

ج. مبادئ الهندسة المالية الإسلامية: تتضمن مبادئ الهندسة المالية الإسلامية ما يلي:

❖ التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية:

وهو المبدأ الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي للوصول بالأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل،¹ حيث يقصد من هذا المبدأ هو التوازن في المصالح الاجتماعية وما يتعلق بتحقيق الربح والتعاون فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ، وهذا ما يؤكد أنه من الممكن تحقيق أهداف اقتصادية من خلال البنوك الإسلامية ، وعلى رأس تلك الأهداف إدارة المخاطر ، فحافز الربح يولد المجازفة، وهو ما يمكن أن يحول إدارة المخاطر إلى عمليات مقامرة بحتة، لكن الأساليب غير الربحية تتلافى المشكلة، ويعتبر التأمين التعاوني على رأس الأدوات المالية التي يمكن استخدامها في إدارة المخاطر.²

❖ التكامل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:

فالأساس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، إذ أن النقود يجب أن تنقلب إلى سلعة أو منفعة، ثم تنقلب هاتين الأخيرتين إلى نقود وهكذا، وهي المعادلة التي تقوم عليها تقريباً كل صيغ التمويل والاستثمار التي تعمل وفقها المؤسسات المالية الإسلامية.

❖ الحل والمشروعية في المعاملات المالية:

ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحل والمشروعية، إلا إذا خالفت نصاً شرعياً ويقتضي بأن دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقتها

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص 91.

² - هشام كامل قشوط، المدخل إلى إدارة الاستثمارات: من منظور إسلامي دراسة تأصيلية للمفاهيم العلمية والممارسات العملية ، دار النفائس، الأردن، 2014، ص 148.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

على عكس دائرة الحلال، وتعد هذه القاعدة الأساس في فهم وتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

❖ **التناسب بين العقد والهدف المقصود منه:**

يقتضي هذا المبدأ تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة، وهذا يعني أنه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد.¹

ح. أهمية الهندسة المالية الإسلامية: تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في:

❖ يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية الإسلامية ، إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية؛

❖ يساعد وجود علم للهندسة المالية الإسلامية في ايجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية؛

❖ إن معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي يتم تطويرها منذ قرون مضت ، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك ، لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب ايجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية في إطار الالتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك؛

❖ ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل ، والحفاظ على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية؛

❖ رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المساهمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقهاء الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية بدلا من تعطيله.²

¹ - آمال لعمش، سارة شرقي، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية: تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في اصدار صكوك الإجارة، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص ص 5-6.

² - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 176 - 177.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

خ. أهداف الهندسة المالية الإسلامية: وتشمل أهداف الهندسة المالية الإسلامية ما يلي:¹

- ❖ توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية، تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية؛
- ❖ تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية؛
- ❖ المساهمة في انعاش الاقتصاد ، وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا؛
- ❖ المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية، من خلال ايجاد أوراق مالية إسلامية؛
- ❖ توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل؛
- ❖ تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغته.

المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومناهج واستراتيجيات تطويرها

أ. منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

❖ الصكوك الإسلامية (الأوراق المالية):

✓ تعريف الصكوك الإسلامية:

هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعياً ، حيث تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.²

فالتصكيك هو عملية تحويل الأصول المقبولة شرعاً غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، فهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية،³ وقد كان أول ظهور لمفهوم التصكيك في

¹ - هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية ، في المؤتمر العلمي الأول حول: الأزمة المالية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص ص 8-9.

² - نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين ، في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 9، 2011، ص 254.

³ - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 3.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880.¹

✓ **خصائص الصكوك الإسلامية:** انطلاقاً من التعريف السابق يمكن استنتاج الخصائص التالية:²

* تصدر الصكوك على شكل أوراق مالية متساوية القيمة؛

* قابلية الصكوك للتداول.

* تمثل حصة شائعة تمثل مشاركة في المشروع؛

* العائد بمثابة ربح وليس ربا؛

* استعمال رأس المال الصكوك في ما يوافق الشريعة؛

* الصك يعطي لحامله حصة من الربح إن وجدت.³

✓ **أنواع الصكوك الإسلامية:** وتنقسم حسب عدة اعتبارات:

* **من حيث الأجل:** تنقسم الصكوك الإسلامية إلى:

∴ **صكوك قصيرة الأجل:** تتراوح مدتها من ثلاثة إلى ستة أشهر؛

∴ **صكوك متوسطة الأجل:** مدتها أكثر من سنة، لكن لا تتعدى ثلاث سنوات؛

∴ **صكوك طويلة الأجل:** مدتها أكثر من ثلاث سنوات.⁴

¹ - حمزة رملي، **فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية**، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 111.

² - محمد جعفر هني، أحمد مداني، **التصكوك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر**، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 120.

³ - علي بن ثابت، مايا فتني، **التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجا**، في الملتقى الدولي الثاني حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص 3-4.

⁴ - أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 29.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

* من حيث الصيغ: تنقسم الصكوك الإسلامية إلى:

∴ صكوك الإجارة: هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة ، تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك¹، وتتخذ من أحكام الفقه الإسلامي مرجعا رئيسيا لها.²

وتتضمن صكوك الإجارة ثلاثة أنواع، وهي:

○ صكوك الأعيان المؤجرة: وهي تمثل صكوك ملكية لعين قد تكون أرضا أو عقارا أو آلة... الخ ، وتكون العين المملوكة مؤجرة، فهي تدر عائدا محددًا في عقد الإجارة، إذن هي صكوك متساوية القيمة يمثل مجموعها قيمة الشيء المؤجر.

○ صكوك إجارة الخدمات: وهي صكوك متساوية القيمة، تمثل عددا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم لحامل الصك في وقت مستقبلي محدد ، وهي تصلح للجهات الحكومية التي تقدم خدمات معينة للمواطنين بمقابل.

ففي هذه الحالة يمكن لتلك الجهات الحكومية إصدار صكوك خدمات يستحق حاملها في الأجل المحدد الحصول على الخدمة الموصوفة، مقابل تعجيل ثمنها عند شراء الصك.³

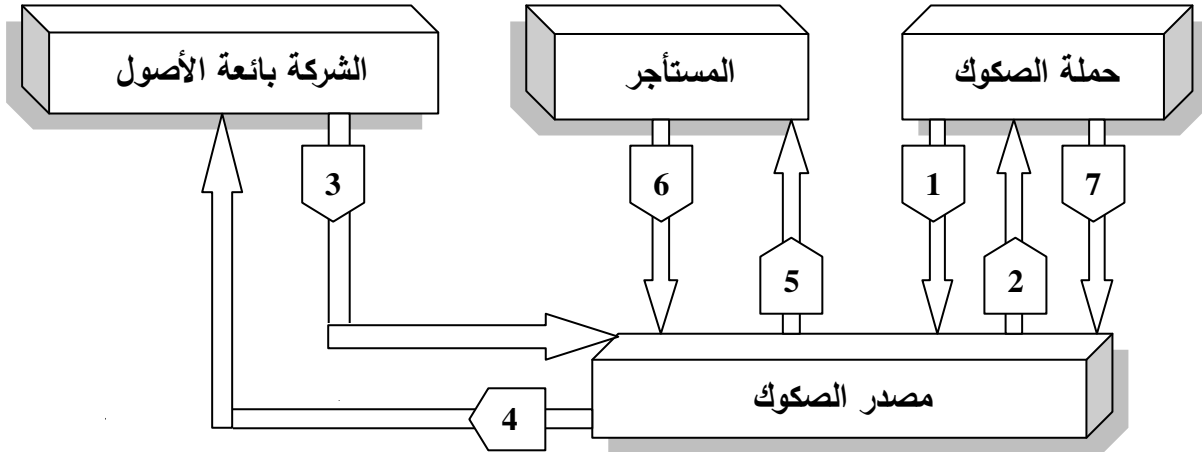
والشكل التالي يمثل آلية عمل صكوك الإجارة:

¹ - رشيد بوغافية، ابراهيم مزبود، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص 12.

² - محمد مبارك البصمان، صكوك الإجارة الإسلامية: دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2011، ص 22.

³ - محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 244-245.

الشكل رقم (2-9): آلية عمل صكوك الإجارة.



(1) استلام الصكوك، (2) النقود، (3) شراء الأصول، (4) النقود، (5) تأجير الأصول،
(6) العوائد، (7) التوزيعات الدورية لحملة الصكوك

المصدر: لعلو بوخاري، وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 6.

∴ صكوك المضاربة: هي عبارة عن تقسيم رأس المال المضاربة إلى حصص متساوية القيمة، تتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح المشروع وبحسب مساهمات حملة الصكوك.¹

¹ - رشيد بوغافية، ابراهيم مزبود، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

وتنقسم إلى:

- **صكوك المضاربة المطلقة:** وهي التي لا يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً ، وإنما يخول للمضارب الصلاحيات في اختيار المشروع المناسب؛
- **صكوك المضاربة المقيدة:** وهي التي يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً، يستثمر فيه المضارب أموال المضاربة.¹

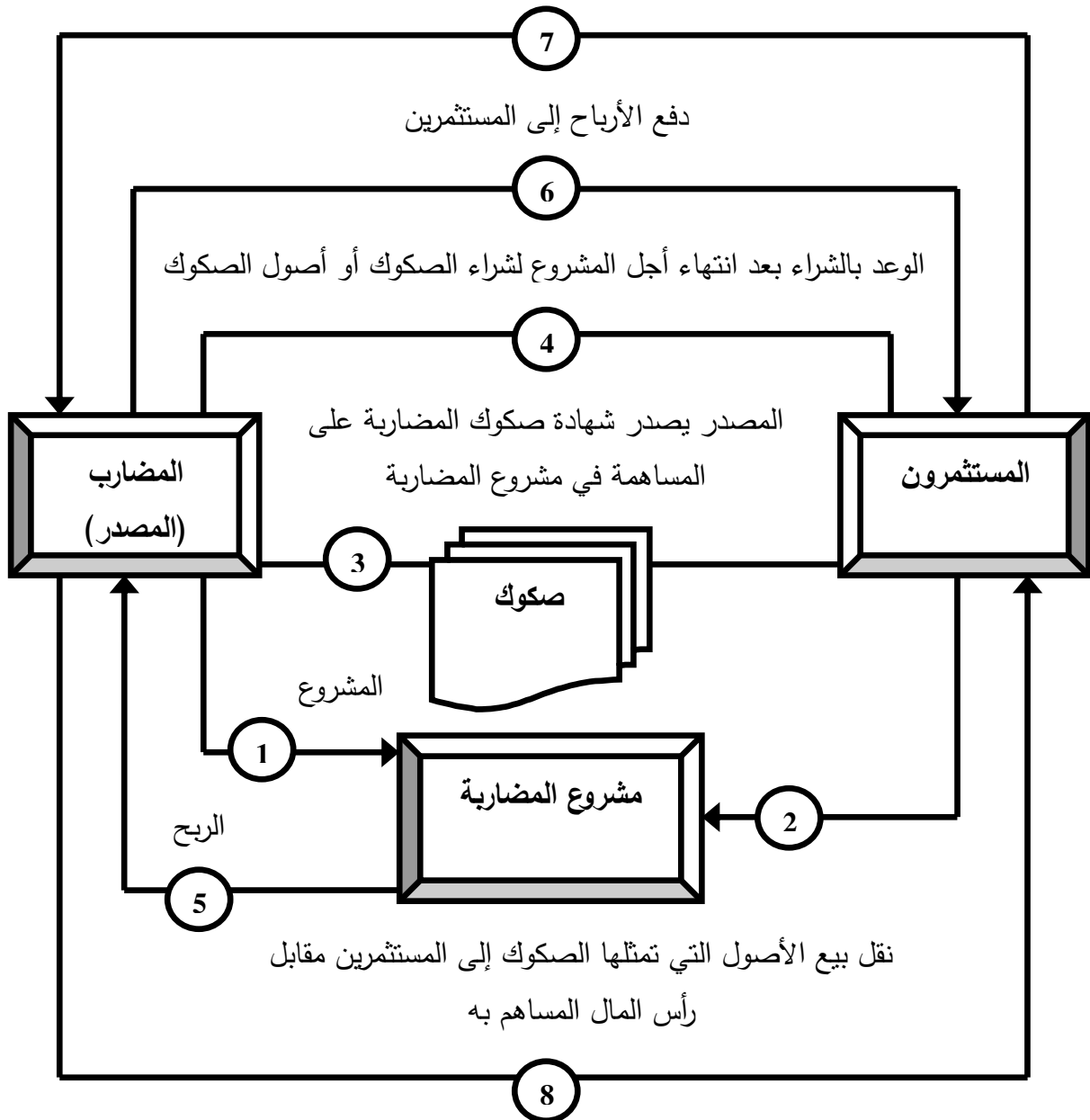
والشكل التالي يبين كيف تتم عملية صكوك المضاربة:

¹ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص 103.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الشكل رقم (2-10): تنظيم عملية صكوك المضاربة.

بعد انتهاء الأجل يقوم المصدر بإعادة شراء الصكوك



المصدر: زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012،

ص 104.

- ∴ **صكوك المشاركة:** وهي تعتمد بصورة أساسية على عقد المشاركة ، فالجهة التي تصدر الصكوك للمستثمرين تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك،¹ وهي على أنواع:
- **صكوك المشاركة الدائمة:** حيث يدخل المصدر بنسبة معينة في رأس مال المشروع ، وطرح الباقي على شكل صكوك للاكتتاب، وتقوم مقام طرح أسهم جديدة؛
 - **صكوك المشاركة المحدودة:** وهي المؤقتة بفترة زمنية محددة ، والتي تحدد بفترة زمنية متوسطة ، وتكون بانتهاء المشروع أو بانتهاء الموسم، وتكون نهايتها وفقا لإحدى الصورتين:
 - **صكوك المشاركة المستردة بالتدرج:** حيث تسترد قيمة هذه الصكوك وفق أقساط دورية؛
 - **صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتية بالتمليك إلى المصدر):** حيث أن في نهاية المشروع يقوم المصدر بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي.²

والشكل التالي يبين عملية صكوك المشاركة:

¹ - رشيد بوعافية، ابراهيم مزبود، مرجع سابق، ص ص 12-13.

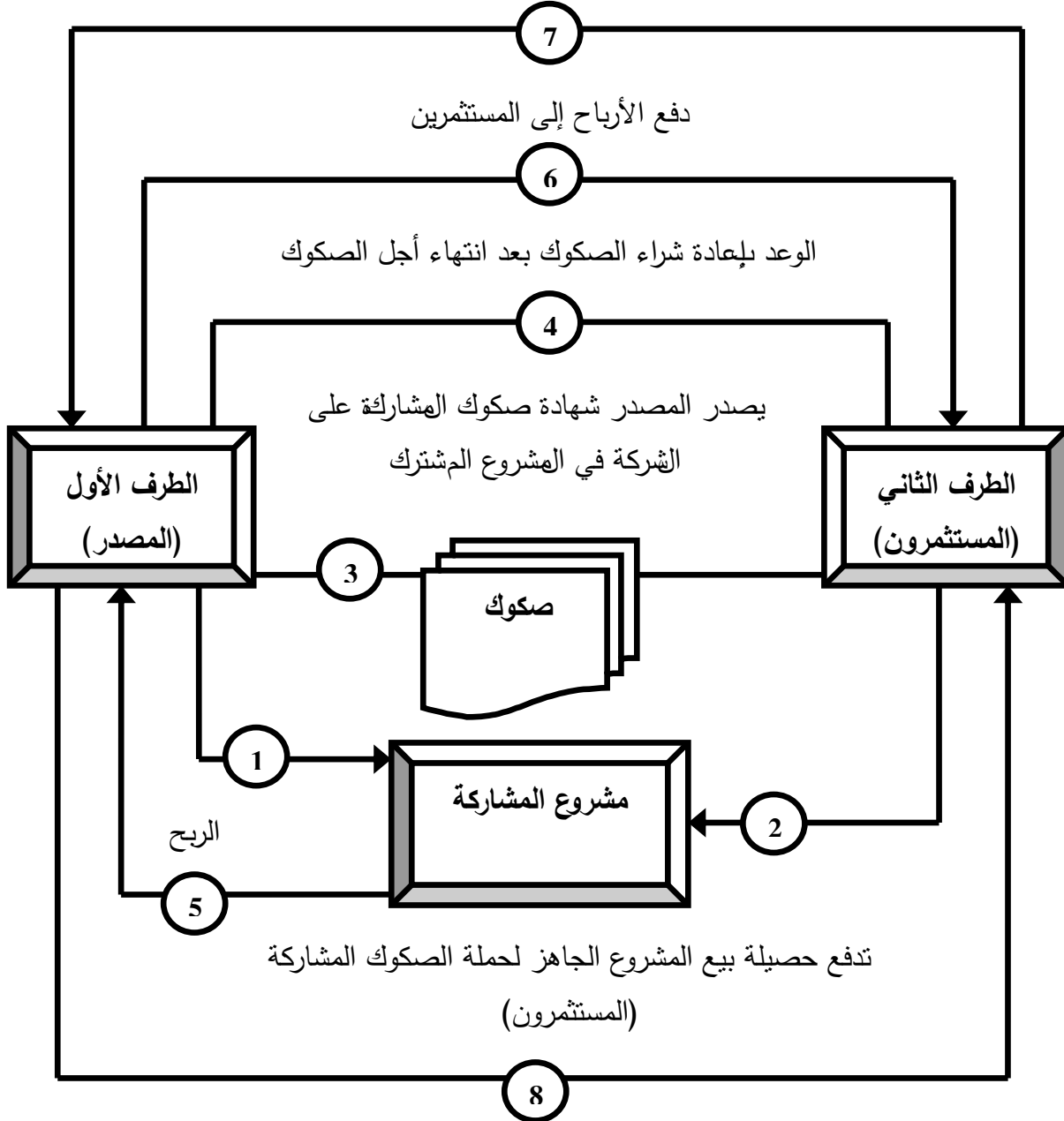
² - محمد عدنان بن الضيف، **مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 236.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الشكل رقم (2-11): تنظيم عملية صكوك المشاركة.

بعد الانتهاء أجل العقد يقوم المصدر بإعادة شراء صكوك المشاركة (أصول المشروع)

(الوفاء بالوعد بالشراء)



المصدر: زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012،

ص 107.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

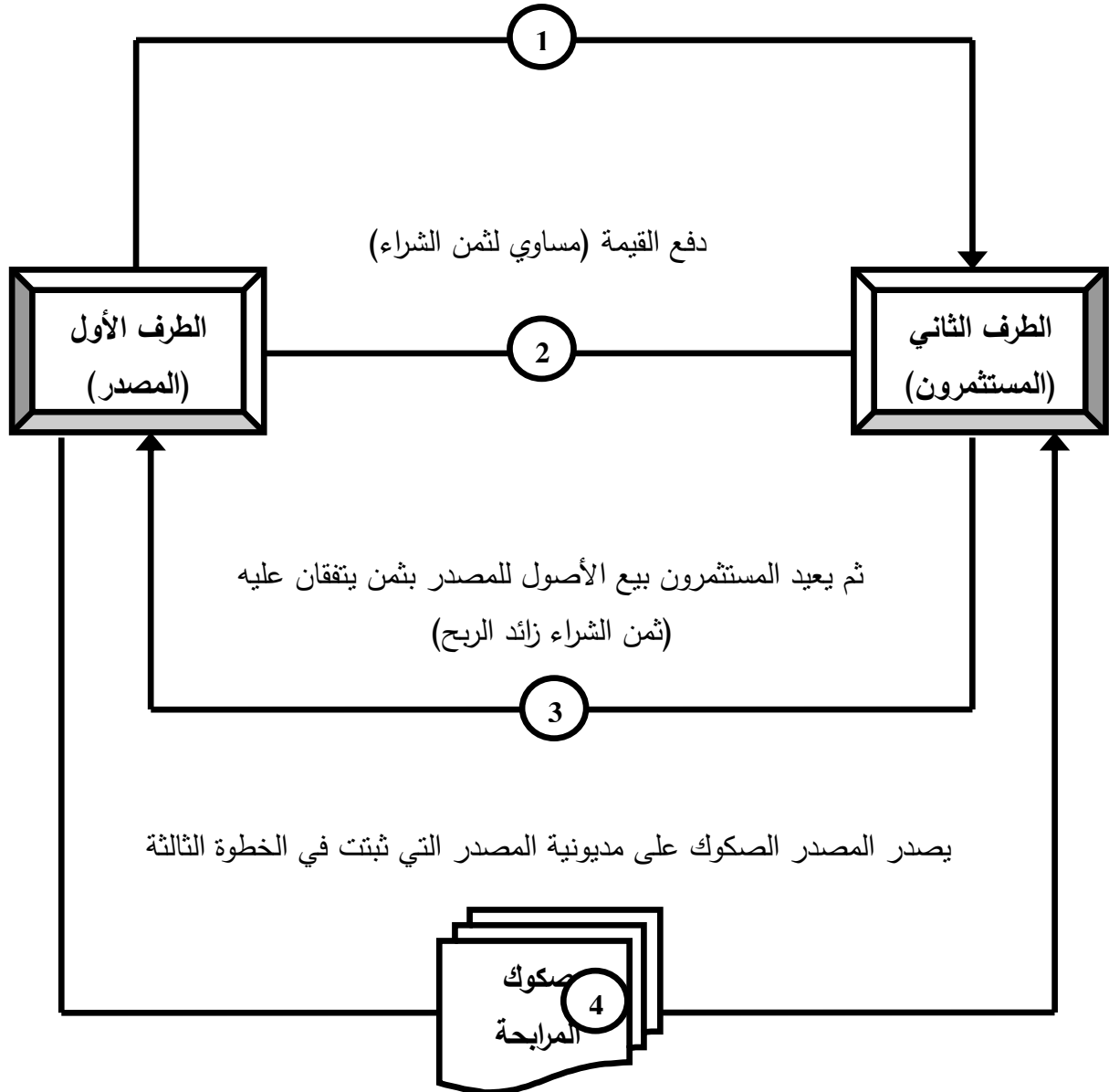
.: صكوك المرابحة: هي وثائق تصدر متساوية القيمة ، يتم اصدارها لتمويل شراء سلعة بالمرابحة ، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.¹

والشكل التالي يمثل عملية صكوك المرابحة:

¹ - زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص 116.

الشكل رقم (2-12): تنظيم عملية صكوك المرابحة.

بيع الأصول للمستثمرين بثمن المبيع نقدًا



المصدر: زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص 117.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

∴ صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لتحصيل رأس مال السلم.

∴ صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة، يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.¹

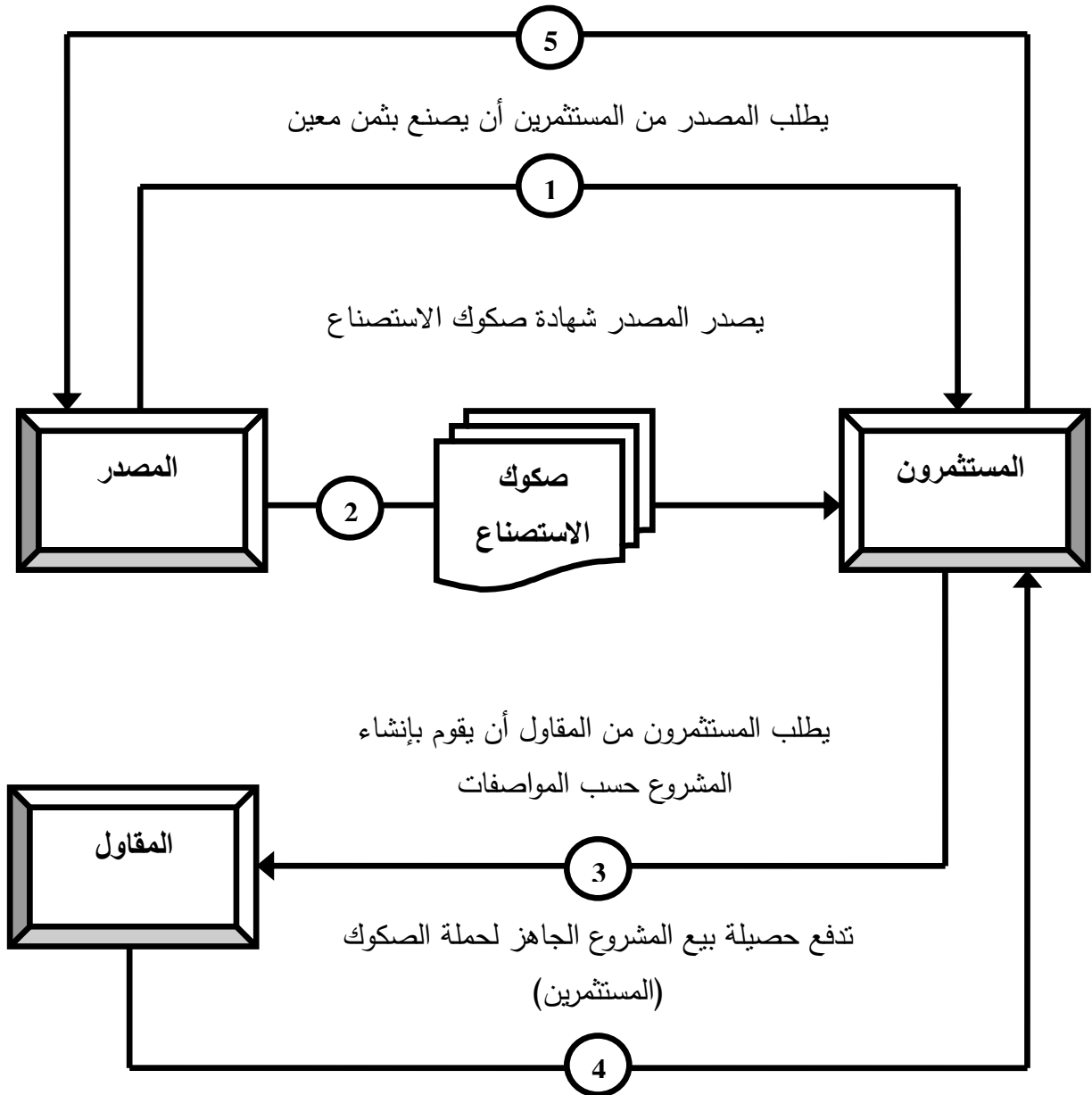
والشكل التالي يمثل عملية صكوك الاستصناع:

¹ - زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص ص 14-17.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الشكل رقم (2-13): تنظيم عملية صكوك الاستصناع.

يسلم المستثمرون المشروع المطلوب إنجازَه إلى المصدر



المصدر: زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012،

ص 115.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

∴ **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض الزراعية ، بغرض تمويل التكاليف

الزراعية بموجب عقد المزارعة، ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة.

∴ **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة على

أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما يحدده العقد.

∴ **صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار، وفي ما

يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في

الأرض والغرس.¹

∴ **صكوك وقفية:** وهي وثائق متساوية القيمة نتجت من تجزئة المال المطلوب لإنشاء وقف جديد.²

∴ **صكوك الوكالة بالاستثمار:** هي وثائق تمثل مشروعات تدار على أساس الوكالة بالاستثمار، بتعيين وكيل

عن حملة الصكوك لإدارتها.³

✓ **أهمية الصكوك الإسلامية:** وتكمن في:

* تعتبر من أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة؛

* تفتح مجالاً كبيراً للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم ، ويرغبون في الوقت نفسه أن يستردوا

أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها؛

* تعتبر الصكوك الإسلامية هي البديل الإسلامي للسندات؛

* تلبي الصكوك احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، بدلاً من الاعتماد على

¹ - نعيمة برودي، **التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق للأوراق المالية الإسلامية** ، في الملتقى الدولي الثاني حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص ص 4-6.

² - عبد الحق العيفة، زاهرة بني عامر، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية: دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945**، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 13.

³ - زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص 122.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

سندات الخزينة والدين العام؛

* تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية ، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية* ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛

* المساهمة في جمع رأسمال لتمويل إنشاء مشروع استثماري ، من خلال تعبئة موارده من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال ، لتكون حسيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع؛

* تساهم الصكوك في الحصول على السيولة اللازمة، لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها.¹

* تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظرياً وعملياً ، نظرياً فهي استكمال لحلقات الاقتصاد بجانب البنوك الإسلامية، أما عملياً فإن وجودها يساعد على رفع الحرج عن المستثمرين الذين يطلبونها.²

✓ أهداف الصكوك الإسلامية: وهي كالتالي:³

* زيادة السيولة: إذ توفر السيولة لمالكي الأصول خاصة ، التي لا توجد لها سوق نشطة لبيعها أو لأن آجال استحقاقها طويلة؛

* تنوع مصادر التمويل: أي توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة ، للتوسع في النشاط؛

* تقليل مخاطر الائتمان: فمن المعلوم أن المنشأة التي تريد تصكيك بعض أصولها، لا تكون مسؤولة عن الوفاء لحملة الصكوك، لأن التصكيك عملية بيع حقيقي للأصول وبذلك نقلت مخاطر الائتمان إلى الغير.

* العمليات خارج الميزانية، هي تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلاً، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الموجودات أو المطلوبات، طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهي عبارة عن التزام طارئ لا يظهر في ميزانية المصرف إلا إذا تحقق .

¹-وسام شالور، صكوك المضاربة ودورها في تمويل القطاع الصناعي: تجربة الشركة السعودية العالمية للبتر وكيمابوات سيكيم ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص ص 6-7.

²- أحمد طرطار، مرجع سابق، ص 6.

³- زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

* **الدمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال:** إن عملية التصكيك تؤدي إلى تنشيط سوق الائتمان وسوق رأس المال، وذلك من خلال تداول الصكوك التي تصدر عن الأصول المراد تسيلها في الأسواق المالية؛

❖ **المنتجات التمويلية:** وتشمل:

✓ **التورق المصرفي:**

ويعرف بأنه تملك أصول بئمن مؤجل ثم بيعها بئمن حال لغير من اشترت منه، والتورق نسبة إلى الورق وسمي بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة، إنما يقصد الورق وهو الفضة، أي أنه يريد النقود لا السلعة.

يتضح من التعريف السابق أن التورق آلية تمويلية يتمكن عن طريقها المتورق (طالب النقود) من شراء سلعة بئمن مؤجل، ثم يقوم ببيعها بئمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشترت منه قبلا، وهكذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالا، على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه.

تجدر الإشارة إلى أن عملية التورق تختلف من حيث الجوهر عن بيع العينة، الذي يقوم فيه مشتري السلعة بئمن آجل ببيعها للبائع نفسه الذي اشترت منه هذه السلعة، وهو من البيوع غير الجائزة التي وردت فيها نصوص من السنة النبوية الشريفة تبين ذلك.

أما التورق المصرفي فهو الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالا لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل.

✓ **الإجارة الموصوفة في الذمة:**

تعتبر الإجارة الموصوفة في الذمة من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة، وقد عرفت على أنها من العقود التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام - بصفات السلم - سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص، كالخياطة والتعليم

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

وليس شرطاً فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد، بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها للتنفيذ.

✓ شهادات الإيداع القابلة للتداول:

تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقاً مالية تصدر من قبل المصارف، في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حملتها رب المال والمصرف مضارباً لها وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح، قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

يساهم هذا النوع من الشهادات المصرفية في :

* توفير مصدر تمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية؛ وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛

* تخليص المصارف الإسلامية من عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل، والتي تمثل عبئاً على صافي الأرباح بالنسبة للودائع، وذلك من خلال ربط الموارد بالاستخدامات؛

* تحقيق رغبة أصحاب الأموال في توافر القدرة على استرداد أموالهم في آجال قصيرة، دون أن يؤثر ذلك على قدرة البنوك الإسلامية في توجيه هذه الأموال إلى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل؛

* تتيح لأصحاب الأموال فرصة اختيار النشاط المناسب لرغباتهم؛

* تتيح لحاملها ميزة المرونة نظراً لقابليتها للتداول؛ وهو الأمر الذي يحقق التوافق بين آجال الاستخدامات وآجال الموارد؛

* تساعد على توفير أسواق مالية إسلامية إذا تم استخدامها على نطاق واسع.¹

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص ص 96 - 99.

❖ المنتجات المالية المشتقة:

✓ الخيارات في إطار خيار الشرط وبيع العربون:

* خيار الشرط: هو أن يشترط العاقدان أو أحدهما أن له الخيار في فسخ البيع، ومثل ذلك أن يقول المشتري ابتعت هذه السلعة على أن يكون لي الخيار مدة أسبوع، فيكون له الخيار خلال هذه المدة في إمضاء البيع أو فسخه، ويشترط لصحة الخيار شرطان هما تراضي الطرفين سواء حصل اتفاق في نفس العقد أو قبله، وتحديد المدة ولو طالته.

يتبين من تعريف خيار الشرط أنه حق يثبت لأحد المتعاقدين أو لكليهما في صورة شرط يخول صاحبه أن يمضي بالعقد أو أن يعدل عنه دون، إذن هو حق لأحدهما مقابل التزام من الآخر دون عوض. ولا خلاف بين الفقهاء على مدة خيار الشرط، حيث اتفقوا على جواز اشتراط ثلاثة أيام فأقل.¹

* بيع العربون:

أي أن يشتري الرجل السلعة ويدفع للبائع مبلغا من المال ، على أنه إن أخذ السلعة يكون ذلك المبلغ محسوبا من الثمن، وإن تركها فالمبلغ للبائع. فبيع العربون يتم من أجل شراء الأصل والانتفاع به ، على أنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى بالشراء، وإلا فإنه يخسر العربون.

✓ المستقبلات في إطار عقد الاستصناع:

لقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الاستصناع ، حيث يجوز في الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة ، فالمستقبلات في إطار عقد الاستصناع لكي تحقق أهدافها يجب أن تكون منمطة، أي أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا)، على أن يتم التسليم في زمن

¹ - نعيمة بارودي، ارسلیم موالدي، بين الهندسة وإعادة أي تصميم سيتناسب مع عقود الاختبار لتصبح عقودا شرعية ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص ص 129-130.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

معلوم وبكيفية معلومة.

✓ العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

لقد كُيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم ، حيث يتفق الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم.¹

❖ المنتجات المالية المركبة:

هي مجموع المنتجات المالية المتعددة التي يشتمل عليها المنتج الجديد، بحيث تعامل جميع الحقوق والأعباء المترتبة على تلك المنتجات وكأنها منتج واحد، وتتضمن:²

✓ بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة:

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

* يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط، بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصته المصرف في حساب المشارك؛

* يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية؛

* الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق.

وهذه الطريقة يحقق للمصرف عدة أهداف، فهي تقلل التكاليف الإجرائية التي تنتم به ا عمليات

المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، ويكون

¹ - هاجر سعدي، لامية لعلام، مرجع سابق، ص ص 13-14.

² - عبد القادر دريال، ميلود مهدي، المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية بين حتمية الابتكار والمصادقية الشرعية: الإجارة المنتهية بالتمليك

نموذج، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 2.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

أيضاً مكملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

✓ المغارسة المشتركة:

تقوم فكرة هذا النموذج على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد، يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأرض، وحصولهم على جزء من المحصول، وكذا جزء من الأشجار، ومن شروطها:

- * تحديد مدته الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها؛
- * يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للمصرف؛
- * يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض المملوكة.

✓ المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة:

وتعتبر المغارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى، ذلك أنها تساهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

✓ صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة:

هي نوع مبتكر من الصكوك الإسلامية، وهي جمع بين الصك كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً، بحيث يكون الوصف تفصيلاً ولا يدع مجالاً للخلاف؛ كأن يكون تعليم طالب جامعي، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار صكوك خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة، على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلاً ويمثل الصك حصة ساعية واحدة، ولحامل هذا الصك الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

يدفعه الآن من ثمن للصك الذي يمثل ملكيته للمنفعة.

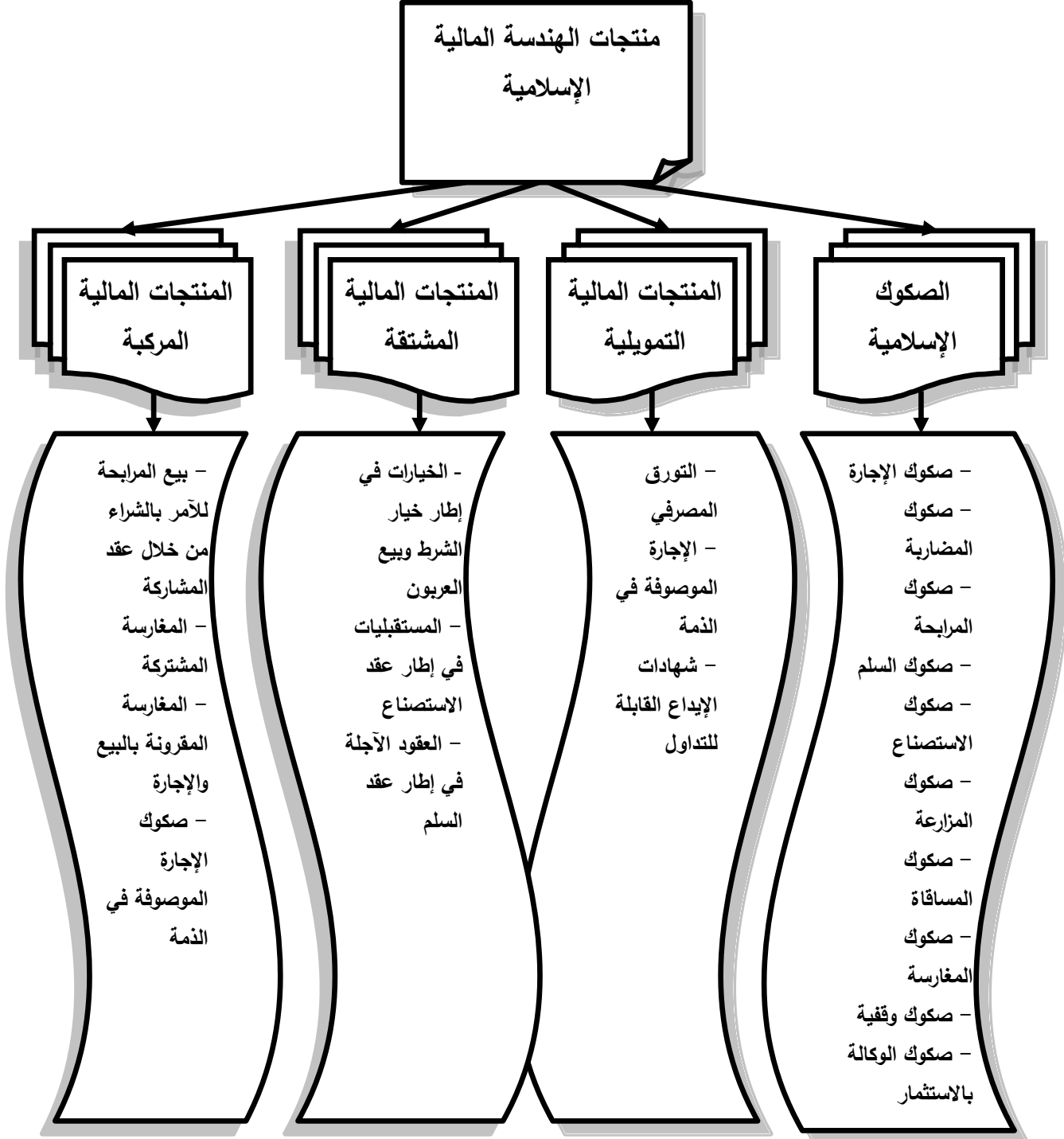
إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفاء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية.¹

والشكل التالي يلخص مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص ص 101-103.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الشكل رقم (2-14): منتجات الهندسة المالية الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

ب. مناهج تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

❖ منهج المحاكاة:

والذي يعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من منتجات الهندسة المالية الإسلامية ، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.¹

وما يميز هذا الأسلوب أنه سهل في تطبيقه، ويوفر الكثير من الجهد والوقت في عملية البحث والتطوير وهو الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية.

تعتمد هذه الإستراتيجية بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجات أو أكثر للوصول إلى منتج واحد. تؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة، والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبها الشرعية.²

❖ منهج الأصالة والابتكار:

الطريق الآخر لتطوير المنتجات الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها .

إن هذا المنهج أكثر كلفة من المحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، والتكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية تطبيق المنتج، لكن بعد ذلك تنخفض إلى مستوى التكلفة الحدية المعتادة في المنتجات المالية كما يعمل هذا المنهج على المحافظة على استقلالية البنوك الإسلامية، وجعل الابتكار المالي ينبع من عمق المنظومة الفكرية للصيرفة الإسلامية، مما يرفع قدرة الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية.³

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ، في الملتقى حول: المنتجات المالية الإسلامية، الخرطوم، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، يومي 6-7 أبريل 2011، ص 3.

² - آمال لعمش، مرجع سابق، ص 93.

³ - الغالي بن ابراهيم، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 8.

ت. استراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

❖ استراتيجية الخروج من الجدل الفقهي:

تعتبر إستراتيجية الخروج من الجدل الفقهي إحدى أهم الإستراتيجيات التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أخذها بعين الاعتبار، في ابتكار مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية، والتي يتم طرحها لتلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء.

وعلى الرغم من أن الخلاف الفقهي يعتبر من بين الظواهر الإيجابية في الفقه الإسلامي، لأنه وجد بسبب اختلاف الزمان والمكان والظروف، ومع ذلك يعتبر من بين نقاط الضعف التي تحول دون وجود معايير موحدة للعمل المالي الإسلامي.

❖ استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية:

المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرتاً جداً، أي أن هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق العالية لحساسيتها لأي تغير في السوق، كذلك يجب على المبتكرات المالية في المؤسسات المالية الإسلامية أن تحد من زيادة الآثار الاقتصادية السلبية، مثل التضخم والبطالة وسوء توزيع الثروة والآثار السلبية للعولمة.

❖ استراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية:

تعمل المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة تحكمها القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية، التي تسعى إلى تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى مجالات الحياة، وجعل مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد.

إن المؤسسات المالية الإسلامية ومن خلال عملها على تطوير واستحداث منتجات مالية، تفي بالاحتياجات التمويلية والاستثمارية، عليها أن تحرص كل الحرص على مراعاة تحقيق الهدفين السابقين

وعدم الخروج عنهما.

❖ استراتيجية التميز في خدمة المجتمع:

يعتبر العمل الخيري جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي، فالعمل الخيري خاصية تميز المؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، لذا فقد كان لزاماً على المؤسسات المالية الإسلامية أن تراعي خدمة المجتمع في هذا الجانب، لأن فيه تلبية لحاجاته وذلك من خلال تقديم منتجات مالية تلبي هذه الحاجات.¹

المطلب الثالث: الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية

تشمل عملية المقارنة بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية ما يلي:

أ. ضرورة الانضباط بالنظم الإسلامية:

إن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية ، فحافز التدبير حافز عميق لدى المسلمين ، ومن شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة ، بينما نجد أن الهندسة المالية التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للالتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية ، وعليه فمجرد بروز الفرصة للربح كاف لمحاولة الالتفاف عليها.

ب. انضباط الأحكام الشرعية:

إن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطاً وإحكاماً وتتأسق من الأنظمة الوضعية ، ويترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية ، نظراً لتطرق الخلل والتناقض للأخيرة بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلافاً للأحكام والقواعد الشرعية.

ت. تحقيق مصلحة جميع المتعاملين:

إن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها فالالتزام يحقق هذه المصالح مما يجعل المتعاملين أكثر رضا وقناعة بها، بينما الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية والمصالح الكلية

¹ - آمال لعمش، مرجع سابق، ص ص 94-95.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

وبين مصالح جماعات الضغط والمصالح العامة ، وتبعاً لذلك ينشأ التناظر بين مصلحة المتعاملين وبين هذه الأنظمة.¹

ث. الفرق بين السندات والصكوك الإسلامية:

الجدول رقم (2-3): الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات.

السندات	الصكوك الإسلامية
تبادل الأوراق بالنقود	تبادل الأصول بالنقود
الناتج من السندات هو الربا	الناتج من الصكوك هو الربح من إيرادات الأصول
التجارة: بيع الدين (قرض ربيوي)	التجارة: بيع الأصول
استعمال رأس المال في الأمور المشروعة وغير المشروعة	استعمال حصيلة الصكوك في المشروعات الشرعية

المصدر: الحواس زواق، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 16.

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص 175-176.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

ج. الفرق بين الصكوك الإسلامية والأسهم:

❖ أوجه الاتفاق: وتشمل:

- ✓ تمثل كل من الأسهم والصكوك الإسلامية حصة شائعة في أصول الشركة؛
- ✓ هذه الأصول تشتمل على أعيان وحقوق ونقود ومنافع وديون لدى الغير بنسب متفاوتة؛
- ✓ يستحق مالك السهم والصكوك الإسلامية حصة من صافي ربح الشركة.¹

❖ أوجه الاختلاف: وتشمل:

الجدول رقم (2-4): الفرق بين الصكوك الإسلامية والأسهم.

الصكوك الإسلامية	الأسهم
خضوع كل معاملات الصكوك لأحكام الشريعة الإسلامية	القوانين الحاكمة للأسهم لا تتضمن هذا الالتزام
تصدر لمشروع معين لا يجوز تغييره، وهي قليلة المخاطر	يمكن لمجلس إدارة الشركة مصدرة الأسهم أن تغير من نشاطها، وهي عالية المخاطر
تحدد بمدة زمنية معينة	تبقى مدة حياة الشركة

المصدر: صالح مفتاح، فطيمة رحال، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 10.

¹ - هشام أحمد عبد الحي، المصرف الإسلامي: أسسه - خدماته - استثماراته دراسة تطبيقية فقهية، منشأة المعارف، الاسكندرية، دط، 2010، ص 403.

المبحث الثالث: واقع تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، فالمطلب الأول يتناول تطبيق الهندسة المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية، أما المطلب الثاني فقد تضمن تجارب بعض الدول العربية في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية أما المطلب الثالث فشمّل تجارب بعض الدول الغربية في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية

أصبح التطوير والابتكار في الأدوات المالية الإسلامية ضرورة حتمية للبنوك الإسلامية، خاصة مع تزايد الطلب على هذه المنتجات في ظل التوجه العالمي المتنامي نحو الاستثمار، المتوافق مع المعاملات الإسلامية التي تستبعد الربا، حيث تحتاج البنوك الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية، تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير أدوات مالية إسلامية مستحدثة، تضمن لها نصيباً سوقياً يساعدها على الاستمرار بفعالية.

كما أن توفر سوق مالية إسلامية متطورة يتطلب وجود بنوك إسلامية، والتي تستفيد من نتائج الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي في إبداع وابتكار الطرق والعمليات التمويلية، التي تضمن لهذه البنوك التميز في تقديم الأدوات المالية، وتحقيق لها التميز على البنوك التقليدية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان تدخل فعال لها في الأسواق، وعملية إصدار مجموعة متنوعة من الصكوك وتداولها في السوق المالية الإسلامية تمثل تغييراً جوهرياً في الهيكل التمويلي للبنوك الإسلامية، يمكنها من استيعاب المدخرات لمختلف رغبات أفرادها، والتوفير الملائم للاحتياجات التمويلية للمشروعات مما يساهم في تقويم مسار البنوك الإسلامية، فضلاً عن أن إصدار الصكوك الإسلامية لتوفير الاحتياجات التمويلية، هو بمثابة أداة مناسبة للتكامل بين النشاط المصرفي الإسلامي والأسواق المالية والاندماج مع السوق العالمية.¹

¹ - نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص 253.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

إن الكثير من المنتجات المالية الإسلامية هي منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية، ذلك أن المنتجات المالية الإسلامية نشأت داخل بيئة البنوك والمصارف التقليدية، كنبئة غريبة على المجتمع الذي برزت إليه، وبالتالي فقد جاءت هذه المنتجات استنساخا من المنتجات التقليدية، واقتصرت التغيير فيها على القص واللصق والالتفاف، فلا تكاد ترى منتجا ماليا تقليديا إلا ومعه نسخته الإسلامية، وعليه لم نجد مبادرات وأفكار في مجال المنتجات المالية الإسلامية تبتعد عن هذا النسق إلا الشيء القليل.¹

وفي وقتنا الراهن يشهد سوق الأدوات المالية الإسلامية رواجاً واسعاً ، يهيمن عليه إصدار الصكوك الإسلامية، والتي ينظر إليها كمحرك كبير للصناعة المالية الإسلامية ككل ، وباعتبارها حلاً مالياً وبديلاً شرعياً لأدوات الدين التقليدية، أدى ذلك إلى طفرة في معاملات التصكيك الإسلامي تمخض عنها نمو كبير ومتسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية.²

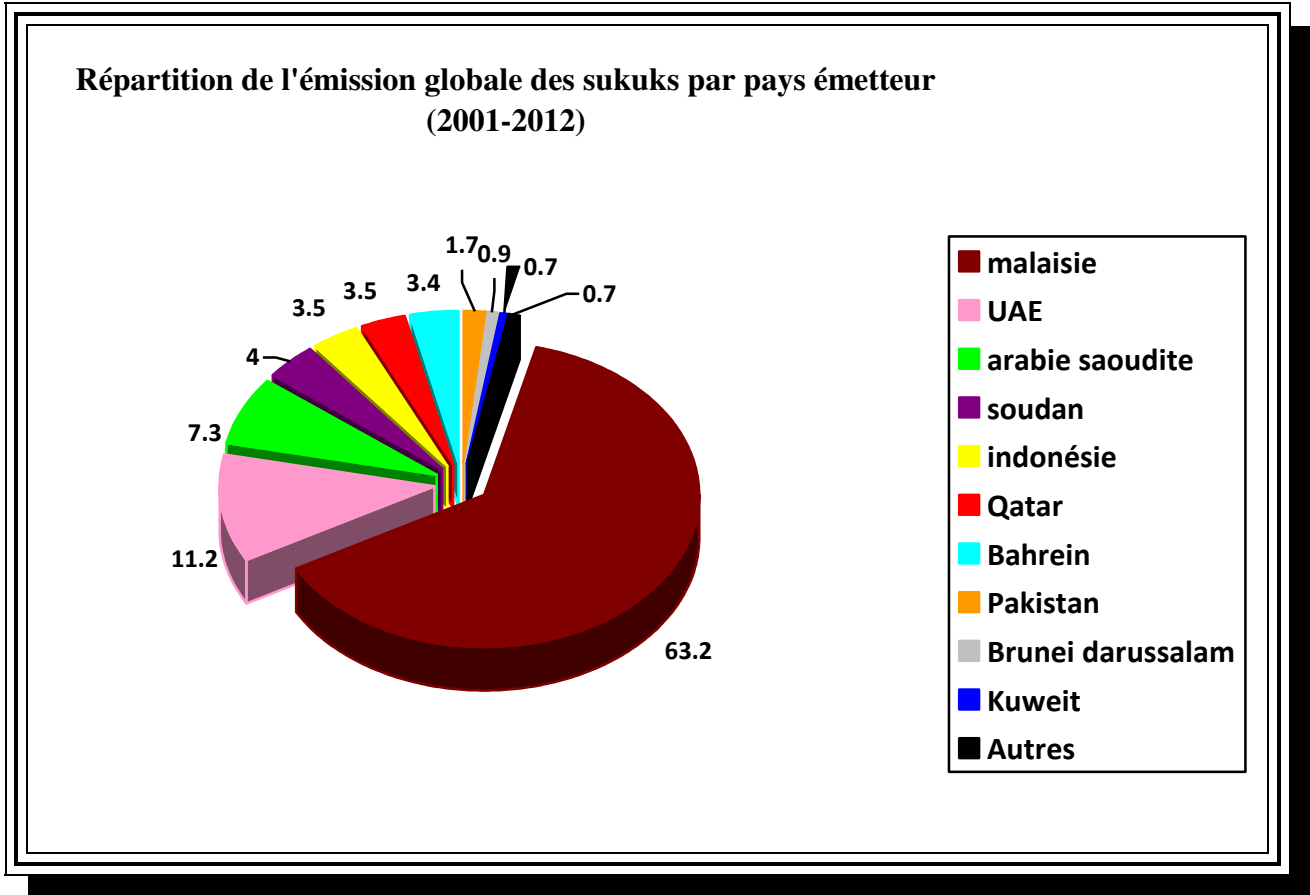
والشكل التالي يبين حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالمياً حسب البلدان:

¹ - مراد محبوب، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص 122.

² - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية: الواقع والتحديات، في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، المجد 21، العدد 1، مارس 2013، ص 54.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

الشكل رقم (2-15): نسبة إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا حسب البلدان خلال الفترة 2001-2012.
الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 177.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية
أ. التجربة الإماراتية:

تلعب دولة الإمارات دوراً قيادياً في مجال صناعة الصيرفة الإسلامية، وقد تصدرت سوق التمويل الإسلامي في المنطقة، وبرزت في طليعة دول العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم إصداراتها للصكوك، والذي بلغ حوالي 43 مليار دولار لـ 63 إصدار للفترة الممتدة ما بين 2001-2013 فلإصدارات الكبيرة التي طرحتها تركزت بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات المالية والتطوير العقاري، وقد قامت حكومة دبي ممثلة بدائرة الطيران المدني، بتوقيع اتفاقية مع ستة بنوك إسلامية بإدارة بنك دبي الإسلامي، تم بموجبها إصدار صكوك إجارة بقيمة بليون دولار أمريكي تم تغطيتها بالكامل.¹
ب. التجربة السودانية:

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية، وفي نفس الوقت أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، حيث بلغت قيمة إصداراتها 13,34 مليار دولار أمريكي، ومن بين أهم المشاريع التي تم تمويلها عن طريق الصكوك مشروع سد مروحي، والممول جزئياً بالصكوك الإسلامية من قبل حكومة السودان واعتمدت الصكوك في هياكلها على عقد الإجارة.
ت. التجربة البحرينية:

تعتبر التجربة البحرينية مع إصدار صكوك الإجارة تجربة رائدة، فقد أصدرت البحرين حتى نهاية جانفي 2013 صكوكاً قيمتها الإجمالية حوالي 6,4 مليار دولار أمريكي، حيث بدأت مؤسسة نقد البحرين بإصدار عشرة إصدارات صكوك إجارة بلغ مجموعها 750 مليون دولار في عام 2001، هذا إلى جانب إصدار

¹ - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية: ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سابق، ص ص

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

صكوك سلم بمبلغ 25 مليون دولار لمدة ثلاث أشهر وبشكل دوري بهدف امتصاص السيولة الزائدة عن حاجة البنوك.¹

ث. التجربة الباكستانية:

قامت حكومة باكستان سنة 1980 ممثلة ببنوكها ومؤسساتها المالية بإصدار شهادات المشاركة لآجال متوسطة وطويلة الأجل، بدلاً عن إصدار سندات بفائدة، وهي شهادات قابلة للتحويل، وتعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ووظيفتها تعبئة موارد تمويلية متوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية للصناعة وغيرها، وقد بلغت قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية الباكستانية ما يقارب 65 مليار دولار أمريكي ل 44 إصدار خلال الفترة 2001-2013.²

ح. التجربة السعودية:

لقد بادرت شركة "سابق" بالمملكة العربية السعودية عام 2005 إلى إصدار أول صكوك إسلامية في السوق السعودية بقيمة 3 مليار ريال والذي شكل أكبر إصدار للصكوك على مستوى المنطقة، وتعتبر تجربة إصدار سابق للصكوك خطوة بالغة الأهمية في مسيرته، حيث لقيت هذه الصكوك إقبالا واسعا من المستثمرين السعوديين عند طرحها للاكتتاب، كما مهدت هذه الخطوة الطريق لفتح قناة استثمارية رأسمالية في السعودية غير الأسهم للمساهمة في تطوير السوق المالية السعودية، وتزويد المستثمرين بخيارات أوسع للاستثمار.³ نستنتج من خلال هذه التجارب، أن معظم الدول السابقة اعتمدت على منتج الصكوك الإسلامية، الذي يعد أبرز التعامل أدوات الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، وعليه فإن زيادة الاستثمار جاء نتاج العولمة المالية وزيادة اتساع الأسواق المالية.

¹ - نفس المرجع، ص ص 10-11.

² - نفس المرجع، ص 11.

³ - هند مهداوي وأخريات، واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص ص 5-11.

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول الغربية في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية من قبل البنوك إن السباق على أشده من قبل البنوك الأوروبية للتعرف على أسس عمل البنوك الإسلامية والعمل على تبنيها وتطبيقها، وذلك بهدف رفع مستوى الإباعات الإسلامية على المدى البعيد، وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء أول بنك إسلامي في بريطانيا، والذي يقدم خدماته لأكثر من مليوني ونصف مسلم مقيمون في إنجلترا، إضافة لغير المسلمين الذين يفضلون التعامل مع البنوك الإسلامية.

أما فيما يخص الأدوات المالية الإسلامية، فقد أطلق بنك الاستثمار السويسري أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ورغبات المستثمرين، وذلك بهدف الاستفادة من أموال العرب والمسلمين المودعة لديه والتي تحاط بسرية تامة.¹

إن البنوك الغربية وجدت أن سعر الفائدة هو سبب حدوث الأزمات المالية، وعليه فإن تبني المنهج الإسلامي هو الحل البديل لهذه المشكلة، وعليه فقد قامت العديد من البنوك الغربية بأسلمة نظامها، وفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية.

¹ - نفس المرجع، ص 11.

خلاصة الفصل الثاني:

إن البنوك التقليدية قد قامت بصناعة هندسة مالية لمختلف عملياتها، والدليل منتجاتها المبتكرة، والتي كان هدفها الأسمى هو التحوط من المخاطر التي تقع فيها هذه البنوك.

كما أن البنوك الإسلامية قد سلكت نفس نهج البنوك التقليدية، حيث قامت بابتكار هندسة مالية إسلامية بمختلف أدواتها، لكن بما أن البنوك الإسلامية تتميز بخصائص تجعلها مختلفة عن البنوك التقليدية في عدة جوانب، فإن هندستها المالية مختلفة عن الهندسة المالية التقليدية.

وما يميز الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها -الهندسة المالية- كون أن الهندسة المالية الإسلامية قائمة بذاتها على أسس الشريعة الإسلامية، وهذا ما تجلّى في مختلف منتجاتها وعملياتها المذكورة سابقاً.

إن البنوك الإسلامية بالفعل قامت بابتكار منتجات عديدة، تسمح بتحقيق مصلحة الاقتصاد من خلال السماح بالسير المتواصل للعمليات التمويلية والاستثمارية، هذا من جهة، وكذا تحقيق المصلحة المجتمع من جهة أخرى، وهذا برهنته لنا تجارب الدول المختلفة.

الفصل الثالث

تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية

في البنوك الإسلامية العالمية

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

تمهيد:

لقد شهد الاقتصاد الماليزي قفزة نوعية خلال الفترة الأخيرة، حيث ساهمت عدة ظروف بالنهوض بالاقتصاد المحلي للوصول به إلى مصاف اقتصاديات الدول المتقدمة، وتعد التجربة الاقتصادية الماليزية بالحديثة نسبياً، غير أن نموذجها في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد تستحق الدراسة، وما يلفت الانتباه اعتماد ماليزيا على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والعمل على تطوير وسائله وأدواته، مما كان له الأثر الإيجابي في دخول ماليزيا لمرحلة جديدة من النمو والتطور.

وفي وجود قسم سوق الأوراق المالية الإسلامية في البورصة الماليزية، لإصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية، ومنها بالخصوص إصدارات الصكوك الإسلامية من طرف الحكومة والبنوك، زاد في نجاح التجربة الماليزية، مما جعلها مركزاً للصناعة المالية الإسلامية عالمياً، وهذا في وجود هيئات رقابية رسمية وشرعية تعمل على توفير المناخ المناسب، لإجراء مختلف العمليات على الأوراق المالية تقليدية كانت أم إسلامية بتكييفها وفق الأحكام الشرعية.

وسيتناول في هذا الفصل دراسة حالة ماليزيا من خلال ثلاثة مباحث:

✿ **المبحث الأول:** مدخل لاقتصاد ماليزيا؛

✿ **المبحث الثاني:** السوق النقدي والمالي في ماليزيا؛

✿ **المبحث الثالث:** دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية الماليزية.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

المبحث الأول: مدخل لاقتصاد ماليزيا

إن هذا المبحث سيكشف لنا لمحة عامة عن دولة ماليزيا وتطورها الاقتصادي.

المطلب الأول: لمحة عامة عن دولة ماليزيا

تقع دولة ماليزيا في وسط جنوب شرق آسيا، قريبة من خط الاستواء، بين خطي عرض 1-7 شمالا وتتكون من منطقتين هما شبه الجزيرة الملاوية وهي متصلة بقارة آسيا، وسراواك وصباح وهما ضمن جزيرة برنيو، يحد ماليزيا شمالا تايلاند ومن الجنوب ترتبط مع سنغافورة عبر جسر يمر فوق مضيق جوهور، ومن الشرق تطل على بحر جنوب الصين، ومن الغرب مضيق مالاکا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة الاندونيسية.¹

والجدول التالي يبين بيانات أساسية عن ماليزيا:

¹ - محمد عدنان بن الضيف، الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 171.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الجدول رقم (3-1): بيانات أساسية واقتصادية عن ماليزيا.

بيانات أساسية	الاسم الرسمي	ماليزيا
	العاصمة	كوالالمبور
	نظام الحكم	ملكي دستوري
	الملك	السلطان عبد الحلیم معظم
	رئيس الوزراء	محمد نجيب تون عبد الرزاق
	المساحة	329.758 كلم ²
	السكان (إحصاء 2010)	28334235 مليون نسمة
	دين الدولة	الإسلام، حيث يقدر عدد المسلمين 55% من السكان، وينص الدستور على أن ملك الدولة يجب أن يكون مسلما
بيانات اقتصادية	العملة	رينغت، ورمزها 1RM=100set/RM
	الصناعات الرئيسية	- [شبه جزيرة ماليزيا]: المطاط، زيت النخيل، تصنيع وتجهيز الصناعات التحويلية، صناعة الالكترونيات، قطع الأشجار، تجهيز الأخشاب. - [الصباح]: الزراعة، زيت النخيل، السياحة، إنتاج النفط، قطع الأشجار. - [سراواك]: تكرير النفط، قطع الأشجار.
	الشركاء الرئيسيون	الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة، اليابان، هونغ كونغ، ألمانيا، كوريا الجنوبية
	أهم المعادن	القصدير 35% من الإنتاج العالمي

المصدر: مسعودة نصبة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال: تجربة ماليزيا أنموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص 226-227.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

المطلب الثاني: التطور الاقتصادي في ماليزيا

استطاعت ماليزيا أن تحقق طفرة تنموية، استحوذت عن جدارة أن يطلق عليها مصطلح "معجزة"، فقد استطاعت أن تتحول من مجتمع زراعي متخلف بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1957، إلى مجتمع متطور صناعيا فضلا عن نجاحها في القضاء على الصدمات العرقية، التي حدثت في أواخر الستينات بين الملاويين والصينيين، حيث عملت على خلق تجانس واستقرار وطني بين العرقيات الموجودة بأرضها.

وما يلفت الانتباه اعتماد ماليزيا على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والعمل على تطوير وسائله وأدواته، مما كان له الأثر الإيجابي في دخول ماليزيا لمرحلة جديدة من النمو والتطور، وسوف نلخص تطورها في مرحلتين:
أ. المرحلة الأولى:

في عقد السبعينات، حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على القطاع العام والبدء في التوجه لعمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وتميزت هذه الصناعة بكثافة اليد العاملة، مما ساهم في تخفيض البطالة وتحسين توزيع الدخل والثروات بين فئات المجتمع الماليزي، لا سيما بين النخبة الصينية والسكان ذوي الأصل الملاوي وكان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسة الاقتصادية الجديدة، حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية جل الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية، ولقد تحقق ذلك مع نهاية السبعينيات، حيث عرف نمو الاقتصاد الماليزي السنوي معدل 6.6 % ، خلال الفترة 1950 إلى 2000 وكانت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي قفزت من 9 % سنة 1950 إلى 20 % سنة 1990 ، في حين الزراعة تراجعت من 29% سنة 1970 إلى 18 % سنة 1990 لفسح المجال للمواد المصنعة حيث تضاعفت مساهمتها من 13 % إلى 27 %¹.

¹ - ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، 2014، ص 187.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

خلال نفس الفترة، في حين عزز قطاع الخدمات دوره في دعم النمو من 36 % الى 42 % سنة 1990 لتتحول ماليزيا من بلد زراعي مصدر للمواد الأولية، إلى دولة مصدرة للمواد في حين عرفت نسبة التضخم استقرارا بين 1 % و 5%، والادخار الداخلي شهد ارتفاعا ملحوظا من 25 % إلى 40 % من الناتج المحلي الخام، أما الاستثمار الأجنبي المباشر تضاعف من 3 % إلى 6 % سنة 1990 .
والجدير بالذكر نسبة الفقر التي تراجعت من 50 % سنة 1970 إلى 8 % سنة 2000 ، وهذا يدل على تحسن الظروف المعيشية للسكان في هذا البلد.

ب. المرحلة الثانية:

التي تمتد من 1990 إلى 2020، وهي الفترة التي شهدت فيها ماليزيا قفزة نوعية في جميع المجالات وهي خطة تنمية سميت بالخطة الاستراتيجية 2020، والتي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية متقدمة بحلول أجل هذه الخطة، مع مضاعفة متوسط دخل المواطن الماليزي إلى أربعة أضعاف، مما كان عليه في سنة 1991 حيث بلغ مجمل الدخل الخام 287.9 مليار دولار سنة 2011 ، كما أن من أهدافها السعي لتحقيق ناتج إجمالي خام إلى 920 مليار رينغيت ماليزي مع نهاية هذه الخطة، وذلك يتطلب معدل نمو سنوي يقدر بأكثر من 7 % لمدة 30 سنة بعمر هذه الخطة، ولتحقيق هذه الخطة تطمح الحكومة إلى تنويع صادراتها وزيادة مداخيلها، فقطاع السياحة يساهم بما يزيد على 11 مليار دولار سنويا، كما تعمل ماليزيا على أن تكون مركز لعلوم الحاسوب في العالم، بالإضافة للتعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا الحديثة للمؤسسات خاصة في الميدان المالي، ونظام الإنترنت والطب المرئي إلى غيرها من الأنشطة الحديثة، وهذا ما يحتم على ماليزيا توفير الظروف الملائمة والرقى بالتنمية الاقتصادية للبلد.¹

¹ - نفس المرجع، ص 189.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

المبحث الثاني: السوق النقدي والمالي في ماليزيا

يتضمن هذا المبحث مطلبين، فالمطلب الأول يبين لمحة عامة حول السوق النقدي الماليزي، أما المطلب الثاني فيتمحور حول سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية والإسلامية.

المطلب الأول: السوق النقدي الماليزي

يتكون السوق النقدي الماليزي من:

أ. البنك المركزي:

بنك نيجارا الماليزي BNM¹ (البنك المركزي الماليزي) بدأ عملياته في 26 جانفي 1959، حيث أن له دور تنموي كبير في تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي²، وتمثل أهدافه في إصدار العملة والقيام بدور المستشار المالي للحكومة وتعزيز الاستقرار النقدي، كما يقوم بدور الملجأ الأخير للإقراض.

ب. البنوك والمؤسسات المالية:

تعمل البنوك بما فيها الإسلامية من خلال شبكة من أكثر من 2200 فرع في أنحاء ماليزيا ، وتتواجد ست مجموعات بنكية ماليزية في 18 دولة، من خلال فروع ومكاتب تمثيلية ومؤسسات تابعة ومشروعات مشتركة، كما يوجد بنكا أجنبيا يقيم مكاتب تمثيلية في ماليزيا يوفر خدمات ربط وتسهيل تبادل المعلومات بين أصحاب الأعمال في ماليزيا ، كما أدى إنشاء بنوك إسلامية إلى تحسين قدرة المؤسسات المالية في ماليزيا على تقديم خدمات أفضل لعملائها.

ويوجد في ماليزيا العديد من المؤسسات المالية للتنمية التي تم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة في تنمية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية وتعزيزها، بما في ذلك قطاعات التصنيع والصادرات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى جانب قطاعات الزراعة والبنية التحتية والملاحة البحرية، تقوم هذه المؤسسات المالية بتوفير مجموعة من الخدمات المالية لدعم تنمية القطاعات الإستراتيجية، وتشمل منح قروض متوسطة وطويلة الأجل

¹ - BNM: bank nagara malaysia

² - نقلا عن: <http://www.bnm.gov.my>, 2015/04/28, 15:20

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

وضمانات قروض ومجموعة من الخدمات المالية.

وكان إنشاء بنك إسلام ماليزيا في عام 1983 بمثابة الخطوة الأولى نحو انطلاقة العمل المصرفي الإسلامي، ثم طرحت فكرة إنشاء سوق إسلامي بين المصارف عام 1994 كحل قصير الأجل ، يهدف إلى توفير مصدر جاهز لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وتبع ذلك تأسيس شركة تأمين تكافلي إسلامي عام 1984.

والجدول التالي يبين مختلف البنوك الإسلامية في ماليزيا:

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الجدول رقم (3-2): البنوك الإسلامية في ماليزيا.

Islamic Money Market Players (excluding conventional banks)	
Full-fledged Islamic Banks	Islamic Windows (IW)
<p>Domestic full-fledged Islamic Banks</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Bank Islam 2. Bank Muamalat 3. RHB Islamic Bank 4. CIMB Islamic Bank 5. Hong Leong Islamic Bank 6. Affin Islamic Bank 7. EONCAP Islamic Bank 8. AmIslamic Bank 9. Maybank Islamic 10. Alliance Islamic Bank 11. Public Islamic Bank <p>Foreign full-fledged Islamic Banks</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Kuwait Finance House 2. Al Rajhi Banking & Investment 3. Asian Finance Bank 4. HSBC Bank Malaysia 5. OCBC Al-Amin 6. Standard Chartered Saadiq 	<p>Domestic Bank with Islamic Windows</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Alliance Investment Bank 2. AmMerchant Bank 3. Affin Investment Bank 4. AmInvestment Bank 5. Aseambankers Malaysia 6. CIMB Investment Bank 7. KAF Investment Bank 8. MIDF Investment Bank 9. OSK Investment Bank <p>Foreign Islamic with Islamic Windows</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. The Royal Bank of Scotlan 2. Deutsche Bank <p>Development Financial Institutions with Islamic Banks</p> <ol style="list-style-type: none"> 3. Bank Kerjasama Rakyat Malaysia

المصدر: أكرم جلال الدين، سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية، في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، أيام 25-29 ديسمبر 2010، ص 13.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

وقد تنوعت أدوات التعامل في هذا السوق النقدي الماليزي، ونذكر منها:

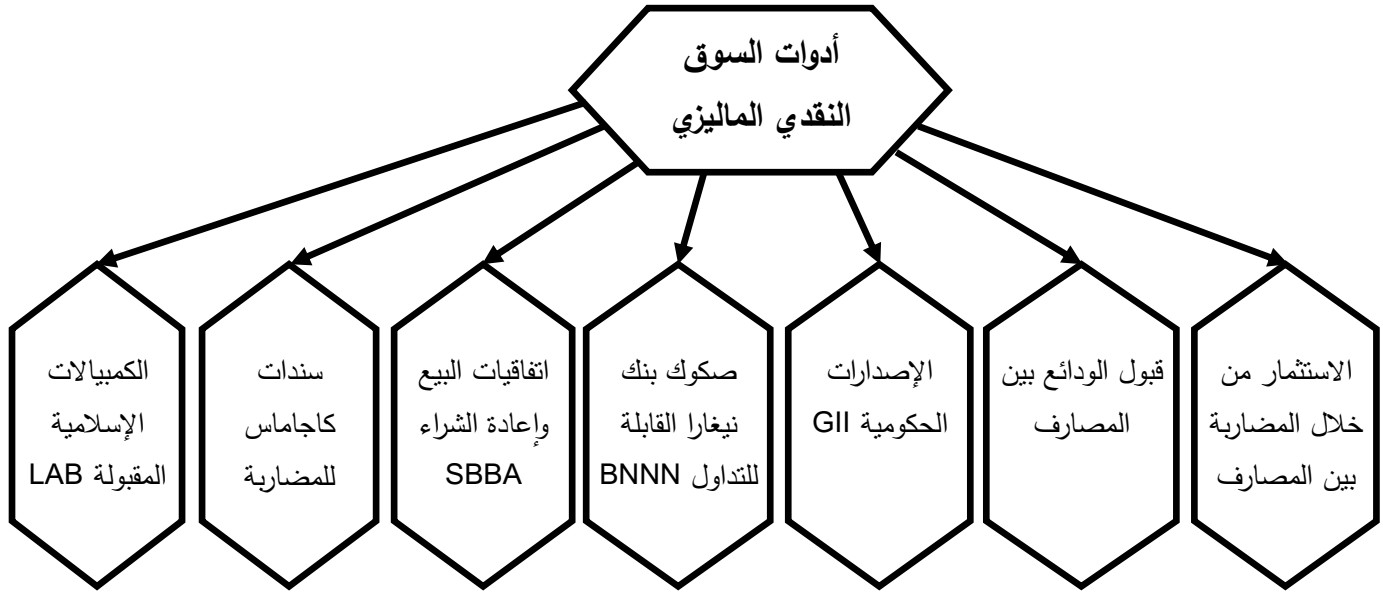
- ❖ **الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف:** يشير هذا الاستثمار إلى إحدى الآليات التي تستطيع من خلالها أي مؤسسة مصرفية إسلامية تعاني من العجز ، الحصول على استثمارات من المؤسسات المصرفية ذات الفائض (المصرف المستثمر) على أساس المضاربة (أي المشاركة في الأرباح)، وتتراوح مدة الاستثمار بين يوم إلى اثني عشر شهرا، ويعتمد معدل العائد على معدل الربح الإجمالي قبل توزيع الاستثمارات، التي تدوم لمدة عام واحد على المصارف التي تمثل الأوعية الاستثمارية ، كما أن نسبة المشاركة في الأرباح قابلة للتفاوض بين الطرفين.
- ❖ **قبول الودائع بين المصارف:** هي عملية إيداع الأموال الفائضة إلى بنك نيغارا المركزي بناء على مبدأ الوديعة، ولا يفرض عليه دفع أي عائد على حساب هذه الأموال ، غير أنه إذا قام بدفع حصة ما فينظر إليها باعتبارها هبة وهذا يساعد على تسهيل عمليات إدارة السيولة في بنك نيغارا ، حيث يوفر قدرًا كبيرًا من المرونة للبنك ، فيما يختص بالإعلان عن أرباح الأسهم دون الحاجة إلى استثمار الأموال التي يتلقاها.
- ❖ **الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII):** في 15 جوان 2001 قامت الحكومة الماليزية بطرح إصداراتها الاستثمارية بمدة انتفاع تصل إلى ثلاث سنوات وتبلغ قيمتها 2 بليون رينغيت ماليزي، حيث أصبحت هذه الإصدارات متداولة في السوق الثانوي من خلال مبدأ بيع الدين ، وقد بلغت قيمة إصدارات الاستثمارات الحكومية 7 بلايين رينغيت ماليزي في نهاية عام 2003.
- ❖ **صكوك بنك نيغارا القابلة للتداول (BNNN):** صكوك قصيرة الأجل يصدرها البنك ، وقد صدرت لأول مرة في عام 2000، ويتم تداولها في السوق الثانوي، كما يتحدد سعرها استنادًا إلى مبدأ الخصم وتصل مدة الانتفاع بها إلى عام واحد، وهي إحدى الوسائل التي يستخدمها البنك لإدارة السيولة.
- ❖ **اتفاقيات البيع وإعادة الشراء (SBBA):** هي إحدى المعاملات التجارية في السوق المالي الإسلامي.
- ❖ **سندات كاجاماس للمضاربة (SMC):** أصدرت في مارس 1994 بهدف تمويل شراء ديون الإسكان الإسلامي من المؤسسات المالية، التي توفر سبل تمويل الإسكان الإسلامي إلى السكان الأصليين

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

وتعتمد هذه السندات على مبدأ المضاربة حيث يتقاسم حاملو السندات الأرباح مع شركة كاجاماس وفقاً للنسب المتفق عليها.

❖ **الكمبيالات الإسلامية المقبولة (LAB):** أصدرت سندات الكمبيالات الإسلامية التي تعرف باسم الكمبيالات المقبولة بدون فائدة عام 1991، بهدف تشجيع وتعزيز التجارة المحلية والخارجية عن طريق تزويد التجار الماليزيين بخدمة تمويل إسلامية مغرية ، وقد جرت صياغة هذه السندات استناداً إلى مبدأين إسلاميين هما المرابحة وبيع الدين.¹ والشكل التالي يبين أدوات السوق النقدي الماليزي:

الشكل رقم (3-1): أدوات السوق النقدي الماليزي.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

¹ - ساسية جدي، مرجع سابق، ص ص 190 - 193.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

المطلب الثاني: سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية والإسلامية

أ. سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية:

❖ مفهوم سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية:

يعرف سوق الأوراق المالية بأنه ذلك المكان الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية، المتوسطة وطويلة الأجل، من طرف الطالبين- أصحاب العجز المالي- والعارضين عليها- أصحاب الفائض المالي-، وفق قواعد ونظم تحكم عملية التبادل، وتسهر إدارة السوق على تطبيقها.¹

❖ نشأة سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية وتطورها:

يرجع تاريخ ظهور سوق الأوراق المالية في ماليزيا، إلى سنة 1930 حيث أسست جمعية سماسرة بورصة سنغافورة أول جمعية منظمة، رسمية في إجراءات التعامل بالأوراق المالية، أما تأسيس سوق للأوراق المالية بالمفهوم تأخر حتى عام 1960 بتأسيس بورصة كوالالمبور، وتشكلها من غرفتين للتعامل في نفس الأوراق المالية المدرجة واحدة في سنغافورة وأخرى في كوالالمبور، وشكلنا سوق واحدة يتم الربط بينهما بخطوط الهاتف والفاكس سنة 1973 واستمر عمل البورصة وأداء وظائفها ككيان مشترك، ليتم التقسيم الفعلي للبورصة، ويتم تشكيل كلا من بورصة كوالالمبور للأوراق المالية برهاد بماليزيا وبورصة سنغافورة للأوراق المالية سنة 1976 .

وفي 14 أبريل 2004 تم تغيير اسم بورصة كوالالمبور إلى اسم بورصة ماليزية برهاد، وهذا قصد تجديد هياكل البورصة والتطلع لمواكبة متطلبات وتوجهات السوق بصفة عامة.

وفي 18 مارس 2005 تم تسجيل بورصة ماليزيا في الجدول الأساسي لسوق الأوراق المالية الماليزية برهاد، وعملت الحكومة الماليزية على الارتقاء بهذا السوق والدفع به إلى الأمام، وجعلها مصدرا حيويا للتنمية

¹ - محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2013، ص 162.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

والعنصر الرئيس في تمويل الاقتصاد.

❖ أقسام سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية:

✓ **سوق الملكية** : تمثل سوق الملكية (الأسهم) في ماليزيا أهم سوق يوفر للمستثمرين فرصا كبيرة في تنمية وزيادة رؤوس، كما توفر فرصة الاستثمار الطويل الأجل وتمتلك جزءا من أصول الشركة المقيدة بالبورصة، والحصول على جزء من أرباحها في نهاية السنة أو تحمل الخسارة إن تحققت. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأسهم المسعرة مقيدة بجدول تداول البورصة الماليزية، التي تأسست في عام 1973 باسم بورصة كوالالمبور للأوراق المالية المحدود ويحكم هذه البورصة عدة قوانين، شرعت من أجل توفيق الظروف الملائمة لسير عملها، منها قانون الشركات الصادر في عام 1965 وتعديلاته عام 1986.

وفيما يلي يتم عرض أهم الأدوات المالية المتداولة في البورصة الماليزية، وفيها:

* **الأسهم العادية**: تعد من أخطر رؤوس أموال الشركة، وتضمن لمالكها حقوقا من ملكية جزء من الشركة، وحق في جزء من الأرباح الموزعة وحق التصويت في الجمعية العمومية للشركة، وفي حالة تصفية الشركة يأتي حملة الأسهم العادية كآخر طرف يتم تسوية مستحقاتهم.

* **الأسهم الممتازة**: وهي تعطي لحاملها الحق في الأولوية في الحصول على أرباح الشركة، مع تحديد نسبة ثابتة لها عند الإصدار عند رغبتها في جمع مدخرات المستثمرين، لتمويل مشروعات جديدة أو مواجهة بعض الصعوبات المالية، مقابل سقوط حق حملتها في التصويت، كما لهم الحق في الترتيب مقارنة مع حملة الأسهم العادية عند تصفية الشركة.

* **المؤشر**: يهدف إلى قياس أداء السوق وقطاعاته المختلفة، كما تصدر ماليزيا مجموعة من المؤشرات كمؤشر عقود مستقبليات الأسهم.

✓ **سوق السندات**: عرفت سوق السندات في ماليزيا، تطورا ملحوظا من حيث حجم السوق ونوعية الأدوات المستعملة، حيث تركز هذه السوق على تنويع القاعدة المالية بشكل جيد لتلبية الاحتياجات المتغيرة

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

للاقتصاد الماليزي، حيث اتخذت الحكومة إجراءات متضافرة لتطوير هذه السوق ويعكس ذلك نجاح هذه الجهود في النمو الكبير لسوق السندات، حيث بلغت في نهاية ديسمبر 2010 ما يفوق 763 مليار رينغيت ماليزي أي 97 % من الناتج الداخلي الخام، واعتبارها كواحدة من أسرع أسواق السندات نموًا في آسيا غير أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلد في عام 1997، أثرت على القطاع المصرفي بشكل كبير، حيث كان حذرًا جدًا في تقديم القروض الجديدة في فترة ما بعد الأزمة، وكانت نسبة التمويل بالسندات تقارب 10 % من الناتج الداخلي الخام.

فكان التوجه نحو سوق السندات كبديل لجمع الأموال من طرف الشركات، غير أن هذه السوق واجهت مشاكل بنبوية في عملية الإصدار في ذلك الوقت، حيث تراوح الوقت المستغرق للإصدار بين 9 إلى 12 شهرا مما أدى بالحكومة للإسراع في علاج جوانب القصور الموجودة في سوق السندات، وعملت الحكومة على تأسيس هيئات تابعة لها في سنة 1999 هدفها توجيه السياسات، وتحديد وتنفيذ الإستراتيجيات المناسبة من أجل تطوير السوق، كما تتداول كل من السندات الحكومية وسندات الشركات في السوق التقليدية والإسلامية في أسواق منظمة وغير منظمة، ويمكن للمستثمرين المحليين والأجانب شراء وبيع أدوات الدين التقليدية والإسلامية. ويتم إدارة بصيغ الأوراق المالية في السوق بأمان وفقا لنظام تحويل إلكتروني، ويتم تداول كلا من السندات الحكومية وسندات الشركات في ماليزيا وهي:

*** السندات الحكومية:** يقوم بإصدارها البنك المركزي الماليزي عادة تاريخ استحقاقها طويلة الأجل، وتصدر لفترات متباينة حسب الظروف التي يمر بها اقتصاد البلد وحالة العجز في ميزانية الدولة، وتعد هذه السندات أكثر الأصول المالية سيولة في سوق رأس المال الماليزي، حيث بدأ إصدار هذا النوع من السندات من الحكومة الماليزية في أواخر السبعينيات، بهدف تمويل المشاريع التنموية للحكومة طويلة الأجل، كما تم إصدار سندات حكومية متوافقة مع الشريعة الإسلامية أيضا.¹

¹ - ساسية جدي، مرجع سابق، ص ص 194 - 197.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

***سندات الشركات:** وهي تلك السندات التي تصدر عن القطاع الخاص، بغرض تمويل المشاريع الاستثمارية، وشهد إصدار هذا النوع من السندات تزايداً في السنوات الأخيرة في ماليزيا، وخاصة بظهور السندات الإسلامية.

✓ **سوق المشتقات:** بدأت صناعة المشتقات تتجلى في ماليزيا سنة 1980 مع إنشاء بورصة كوالالمبور للسلع، وكانت عقود المستقبلات المتداولة في ذلك الوقت هي عقود المستقبلات للمطاط والكاكاو وزيت النخيل الخام، لتتداول بعدها سائر العقود من مستقبلات وخيارات وعقود آجلة. وتنقسم سوق عقود المشتقات والخيارات إلى الأقسام التالية:

***عقود الخيارات:** وهو يقتصر على نوع وحيد ويتمثل في عقود خيار الأسهم، وهي عقود الخيار لمؤشر كوالالمبور.

***عقود المستقبلات:** توجد العقود التالية:

∴ **عقود مستقبلات السلع:** وتنقسم إلى عقود مستقبلات لزيت النخيل الخام وعقود مستقبلات لزيت النخيل بالدولار، وعقود مستقبلات لزيت نواة النخيل الخام.

∴ **عقود المستقبلات المالية:** وتحتوي على عقود مستقبلات للأوراق المالية الحكومية الماليزية لمدة ثلاث سنوات، وعقود مستقبلات للأوراق المالية الحكومية الماليزية لمدة خمس سنوات.

✓ **مركز لبوان للتعاملات المالية الدولية:**

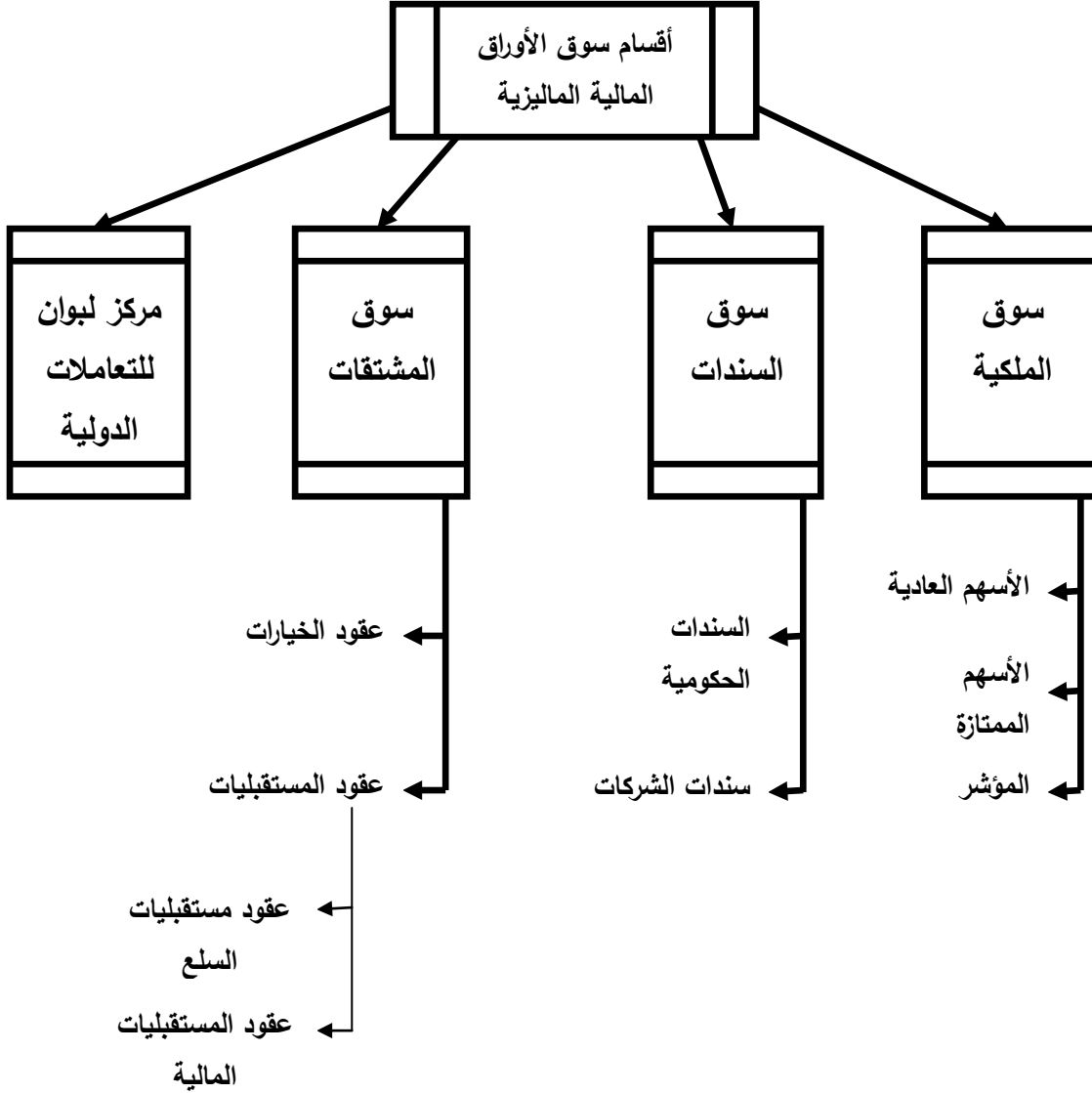
في سنة 1990 تم إنشاء مركز لبوان للتعاملات المالية الخارجية، وتم البدء بالتعامل في سوق لبوان الدولي للأوراق المالية في 23 نوفمبر 2000، وقد جاء إنشاء هذا المركز ليكمل أنشطة السوق المالي المحلي، ويخضع لإشراف البورصة الماليزية برهاد، كما أنه يتمتع بمعاملات في جمع الأموال بسهولة.¹

والشكل التالي يبين أقسام سوق الأوراق المالية الماليزية التقليدية:

¹ - ساسية جدي، مرجع سابق، ص ص 195-198.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

الشكل رقم (2-3): أقسام سوق الأوراق المالية المالية التقليدية.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

❖ الهيئات الرقابية في سوق الأوراق المالية الماليزية:

إن هيئة الأوراق المالية الماليزية SC، هي الجهة العليا لسوق الأوراق المالية بصفة عامة في ماليزيا فهي الجهة الرقابية.

حيث قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هذه الهيئة في 1 مارس 1993، بموجب قانون هيئة الأوراق المالية الماليزية لعام حيث أسندت لها الوظائف التالية:¹

- ✓ تسجيل نشرة الاكتتاب لكافة الشركات المدرجة في قائمة البورصة الماليزية للأوراق المالية؛
- ✓ السماح بإصدار سندات الشركات؛
- ✓ الرقابة والإشراف وتحديد العقود المستقبلية والخيارات؛
- ✓ الرقابة على الاندماجات للشركات في ماليزيا؛
- ✓ مراقبة صناديق الاستثمار؛
- ✓ مراقبة أنشطة البورصات وبيت المقاصة؛
- ✓ تقديم الاعتمادات ومراقبة الأشخاص المعتمدين.

❖ الجهات الفرعية لرقابة سوق الأوراق المالية الماليزية:

أصبحت الجهات الفرعية لجانا مساعدة لهيئة الأوراق المالية الماليزية في تأدية وظائفها، وأهم هذه الشركات هي:

- ✓ البورصة الماليزية للأوراق المالية المحدودة **Bursa Malaysia Securities Bhd**: وهي عبارة عن مؤسسة يتم فيها تداول الأوراق المالية، وهي مسؤولة عن رقابة البورصة، حيث تعتبر سلطة رقابية على العمليات السيئة المفضية إلى عدم استقرار السوق، وذلك بإصدار القوانين والنظم الخاصة للرقابة

¹ - محمد عدنان بن الضيف، الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية الماليزية

على الأنشطة في داخل البورصة.

وتخضع البورصة الماليزية للأوراق المالية المحدودة لأحكام وزارة المالية الماليزية وهيئة الأوراق المالية الماليزية، وهذا لضمان التزام أنشطة الأسهم المتداولة فيها بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بها.

✓ البورصة الماليزية المقاصة للأوراق المالية الخاصة المحدودة **Bursa malaysia securities**

clearing Sdn bhd: وهي عبارة عن بيت المقاصة المركزية للأسهم المتداولة المحدودة ، وهي توفر خدمات المقاصة فيها لأعضاء البورصة، من خلال قانون صناعة الأوراق المالية لعام 1983.

✓ البورصة الماليزية للإيداع الخاصة المحدودة **Bursa malaysia depository Sdn Bhd**: وهي

عبارة عن الجهة التي ينفذ من خلالها نظام التعاملات للأوراق المالية بدون تبادل الشهادة بين المشتري والبائع في التعامل بالأسهم ، وهذا النظام لتسوية أسعار الأسهم في البورصة الماليزية للأوراق المالية بدون إصدار الشهادة، وهذا لأن تسوية هذه الأسعار يتم من خلال الأجهزة الإلكترونية ، ويسجل هذا التعامل في حساب المستثمرين، حيث أن هذه البورصة مسؤولة عن إدارة هذه الحسابات ورقابة الأمور المتعلقة بشؤون المعاملات للأوراق المالية بدون تبادل الشهادة، من خلال تشكيلة القوانين والتنظيمات المعنية.

✓ البورصة الماليزية للمشتقات المحدودة **Bursa malaysia derivatives Bhd**: وهي عبارة عن

بورصة تتداول فيها منتجات المشتقات ، وهي تحكم قواعد الأعمال كمنظمة رقابية ذاتية ، وهي مسؤولة عن كل أمور تداول منتجات المشتقات في البورصة.

✓ البورصة الماليزية المقاصة للمشتقات المحدودة **Bursa malaysia derivatives clearing**

Bhd: وهي عبارة عن بيت المقاصة للبورصة الماليزية للمشتقات ، وهي مسؤولة عن كافة الأمور المتعلقة بإجراء المقاصة والتسوية عن تداول عقود المستقبلات والخيارات.¹

¹ - مسعودة نصبة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال: تجربة ماليزيا أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص 249-251.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

ب. سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية:

❖ مفهوم سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية:

عرفته هيئة الأوراق المالية الماليزية على أنه السوق الذي تتوفر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسط وطويل الأجل، والمنتجات والخدمات المتوفرة فيه تلتزم التزاما تاما بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ يجب أن تكون خالية من الأنشطة المحرمة شرعا مثل التعامل بالربا.¹

وبعبارة أخرى هي السوق التي تتم النشاطات فيها بطريقة لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، وهذا ما يمثل تأكيد العزم والنية على استسقاء صفات سوق الأوراق المالية من الشريعة الإسلامية، أين تكون السوق حرة أو خالية من جميع النشاطات والعناصر المحرمة مثل الربا.

❖ تاريخ سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية:

تعود بداية أنشطة الاستثمار الإسلامي إلى أوائل الستينات، بتأسيس هيئة صندوق الحجاج في نوفمبر 1962، حيث يدير هذا الصندوق أموال الحجاج بشكل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما عن أول بداية حقيقية لتطوير نظام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، فتعود إلى عام 1983 مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي، والذي بدأ سريانه في 7 أبريل 1983 وتم بموجبه استحداث مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وجاء مع ذلك تأسيس أول بنك إسلامي وهو بنك إسلام ماليزيا برهارد، وبدأ البنك عملياته في 1 جويلية 1983 بفرع وحيد في العاصمة كوالالمبور الذي استمر طيلة عشر سنوات تقريبا يمثل بمفرده محور العمل المصرفي الإسلامي هناك، بالإضافة إلى إطلاق مشروع نظام العمليات المصرفية بدون فوائد، والذي يسمح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، حيث انطلق العمل به في 4 مارس 1993، وهو معروف الآن باسم نظام العمل المصرفي الإسلامي، إذ يمكن وصفه بنظام النوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية غير الإسلامية.

أما بالنسبة لتطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية فيعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث أصدرت الشركة الخاصة شيل. أم.دي.أس الخاصة المحدودة الصكوك (shell Mds) الإسلامية الأولى في

¹ - محمد عدنان بن الضيف، الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص 178.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

السوق المحلية في عام 1990، وقد أدى ذلك إلى إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتساعها، حيث بلغت نسبة الأسهم الموافقة للشريعة الإسلامية في نهاية 2006 86,1% من إجمالي الأسهم المسجلة في السوق.¹

❖ مميزات سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية:

يختلف سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا عن نظيرتها الربوية في نقاط عديدة أهمها ما يلي:

✓ **الخضوع للرقابة الشرعية:** يخضع سوق رأس المال الإسلامية في ماليزيا لرقابة اللجنة الاستشارية الشرعية

وهذا للتأكد من التزام أنشطته بأحكام الشريعة وضوابطها التزاما تاما

✓ **التعامل بالأدوات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية:** إنه لقبول الأدوات المالية يجب أن

تتضمن عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

* فحص التقارير الرسمية للحسابات المالية واستخلاص المعلومات المالية المناسبة؛

* مراجعة نشاطات الشركة وهذا يسمح بمعرفة ما إذا كانت نشاطاتها موافقة للشريعة؛

* جدولة نتائج المجلس الاستشاري الشرعي؛

* جمع النتائج ووضع قائمة الإصدارات المصادق عليها شرعا.

✓ **الخضوع للقوانين والتشريعات المختلفة الصادرة عن الجهة المعنية :** وهي تصدر من الجهات المعنية

لهذه السوق لاسيما هيئة الأوراق المالية الماليزية والبورصة الماليزية وغيرها، طالما لم تخالف الشريعة

الإسلامية، وأصبح قسم سوق رأس المال الإسلامية في الهيئة المسؤولة عن إصدار القوانين ودراسة

الأدوات المالية في هذا السوق، ولقد جاءت مجموعة من التوجيهات والتعليمات لإصدار وعرض الصكوك

¹ - نفس المرجع، ص 179.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الإسلامية وعمل السمسار وشركات الوساطة في السوق.

❖ وظائف سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية:

تقوم سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا بوظائف كبيرة تتمثل فيما يلي :

✓ **تلبية حاجة المستثمرين المسلمين:** تتيح سوق رأس المال الإسلامي فرصة الاستثمارات الممتازة للمستثمرين المسلمين في القطاعات التي لا تتعامل بالمحرمات الشرعية، وبإيجاد جهة رقابية شرعية لضمان التزام أنشطة هذه السوق بأحكام الشريعة الإسلامية، يمكن أن تزيد ثقتهم بهذه السوق إلى جانب حماية حقوقهم من خلال إعداد التشريعات والقوانين، التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة من الجهات الرقابية.

✓ **تلبية حاجة الجهات المصدرة:** تتيح السوق الفرصة للجهات المصدرة لإصدار الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لاسيما الأسهم العادية والصكوك الإسلامية القابلة للتداول في هذه السوق وقد تم إصدار هذه الأدوات المالية والتداول بها، بناء على القرارات الصادرة عن اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، والتعليمات على عرض الصكوك الإسلامية الصادرة عن هذه الهيئة، وذلك كله من أجل زيادة الثقة بين الجهات المصدرة لإصدار الأدوات المالية الشرعية، وحماية حقوقها في كافة الأمور المتعلقة بإصدار الأدوات المالية الشرعية والتداول بها في السوق.

✓ **عمل الجهة الرقابية العليا:** أصبحت هيئة الأوراق المالية الماليزية جهة رقابية رئيسية، وهي مسؤولة عن تطوير وتدعيم سوق رأس المال الإسلامية في المستوى المحلي والعالمي، بالتعاون مع مشاركي السوق وبذلك طرحت الهيئة هدفا في الخطط الرئيسية لسوق رأس المال الماليزية لكون ماليزيا مركزا دوليا لسوق رأس المال الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الهيئة بالترويج للأدوات المالية الإسلامية المتداولة في السوق المحلية، إلى المستوى العالمي من خلال الندوات والدورات وغيرها، ويمكن لهذا أن يجذب المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم في المشاريع المحلية.

✓ **تدعيم الاقتصاد الماليزي ونموه :** تساهم سوق رأس المال الإسلامية في التنمية الاقتصادية الماليزية لاسيما في المشاريع التنموية للقطاعات العام والخاص، وهذا من خلال تعبئة الأموال الفائضة لأصحاب العجز

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

المالي، وتوجيهها إلى استثمارات نافعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، حيث قدرت رسملة سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا ب 548.7 مليار رينغيت ماليزي مع نهاية 2006، وأن رغبة المستثمرين في توظيف أموالهم في المشاريع الاستثمارية الإسلامية، تتمثل في الحصول على العوائد والأرباح المشروعة في الإسلام وليس على عنصر الفائدة المحرمة شرعا، وتساعد هذه السوق على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في المشاريع المحلية التي لا تتعامل بالمعاملات المحرمة شرعا، وهذه الحالة قد أدت إلى تطوير النظام المالي الإسلامي في ماليزيا والنمو الاقتصادي الماليزي وارتقائه نحو الأفضل، والدال على ذلك هو تطور رسملة أسواق الأوراق المالية الإسلامية مقارنة بالسوق الربوي.¹

❖ أدوات سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية:

يمكن تقسيم تداول في سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا إلى:

✓ **أدوات الملكية:** تتنوع أدوات الملكية الموافقة مع أحكام الشريعة والمتداولة في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا إلى:

* **الأسهم العادية:** حيث تعتبر الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة إحدى الأدوات المالية الأقرب للتطبيق

والقبول في ماليزيا، ويتم ادراجها في اللوحة الرئيسية في البورصة الماليزية للأوراق المالية. وتخضع قائمة هذه الأسهم إلى المراقبة والفحص من وقت لآخر ، وقد قامت ماليزيا بطرحها لأول مرة في جوان 1997، حيث بلغ عددها في ذلك الحين 371 ورقة.

* **شهادات الشراء من الأسهم الموجودة:** وهي إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الشركة لتحفيز المستثمرين

للاستثمار في الأسهم العادية، فهي عبارة عن شهادة تعطي لصاحبها الحق وليس الالتزام في شراء عدد معين من الأسهم العادية الموجودة في سوق المال الماليزي، أو عدم شرائه في فترة زمنية معينة وبسعر

¹ - محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص ص 178 - 181.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

معين.

* **شهادات الشراء من الأسهم الجديدة:** وهي شهادة يقوم المستثمر بشرائها تكفل له حق الشراء لعدد محدد من أسهم جديدة للشركة في تاريخ لاحق ولا تلزمه بذلك ، تصدر من الشركة بسعر محدد مسبقا بصرف النظر عن السعر السوقي وقت تنفيذ هذه العملية، فيما يسمى بسعر التنفيذ في فترة معينة.

∴ الفرق بين شهادات الشراء من الأسهم الجديدة وشهادات الشراء من الأسهم الموجودة:

حيث يختلفان في الأمور التالية:

○ **الجهة المصدرة:** إن الجهة المصدرة لشهادات الشراء من الأسهم الموجودة هي شركات الوساطة المالية أما الجهة المصدرة لشهادات الشراء من الأسهم الجديدة ، فتصدرها الشركات المدرجة في سوق رأس المال المالي؛

○ **مدة الاستحقاق:** إن مدة الاستحقاق لشهادات الشراء من الأسهم الموجودة هي سنتين على الأكثر ، أما شهادات الشراء من الأسهم الجديدة فمدة استحقاقها تصل إلى عشرة سنوات؛

○ **عائد الشركة:** إن إصدار شهادات الشراء من الأسهم الموجودة لا يؤدي إلى زيادة رأس المال الشركة بينما إصدار شهادات الشراء من الأسهم الجديدة ، يكون بهدف الحصول على سيولة أو زيادة رأس مال الشركة.¹

✓ **صناديق الاستثمار الإسلامية:** حيث تتولى جميع أموال صغار المستثمرين في صورة وحدات استثمارية يعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص ، لتوظيفها في الشركات المعترف بها من اللجنة الاستشارية الشرعية.

وقد بدأت الصناديق الإسلامية في التواجد منذ انطلاق أول صندوق إسلامي سنة 1993 تحت اسم الاتكال

¹ - عادل سلمان، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي: دراسة حالة ماليزيا ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص ص 248-255.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

تابونغ العربي الماليزي.

✓ **الصكوك الإسلامية:** تعد التجربة الماليزية السباقة لإصدار الصكوك الإسلامية، تحكمها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومصادق عليها من طرف اللجنة الاستشارية الشرعية،¹ ويتم إصدار هذه الصكوك من طرف الشركات الخاصة وتخضع لرقابة هذه اللجنة، أما الصكوك الإسلامية الحكومية فتخضع لرقابة البنك المركزي الماليزي.²

حيث أن الصكوك الإسلامية الحكومية تم إصدارها في أوائل عام 1983، وتعتبر هذه الشهادات أولى الشهادات صادرة عن الحكومة الماليزية، تصل مدة استحقاقها من سنة إلى خمس سنوات.

أما الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات كانت معروفة سابقا بالصكوك الخاصة بالمديونية الإسلامية، وهي عبارة عن إحدى الأدوات المالية الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل التي أصدرتها الشركات الخاصة، وطرحت فكرة هذه الصكوك في ماليزيا عام 1990، وهي تصدر وفقا للمبادئ التالية:

* **صكوك البيع بثمن آجل وصكوك المرابحة:** هما الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول الصادرة عن جهة معينة لإثبات المديونية لجهات أخرى، حيث أنه عقد يشير إلى بيع المبيع بثمن مؤجل ويزيد عن ثمنه نقدا وتسليمه حالا.

∴ الفرق بين صكوك البيع بثمن آجل وبيع المرابحة:

الاختلاف الأساسي هنا يكون من حيث آجال الاستثمار ومدة الاستحقاق لتلك الصكوك، فصكوك البيع بثمن آجل هي للاستثمارات طويلة الأجل (خمس سنوات فأكثر)، أما صكوك المرابحة فهي

¹ -Islamic Securities Guidelines (SUKUK GUIDELINES), Securities Commission of Malaysia, Kuala Lumpur, 2011,p5, www.sc.com.my/general/islamic-capital/guideline.

² - محمد نور الدين غادم، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، في ندوة الصكوك الإسلامية: التجربة الماليزية، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية،

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

للاستثمارات متوسطة الأجل (من سنة إلى خمس سنوات)، وقصيرة الأجل (من ثلاثة أشهر إلى سنة).

* **صكوك الإجارة:** تعرف صكوك الإجارة في التجربة الماليزية بصكوك ملكية الموجودات المؤجرة وهي وثائق

متساوية القيمة يصدرها مالك العين المؤجرة، وتتيح لحاملها فرصة الحصول على دخل الإيجار.

* **صكوك الاستصناع:** تعتبر إحدى منتجات سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ، حيث كان أول اصدار

لصكوك الاستصناع في ماليزيا كان سنة 2003.

* **صكوك المضاربة:** حيث كان أول إصدار لهذه الصكوك كان من طرف PG municipal asete bhd

بقيمة 8000 مليون رينغيت ماليزي.

* **صكوك المشاركة:** حيث كان أول اصدار لها سنة 2005 من طرف Musyarkah one capital

bhd بقيمة 250 مليار رينغيت ماليزي.

✓ **المشتقات:** يتم تداول المشتقات في بورصة خاصة بها وهي بورصة المشتقات الماليزية.

✓ **المؤشرات الشرعية:** المؤشر الشرعي في ماليزيا يعرف بأنه مؤشر لمعرفة حركة أسعار جميع الأسهم العادية

المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة ، ويوجد نوعين مؤشرات الشريعة في

البورصة الماليزية هما:

* **المؤشر الإسلامي الماليزي (داوجونز):** فقد بدأ عام 1992 من قبل شركة رشيد حسين المحدودة حيث

أن هذا المؤشر يعبر عن بيئة إسلامية ، في أنشطة الشركات المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة

الماليزية.

* **المؤشر الشرعي كوالالمبور:** حيث طرح في 17 أبريل 1999 وجاء لتلبية الطلب من قبل المستثمرين

المحليين والأجانب ، الراغبين بالاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في

البورصة الماليزية.¹

¹ - عادل سلمان، مرجع سابق، ص ص 257-273.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

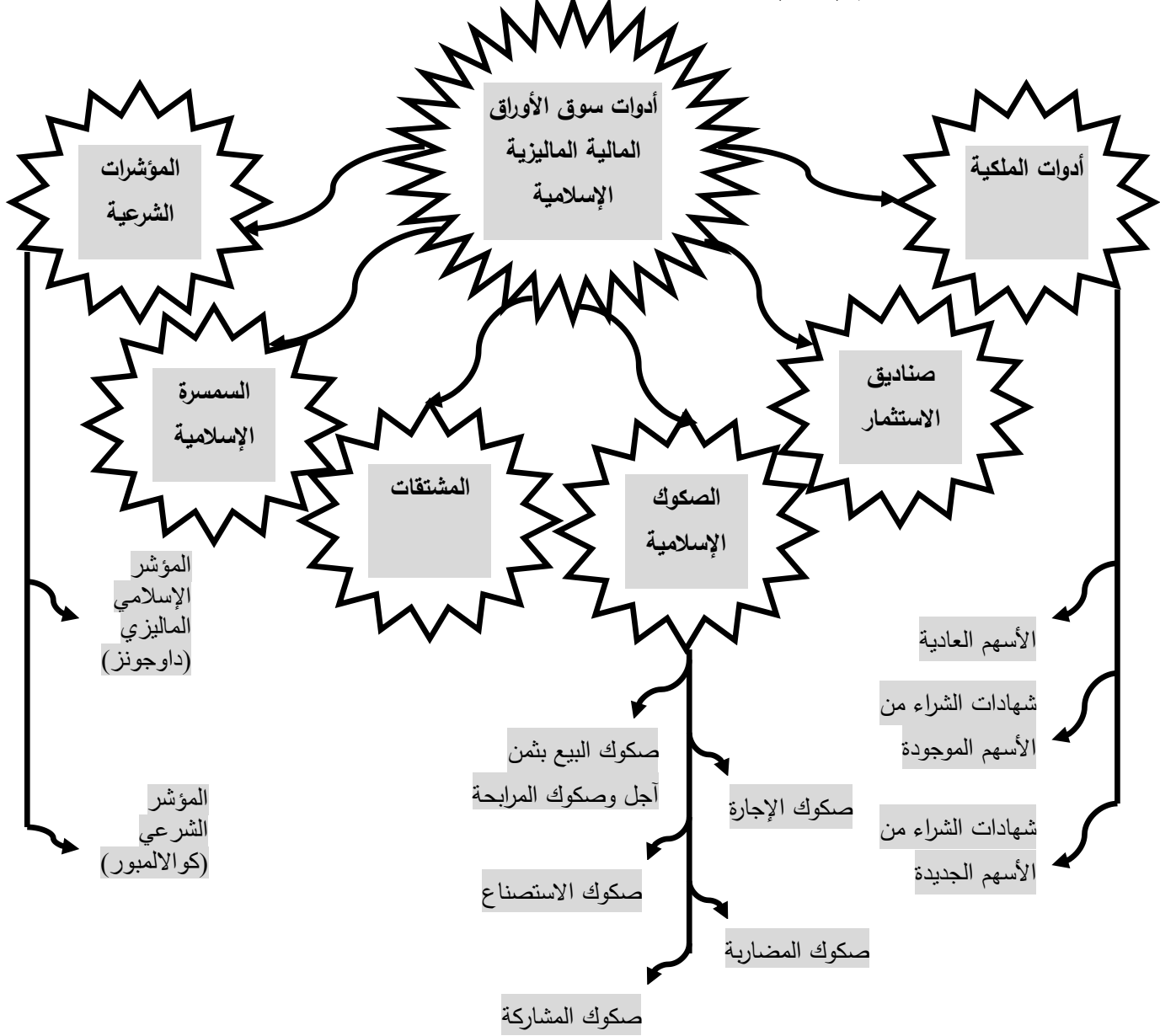
✓ السمسة الإسلامية: في التجربة المالية، توفر بعض شركات السماسرة خدمة السمسة الإسلامية والتي تساعد جمهور المسلمين وغيرهم للاستثمار في الأسهم المدرجة في البورصة المالية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط.¹

والشكل التالي يبين أدوات سوق الأوراق المالية المالية الإسلامية:

¹ - زاهر الدين محمد الماليزي، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، في المؤتمر حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بديي، أيام 31 ماي-3 جوان 2009، ص 8.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الشكل رقم (3-3): أدوات سوق الأوراق المالية الماليزية الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

❖ اللجنة الاستشارية الشرعية:

لقد بذلت هيئة الأوراق المالية الماليزية جهداً لدراسة أنشطة سوق رأس المال الإسلامي، وقد أقامت عدة اجتماعات ولقاءات فقهية بين العلماء المحليين والدوليين في الجامعات الماليزية، ومجلس الإفتاء وجمعية العلماء الماليزيين بالتعاون مع المركز الإسلامي الماليزي وغيرهم، وقد خلصت هذه الاجتماعات إلى إنشاء اللجنة الشرعية الخاصة في 10 أكتوبر 1994، التي تعرف باللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية (Islamic Instrument Study Group – IISG).

على الرغم من أن اللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية، تعتبر لجنة غير رسمية إلا أنها حققت بعد مرور عام واحد فقط من تأسيسها، النجاح المرجو منها في دراسة أسس تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا.

وهذه اللجنة تقوم بالوظائف التالية:

- ✓ الرقابة؛
- ✓ مركز للاستشارة والمراجعة؛
- ✓ الجهة الوحيدة في إصدار القرارات؛
- ✓ الرد على الأسئلة والاستفسارات الفقهية؛
- ✓ توعية العاملين والمتعاملين؛
- ✓ تفعيل الأدوات المالية الشرعية.¹

❖ القوانين التي يخضع لها السوق المالي الماليزي:

إن أهم القوانين التي يخضع لها سوق رأس المال في ماليزيا سواء كان الإسلامي أو التقليدي ، وهذا بهدف الرقابة والتطور للأفضل هي ما يلي:²

¹ - محمد بن الضيف عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص ص 184-185.

² - مسعودة نصبة، مرجع سابق، ص ص 251-252.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

✓ قانون الشركة لعام 1965؛

✓ قانون الصناعة للأوراق المالية لعام 1983؛

✓ قانون الصناعة للأوراق المالية (الإيداع المركزي) لعام 1991؛

✓ قانون هيئة الأوراق المالية لعام 1993؛

✓ قانون صناعة السوق المستقبلية لعام 1993.

❖ مؤسسات البنية التحتية الإسلامية في ماليزيا:

تملك ماليزيا مؤسسات وتشريعات قوية وجدت من أجل ضمان نجاح الصناعة المالية الإسلامية، وقد تجلى ذلك في الاهتمام بالنواحي التشريعية والتنظيمية، وتأسيس العديد من المؤسسات المالية والتعليمية والتدريبية والبحثية الداعمة، والمتخصصة في مجال التمويل الإسلامي، وهي:

✓ رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا (AIBIM): وتهدف إلى تشجيع إنشاء البنوك بنظام إسلامي، وممارسته في ماليزيا بالتعاون والتشاور مع البنك المركزي الماليزي والهيئات التنظيمية الرقابية بماليزيا.

✓ المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي (IBFIM): تأسس في فيفري 2001، ويهدف إلى تعزيز تنمية رأس المال الفكري وتعليم المستهلكين لتطوير صناعة مصرفية إسلامية ديناميكية، وإيجاد مجموعة كبيرة من المصرفيين الجيدين.

✓ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): هيئة دولية تم تأسيسه عام 2002 ليضع معايير لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم قطاع البنوك، وسوق المال والتأمين، وهذا لضمان سلامة النظام المالي الإسلامي واستقراره.

✓ الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية: تم في نهاية عام 2010 إنشاء الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية، ومن أهدافها الأساسية إصدار الأدوات المالية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، بغرض مساعدة

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

البنوك الإسلامية على إدارة السيولة بكفاءة وفعالية والتشجيع على المزيد من الاستثمارات العالمية.

✓ مركز تنمية صناعة الأوراق المالية (SIDC): يهتم بالتعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية، وكذا توفير الموارد في آسيا، وقد تم إنشاؤه عام 1994 .

✓ المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF): يهدف إلى إيجاد مجموعة كبيرة من الخبراء العالميين والمحترفين في مجال الصيرفة الإسلامية، للوفاء باحتياجات الصناعة على الصعيدين المحلي والدولي.

✓ الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا: إضافة لهذه المؤسسات والمراكز تقدم الجامعة الإسلامية الدولية ضمن منهجها برنامجا خاصا للمالية الإسلامية، من مرحلة البكالوريوس إلى مرحلة الدكتوراه.

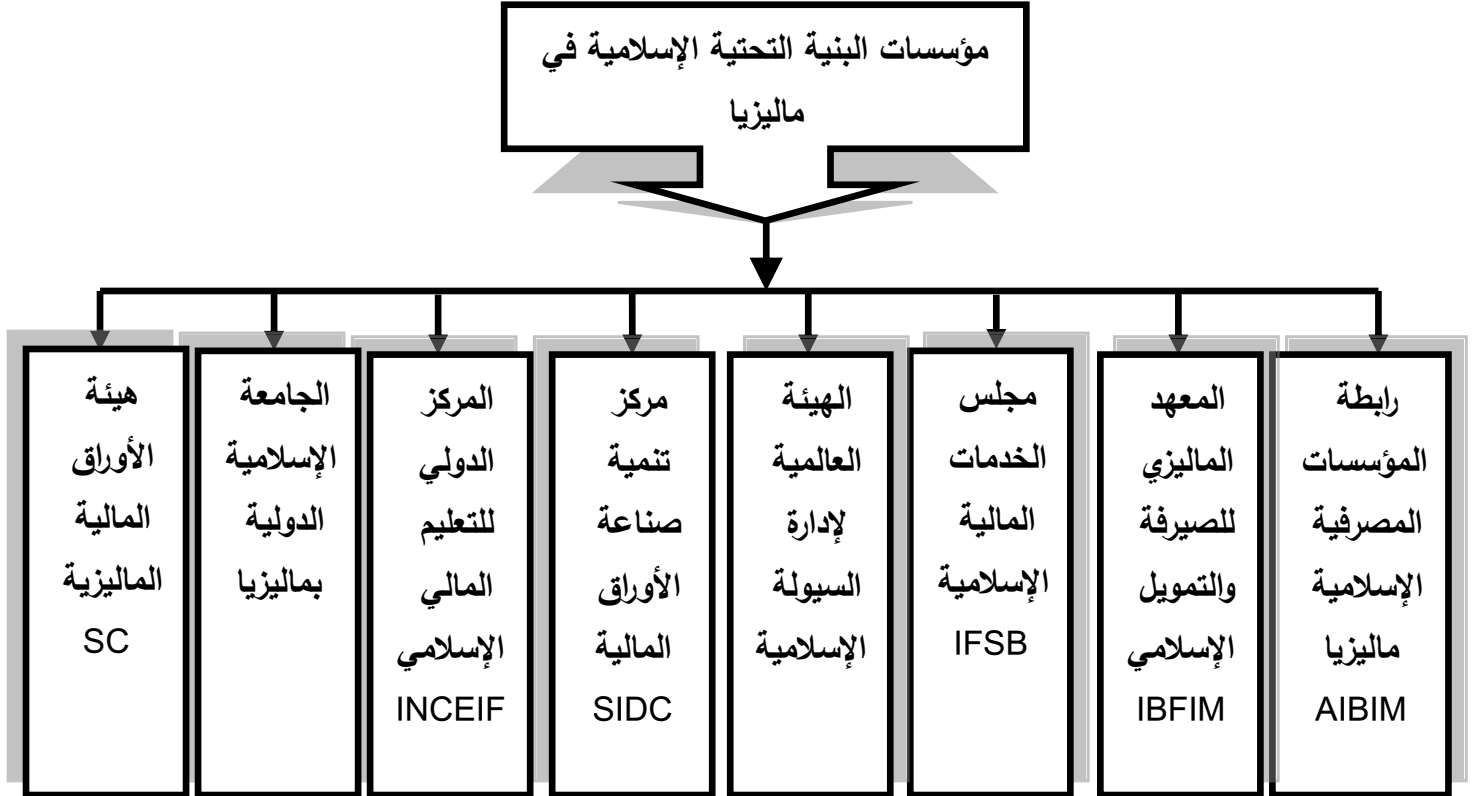
✓ هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) : أنشئت هيئة الأوراق المالية الماليزية بموجب قانون الأوراق المالية عام 1993، تهدف إلى تعزيز وتطوير أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة بماليزيا، وحماية المستثمرين تعمل هيئة الأوراق المالية على قيادة وتنمية سوق رأس المال الإسلامي.¹

والشكل التالي يلخص هذه المؤسسات:

¹ - حكيم براضية، التصكيب ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلی الشلف، 2010/2011، ص ص 156-157.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الشكل رقم (3-4): مؤسسات البنية التحتية الإسلامية في ماليزيا.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية المالية

يتناول هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول يتضمن واقع تطبيق منتجات الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية، أما المطلب الثاني فهو تقييم للتجربة المالية.

المطلب الأول: واقع تطبيق منتجات الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

أ. نمو الأنشطة المصرفية الإسلامية في ماليزيا

تمتعت الأنشطة المصرفية الإسلامية بنمو سريع بدعم الاقتصاد الراسخ والأسس القوية للاقتصاديات الكبرى، وأصبح التطور السريع للنظام المصرفي الإسلامي أمرا مهما من أجل الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية الجديدة.

وقد حققت الصيرفة والتمويل الإسلامي في النظام المصرفي الماليزي المزيد من الانجازات البارزة ، وعلى سبيل المثال عملية التحرير المالي للصيرفة الإسلامية.

وهكذا أبدى النظام المالي الإسلامي في ماليزيا تطورا ملموسا في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشيا مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية، وقد تم تحقيق انجازات أكبر في السوق المالي الإسلامي وكانت في اصدار أدوات مالية إسلامية بعملة الرينغيت الماليزي في السوق المحلي.

وهذا التقدم الباهر الذي حققه النظام المالي الإسلامي المحلي مهد الطريق للاندماج في السوق العالمي إذ أن المبادرات التي تم اتخاذها على الصعيد العالمي ، لجعل النظام المالي الإسلامي كعنصر موثوق به في النظام المالي العالمي، ستساهم في تعزيز تنمية النظام المالي الإسلامي المحلي.¹

¹ - زاهر الدين محمد الماليزي، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

ب. واقع التعامل بالصكوك الإسلامية في ماليزيا:

إن الجدول التالي يبين أهم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

الجدول رقم (3-3): أهم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 1990-2014.

السنة	أهم الإصدارات
1990	أصدرت شركة shell mds sdn bhd الأجنبية وغير إسلامية، أول صك إسلامي بقيمة 192 مليون رينغت ماليزي بصيغة البيع بثمن آجل.
1997	أصدرت شركة khazanah الماليزية أول صكوك مرابحة من قبل الحكومة محاولة منها ايجاد بديل للسندات التقليدية المحلية ومعرفة مدى استجابة السوق لهذا النوع من المنتجات.
2000	تعيين مستشار شرعي مستقل من طرف لجنة مراقبة عمليات سوق الأوراق المالية لماليزيا على مصدري الصكوك.
2001	أصدرت شركة kumpulan guthrie bhd صكوك الإجارة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي، وتمثل أولى الصكوك التي تم تصنيفها قبل إصدارها، وكانت مدرجة في مركز لبوان الدولي للتبادل (Ifx).
2002	أطلقت الحكومة الماليزية صكوك إجارة دولية حسب أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي، كأول صكوك إسلامية سيادية تم إصدارها في العالم.
2003	أصدرت شركة ambang sentosa sdn bhd صكوك إسلامية مدعومة بأصول، وفق صيغة الاستصناع مع خصم تكاليف إصدار هذه الصكوك من ميزانية الحكومة الماليزية لسنة 2004.
2004	- إصدار صكوك استصناع في قطاع الطاقة من طرف sks power sdn bhd كما تم إصدار صكوك إجارة دولية لشركة خاصة sarawak لمدة 5 سنوات بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي، وتم بيعها في سوق لبوان للتداول.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

- إصدار صكوك إجارة محلية في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، بقيمة 160 مليون رينغيت ماليزي لشركة انكرس المحدودة.
- أصدرت international finance corporation (مؤسسة تابعة للبنك الدولي) صكوك عالمية (البيع بثمن أجل) بقيمة 500 مليون رينغيت ماليزي.

2005 - إصدارات شبه سيادية للبنك الدولي بالعملة المحلية-الرينغيت الماليزي- للصكوك الإسلامية بقيمة 760 مليون رينغيت ماليزي.
- إصدار صكوك مشاركة من طرف شركة musyarakah one capital berhad بقيمة 2.5 مليار رينغيت ماليزي.

2006 - إطلاق مؤشر دولي للصكوك الإسلامية في كوالالمبور، dow jones citigroup sukuk index، وهذا المؤشر يقيس عمل الصكوك الإسلامية ذات الإيراد الثابت، التي تحكمها ضوابط الاستثمار الشرعي.
- إصدار صكوك مشاركة قابلة للتبادل موافقة للشريعة الإسلامية من قبل شركة khazanah national bhd بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، وإدراجها للتداول في بورصة هونغ كونغ.

2007 - إصدار لأول صكوك متنوعة من طرف شركة malakoff c.bhd بقيمة 1.7 بليون رينغيت ماليزي.
- إصدار صكوك إسلامية بقيمة 19 مليار رينغيت ماليزي من قبل شركة binariang GSM sdn bhd.
- إصدار أكبر صكوك للتبادل بقيمة 850 مليون دولار أمريكي من قبل khazanah national bhd.

2008 إصدار لأول صكوك من طرف شركة ذات الغرض الخاص، ممولة من طرف بنك التنمية الإسلامية من طرف شركة tadamun services bhd بقيمة 1 مليار رينغيت ماليزي.

2009 إصدار صكوك إسلامية بعملة أجنبية من طرف شركة national bhd petrolium بقيمة 1.5 مليار

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

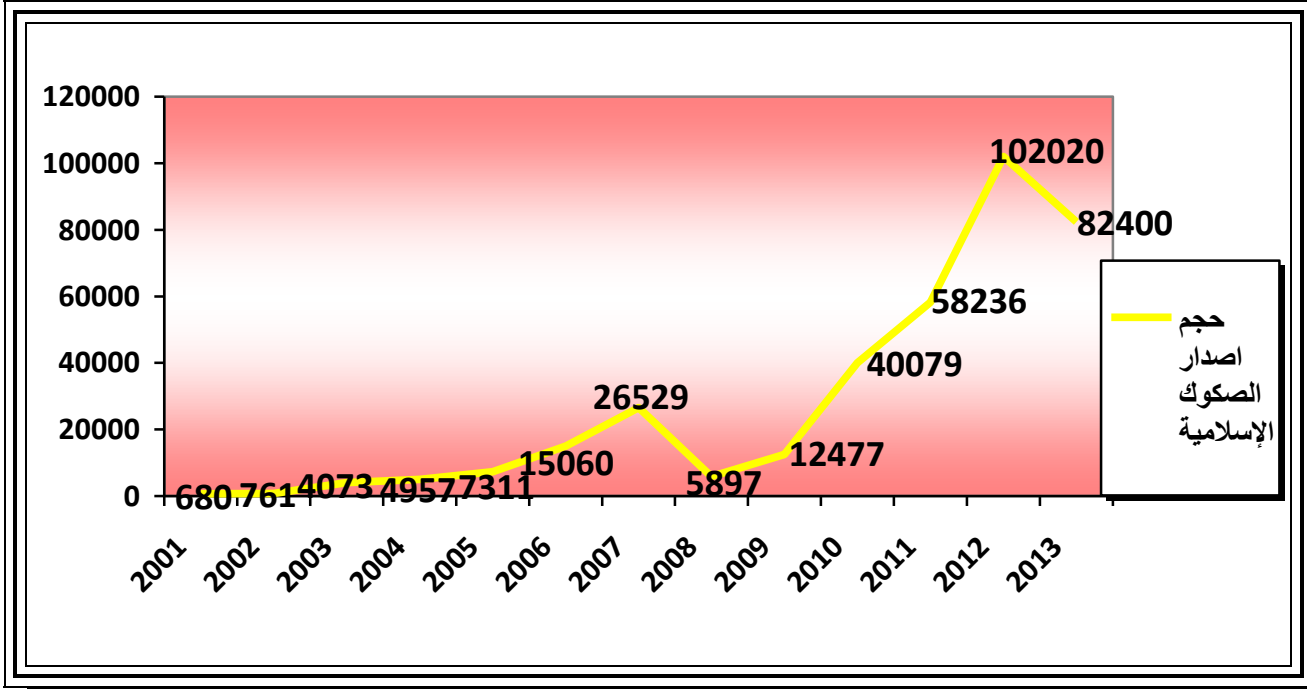
	دولار أمريكي.
2010	ارتفع إصدار صكوك المشاركة والإجارة والمرابحة بقيمة 71 مليار رينغت ماليزي مقارنة بالسندات 32 مليار رينغت ماليزي.
2011	حققت الصكوك الإسلامية نموا هائلا حيث ارتفعت حصتها في السوق إلى نحو 42% من إجمالي السندات المستحقة في نهاية 2011.
2012	أكثر من 136 إصدار متنوعا بقيمة تجاوزت 36.1 مليار دولار وهو رقم قياسي جديد.
2013	الإستحواذ على 68.8% من إجمالي اصدارات الصكوك الإسلامية حول العالم في عام 2013 لتصل إلى حوالي أكثر من 266 مليار رنغيت ماليزي، بما يعادل حوالي 82.4 مليار دولار أمريكي.
2014	- إصدار البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا) مايزيد على 3.4 مليارات دولار من الصكوك قصيرة الأجل وتم طرح نحو 931 مليون دولار تقريبا من قبل هيئات حكومية وهما؛ دانا انفرا ناسيونال بيرهاد (787 مليون دولار) وكاجاماس بيرهاد (144 مليون دولار). - ارتفعت حصة صكوك الوكالة والوكالة بالاستثمار إلى 23.4% في جويلية (حيث كانت في جوان 2014 10.1%) بدعم من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية.

المصدر: ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص ص 202-203.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

والشكل التالي يبين حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2001-2013:

الشكل رقم(3-5): حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2001-2013.



المصدر: نقلا عن: www.sc.com.my/home/sc-annual-report,24/04/2015,15:04.

وأیضا یدرج الجدول التالي الذي يبين النسب المئوية لتطورات الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

خلال الفترة ما بين 2005-2013:

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

الجدول رقم (3-4): تطور نسب الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال الفترة 2005-2013.

الوحدة: نسبة مئوية%

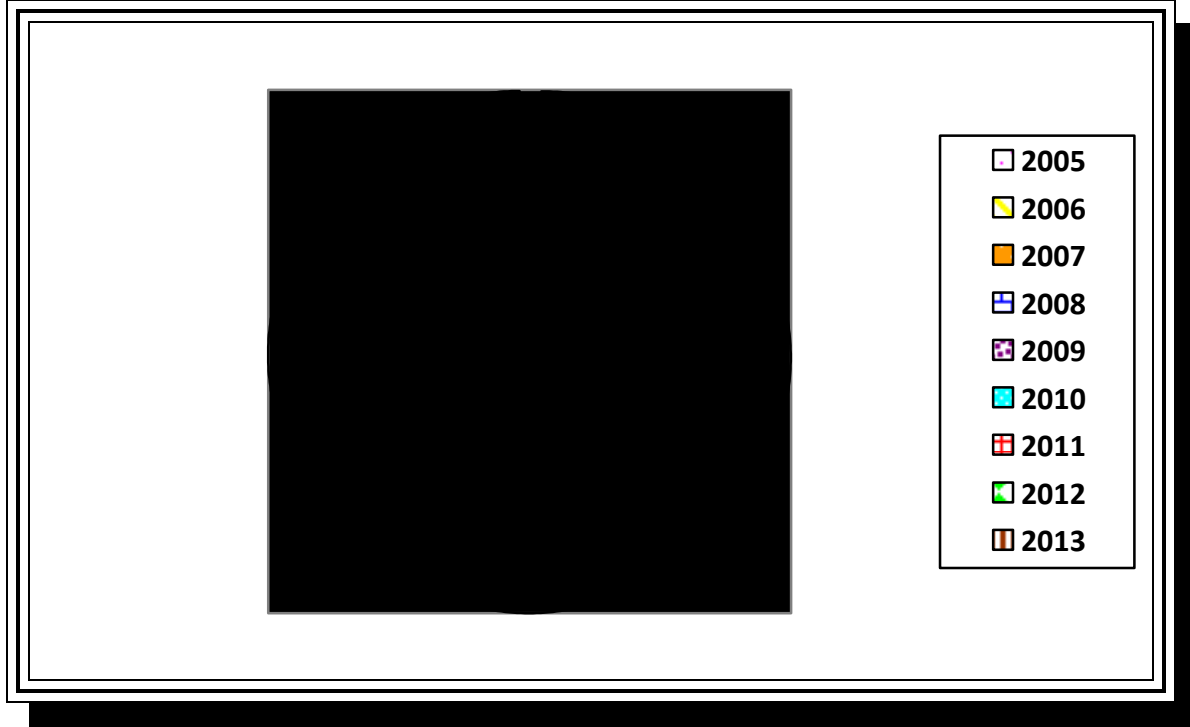
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
71	89	89	88	88	87	86	86.1	85	عدد الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي الصكوك (%)

source: securities commissions,annual report(2005-2013)

والشكل التالي يلخص بيانات الجدول السابق:

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الشكل رقم (3-6): تطور نسب الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال الفترة 2005-2013.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

يلاحظ من خلال الجدولين السابقين والرسم البياني، أن الصكوك الإسلامية تلعب دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الماليزي، أو بالأحرى في السوق المالية الماليزية. فمن خلال البيانات والأرقام نجد أن هناك زيادة ملحوظة في حجم التعامل بالصكوك الإسلامية، والتي تعكس بدورها مدى أهمية هذه الأداة المالية، وأيضا كثرة تداولها تعني زيادة أكبر للمقبلين على الاستثمار فيها. فالتطور الحاصل للصكوك الإسلامية في ماليزيا يعتبر مرآة عاكسة لتطور الأسواق المالية عامة، والبنوك الإسلامية خاصة، وهذا ما أدى إلى نجاح التجربة الماليزية.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

ت. واقع التعامل بالتورق المصرفي بنك اسلام ماليزيا:

إن بنك إسلام ماليزيا يطبق آلية التمويل بالتورق المصرفي عن طريق بيع السلع الدولية التي تضم المعادن على اختلاف أصنافها، والتي يجري عليها التعامل في الأسواق الدولية، ويرجع اختيار البنوك الإسلامية لهذا النوع من السلع بالتحديد إلى كونها من السلع التي يتم فيها التعامل عالميا وبصفة يومية، إضافة إلى سرعة إتمام عمليات بيعها وشرائها.

والجدول التالي يبين حجم التمويل بالتورق المصرفي خلال الفترة 2009-2013:

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الجدول رقم (3-5): حجم التمويل بالتورق المصرفي خلال الفترة 2009-2013.

الوحدة: 1000 رينغيت ماليزي

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التمويل بالتورق المصرفي	167.378	2.573.328	3.903.981	7.530.581	10.752.579
إجمالي التمويل	10.711.003	12.283.242	14.563.795	19.949.055	23.077.965
نسبة التمويل بالتورق إلى إجمالي التمويل	%1.56	%20.94	%26.81	%37.75	%46.59

المصدر: بدره بن تومي، شفيقة بوزيد ، تطبيقات التورق المصرفي في المصارف الإسلامية: تجربة مصرف إسلام ماليزيا ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 17.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

يعتبر التورق المصرفي أداة تمويلية طبقتها البنوك الإسلامية الماليزية، والتي تعتبر من بين الأدوات انتشارا فيها.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن هناك تطور ملحوظ بالزيادة في حجم التمويل بالتورق المصرفي خلال الفترة ما بين 2009 إلى 2013.

ث. واقع التعامل بصناديق الاستثمار الإسلامية:

إن زيادة عجلة الطلب على الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما وأن تزايد الوعي بالمنتجات الإسلامية وخدماتها يساعد في جذب المزيد من الأموال من المستثمرين، في حين أن الأداء الجيد يساعد الصناديق الاستثمارية الإسلامية في اختراق الأسواق المالية الأكثر تطورا، وتلبية الاحتياجات المتطورة للمستثمرين.¹

والجدول التالي يبين تطور عدد الصناديق الإسلامية المقبولة خلال الفترة 2006-2011:

¹ - مسعودة نصبة، مرجع سابق، ص ص 291-292.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

الجدول رقم (3-6): تطور عدد الصناديق الإسلامية المقبولة خلال الفترة 2006-2011.

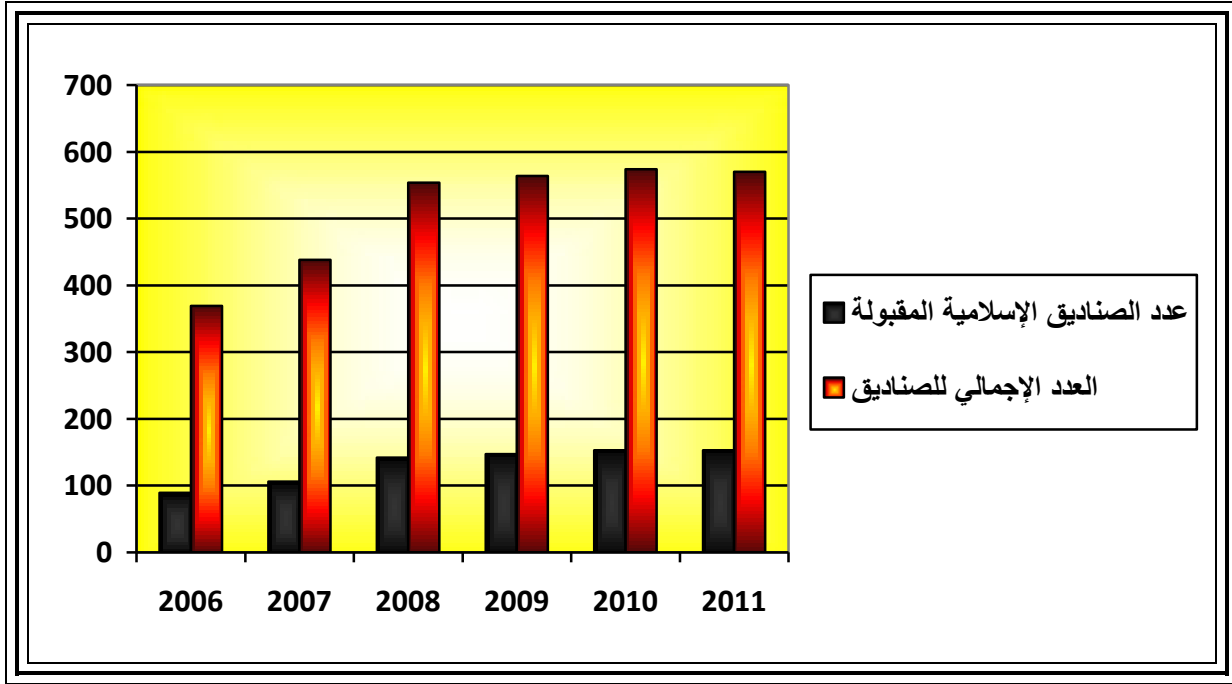
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الصناديق الإسلامية المقبولة	89	106	142	147	153	153
العدد الإجمالي للصناديق	369	438	554	564	574	570

المصدر: مسعودة نصبة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال: تجربة ماليزيا أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص 292.

ويدرج الشكل التالي الذي يعكس بدوره معطيات الجدول السابق:

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

الشكل رقم (3-7): تطور عدد الصناديق الإسلامية المقبولة خلال الفترة 2006-2011.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين يلاحظ أن هناك نمو مستمر في عدد الصناديق الإسلامية خلال

الفترة ما بين 2006-2011.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

المطلب الثاني: تقييم التجربة الماليزية

يتم تقييم هذه التجربة من خصائصها، وكذا نقاط قوتها وضعفها.

❖ الخصائص المميزة للتجربة الماليزية:

✓ خصائص القطاع المصرفي الماليزي:

امتلكت ماليزيا قطاعا مصرفيا مميزا بمساهمة من الدولة وكانت له مميزات نوجزها فيما يلي:

* الريادة في إقامة أول سوق نقدي إسلامي : يحسب لماليزيا فضل الريادة في الإقدام على إقامة أول سوق نقدي إسلامي.

* الدور الرئيسي للدولة في دعم العمل المصرفي الإسلامي: فالنظام المصرفي الإسلامي قام في ماليزيا بناء على مبادرة من الدولة ، وهي التي كانت تملك أسهم أول بنك إسلامي تم انشائه في عام 1983(بنك إسلام ماليزياBIM) قبل أن تطرح أسهمه في التداول في عام 1992.

* الحرفية المصرفية في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي: توضح التجربة الماليزية ضرورة التعامل مع قضية العمل المصرفي الإسلامي باعتبارها قضية شرعية ومصرفية في آن واحد ، وليس باعتبارها قضية سياسية على غرار ما حدث في باكستان وإيران والسودان ، فإلى جانب الناحية الشرعية نجد أن الفكر المصرفي، كان هو الحاكم لكافة الخطوات التنظيمية لمسيرة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

* ازدواجية النظام المالي: تعتبر التجربة الماليزية خاصة من حيث ازدواجية نظامها المالي ، وهي يمكن أن تعطي مثالا يحتذى به لمعظم الدول الإسلامية التي تحتوي نظاما ماليا مزدوجا ، كما تعطي أحسن مثال على إمكانية تعايش المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية ضمن نفس النظام المالي.

✓ خصائص أخرى: ونذكر منها:

* من حيث الهياكل التنظيمية نجدها في ماليزيا تقريبا مكتملة مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى ، وكل ذلك قد تحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال الصناعة المالية، والصيرفة

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

الإسلامية وأسواق المال الإسلامية.

- * مساهمة جميع الأطراف في نجاح العمل المصرفي الإسلامي ويتضح ذلك من خلال:
.: مساهمة فاعلة من طرف الدولة في إنجاح العمل المالي الإسلامي من خلال إصدار السندات الحكومية وتوفير الدعم اللازم لها ومن قبل ذلك السماح بالازدواجية المصرفية؛
- .: مساهمة فاعلة جدا للسلطة النقدية في نجاح العمل المالي الإسلامي بإتاحة الفرصة له واسعة ، من خلال خضوعه لقوانين خاصة غير تلك التي تسيّر النظام التقليدي؛
- .: مساهمة فاعلة من طرف المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها ، ففي المراحل الأولى لنشأة أول مصرف إسلامي ماليزي فقد أخذ على عاتقه إنجاح التجربة، وكان له ذلك.

✓ خصائص سوق رأس المال الإسلامي:

- عملت ماليزيا على تطوير سوق رأس المال الإسلامي ، حيث أصبح محل دراسة واهتمام من مختلف الاقتصاديين والدارسين على مستوى العالم ومن هذه المميزات:
 - * **الريادة في إصدار الصكوك الإسلامية:** تعتبر ماليزيا الدولة الأولى من حيث إصدار الصكوك الإسلامية حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل البنى التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الأداة في الأسواق المالية ، كما أن ماليزيا عضو مؤسس في الكثير من المؤسسات والمراكز التي تخدم هذه الصناعة ، ومنها على سبيل المثال مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقره كوالالمبور ، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين.
 - * **العالمية:** حيث تعتبر التجربة الماليزية في الأوراق المالية هي الوحيدة التي عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية بنسبة تراوحت بين 12% إلى 15%، ويكفي أن أصول المصارف الإسلامية في الاستثمارات المختلفة بلغت 602 مليار دولار، وأن حجم الصكوك الإسلامية موزعة على 6 أقطار بلغت 2.5 مليار دولار، وأن حجم الصناديق الاستثمارية الإسلامية المشتركة بلغت 3.3 مليار دولار

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

أكثر من 110 صندوق.

* **توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين:** ذلك أن توفر السوق المالية على عدد كبير من المتعاملين النشطين يعطي متنفسا للبنوك الإسلامية ويقوي من كفاءة السوق المالية، لا سيما السوق الثانوية (سوق التداول) والبنك المركزي الماليزي وحرصا على استيعاب عدد كبير من المشاركين ، في هذه السوق المالية رخص لـ 11 بنكا إسلاميا محليا و 6 بنوك إسلامية أجنبية خالصة ، كما رخص لـ 9 نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية محلية ونافذتين لبنوك أجنبية ، وقد نشطت هذه الخطوة المصرفية الإسلامية وجذبت إليها متعاملين مسلمين وغير مسلمين.

* **تنوع وتطوير الأدوات المالية:** يعد تنوع وتطوير الأدوات المالية عاملا مهما في إدارة السيولة ومواكبة تطور المصرفية الإسلامية المتسارع، ونسبة نموها التي تجاوزت في بعض الدول الإسلامية 50% وقد حرصت ماليزيا على أخذ الريادة من هذا الجانب ، فقد تقدمت الدول في نسبة إصدار الصكوك كما توفرت على حزمة متنوعة من المنتجات المالية ، التي صممت أساسا لتسهيل إدارة السيولة بين المصارف الإسلامية.

* **ضمان شفافية السوق:** إن ضعف أو غياب الشفافية في السوق المالية يجعل من الحصول على المعلومات المطلوبة لانتقاء الأوراق المالية المناسبة مكلفة ماديا ومستهلكة للوقت ، مما يؤدي إلى تضيق المجال على المستثمرين، وضعف الإقبال على هذه الأوراق بسبب غياب الشفافية المفضية في غالب الأحيان إلى وجود تلاعبات ومضاريات غير مشروعة ، لا تعكس السعر الحقيقي للورقة المالية وفي هذا الشأن ولضمان الشفافية ، قام البنك المركزي الماليزي بتأسيس موقع لسوق النقد بين البنوك الإسلامية، كما وضع نظاما متكاملآ وآلية فعالة للعرض والتسويات المالية ونشر المعلومات من خلال

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

هذا الموقع.

وقد وضع البنك المركزي الماليزي قيد العمل منذ 1996 نظاما آليا شاملا للإصدارات والمناقصات يضمن الشفافية الكاملة لعمليات الإصدار والتداول.

إلى جانب البنك المركزي أسست هيئة الأوراق المالية الماليزية نظاما للمتاجرة الالكترونية (ETP) electronic trading platform لسوق السندات الماليزية في 10 مارس 2008.

✓ خصائص أخرى: نذكر منها:

* النجاح في إقامة الإطار القانوني والتشريعي والإداري الإسلامي لتنظيم هذه السوق وإدارتها ، وقد نجحت فعلا وكذلك نجاحها في وضع أطر تشريعية لتنظيم سوق الصكوك عالميا؛

* النجاح في ترويج المنتجات الإسلامية مثل الصكوك، واعتبارها سفيرة فوق العادة عن التمويل الإسلامي في الغرب؛

* هذا وقد قامت هذه السوق بوضع منهاج التجارة الإسلامية في أسواق رأس المال ، ودراسة جدوى بشأن نظام إدارة سوق المال في المراحل النهائية؛

* قوة واتساع العلاقات التي تقيمها مع الغرب ومع غيرها من المؤسسات من ذلك اتساع علاقاتها مع بنك الاستثمار الأوروبي في المملكة المتحدة، والاتفاقية التي أبرمتها مع اتحاد سوق رأس المال الدولي ومقره لندن.

وتوقيع مذكرة تفاهم لتسهيل العمل المشترك لتطوير الأسواق المالية الإسلامية الدولية ، وذلك في لندن 30 و 31 جانفي 2007.

* ارتفاعها بالعمل المصرفي والنشاط المالي الإسلامي واهتمامها بالأسواق المالية الناشئة ، لا شك أن هذه السوق قد ارتقت بالعمل المالي والمصرفي الإسلامي عامة وبالاستثمار بصورة خاصة.

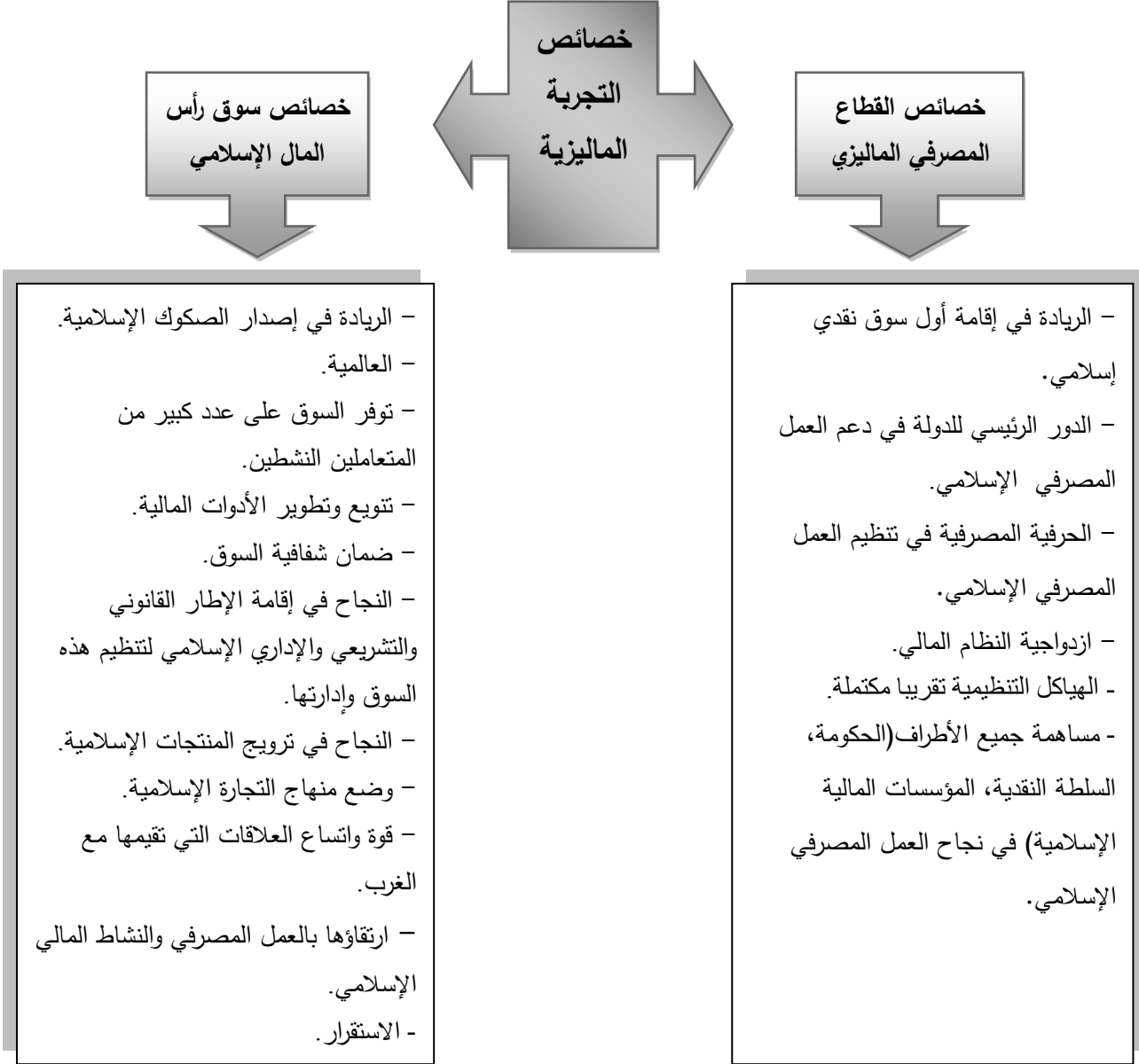
* تتميز سوق رأس المال الإسلامي بالاستقرار مقارنة مع السوق المالي التقليدي، حيث تنوعت بها

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

الصكوك القائمة على المشاركة والإجارة والبيع الآجل والمضاربة والمرابحة...¹

والشكل التالي يوضح أكثر خصائص التجربة المالية:

الشكل رقم (3-8): خصائص التجربة المالية.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

¹ - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال: التجربة المالية نموذجاً، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص ص 268-271.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المالية

❖ الاعتراضات على التجربة الماليزية:

بالرغم مما تميزت به التجربة الماليزية من خصائص فريدة ومميزة ، إلا أنه تتخللها بعض السلبيات والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

✓ **مشاكل متعلقة بالجانب الشرعي:** حيث أن التجربة خالفت في بعض أدواتها المالية ما استقر عليه رأي جمهور علماء المسلمين ، مثلا فيما صدر عن المجامع الفقهية من قرارات مثل بيع الديون... مما جعلها غير مقبولة عند عامة المسلمين خارج ماليزيا، وبالتالي حال بينها وبين الاستفادة من العمق التاريخي لهذه الصناعة، وهو العالم العربي حيث تعتمد بعض الصكوك الماليزية على عقد بيع الدين المحرم شرعا لذلك هي بحاجة إلى استبعاد هذه العقود المحرمة شرعا.

✓ **إشكالية تعميم النموذج الماليزي في صناعة المالية الإسلامية:** قد يثار التساؤل حول إمكانية تعميم النموذج الماليزي في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية على غيره من الدول ، خاصة تلك التي يثار فيها اعتراض الفقه الغالب على الأسس والمبادئ الشرعية ، التي تقوم عليها العناصر الأساسية للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا، فكثير من منتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية تعتمد على بيع الدين بالدين، وهي قضية كما أشرنا فيما سبق تمثل نقطة خلاف كبير بين الفقهاء.¹

¹ - نفس المرجع، ص 271.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

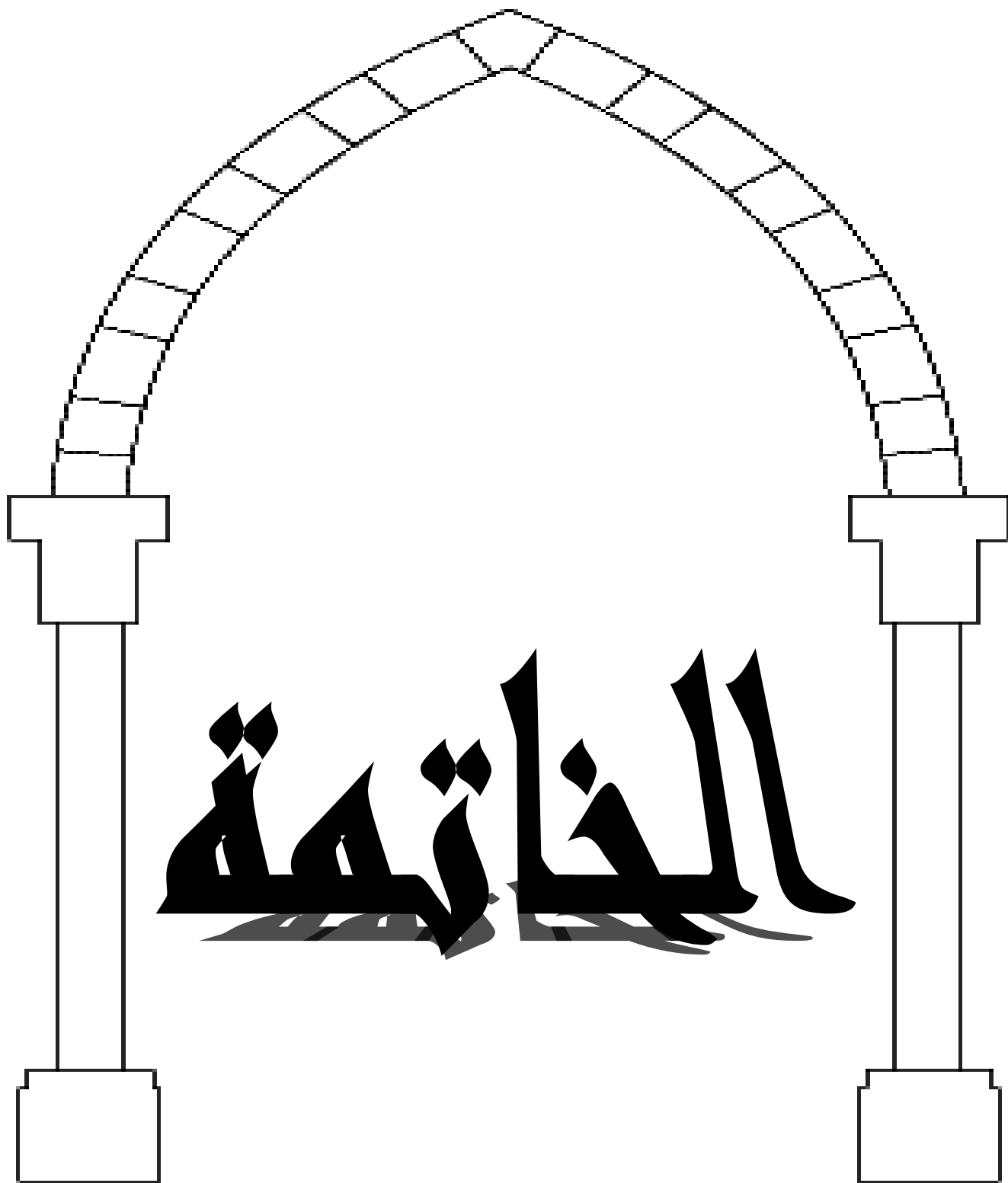
وعلى العموم فإن التجربة الماليزية تعتبر رائدة في مجال صناعة الهندسة المالية الإسلامية، بالرغم من الثغرات المتواجدة.

فمن خلال التعامل بالمنتجات الهندسة المالية الإسلامية من طرف البنوك الإسلامية عن طريق إصدار الصكوك الإسلامية مثلاً، نجد أن هذه المنتجات لها دور مهم بل هو فعال في تطوير عمل البنوك الإسلامية وهذا ما تبين في البيانات السابقة من خلال زيادة حجم التمويل بهذه المنتجات، واستثمارها في السوق المالية الماليزية، مما أدى إلى اكتساح السوق العالمية بالاستثمار المبني على أسس الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تم التطرق لتجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية ، وبيان مختلف الأدوات المالية المستخدمة في ماليزيا، وكذا تقييم شامل لهذه التجربة والتعرف على أهم نقاط القوة والضعف التي تميزانها. وقد تبين أن لهذه الأدوات دور كبير في تطوير الصيرفة الإسلامية ، وهذا ما لاحظناه من خلال حجم الإصدارات، وهذا بالنسبة للصكوك الإسلامية، وأيضا من خلال نمو حجم التمويل بالتورق المصرفي. وهذا ما يقودنا للقول بأن التجربة الماليزية ، هي حقا تجربة رائدة في مجال استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وتطبيقها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.



تعتبر الهندسة المالية الإسلامية عن العملية التي يتم من خلالها تطوير منتجات مالية قائمة أو عبارة عن ابتكارات أخرى تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية، فهي تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية. ورغم التوجه العالمي نحو اصدار الصكوك لا تزال الصناعة المالية الإسلامية تواجه تحد واسع، وهذا ما يؤدي إلى العمل على ايجاد آليات لإدارة المخاطر المالية ، لاسيما في ظل بيئة دولية معولمة تتزايد بها حدة المخاطر ويتسارع فيها انتقالها.

كما أن هذه الدراسة خلصت إلى مدى إمكانية دولة ماليزيا تبني النظام الاقتصادي الإسلامي، والقيام بخلق بيئة اقتصادية اسلامية، تسهل عمليات التمويل والاستثمار.

1. النتائج:

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✱ ثبت صحة الفرضية الأولى ، بحيث تعتبر البنوك الإسلامية البديل المالي الإسلامي لجميع المعاملات الاقتصادية، وهذا ما استنتجته الدول الغربية بعدما مرت عليها الأزمات المالية، فقد وجدت أن سعر الفائدة هو السبب الرئيسي لحدوث هذه الأزمات، وأن البديل الأمثل هو انتهاز طريق البنوك الإسلامية.

✱ نفي صحة الفرضية الثانية ، إن صكوك المضاربة والمرابحة تعتبران المنتجات المالية الوحيدة التي أنت بها الهندسة المالية الإسلامية، بل هناك منتجات أخرى كصكوك المشاركة، صكوك الاستصناع صكوك المغارسة والمساقاة، وأيضا منتج التورق المصرفي...

✱ ثبت صحة الفرضية الثالثة ، إن دولة ماليزيا من بين الدول التي قامت بإتباع منهج الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل البنوك الإسلامية وكذا السوق المالي، ناهيك عن البلدان الأخرى

كالسودان والبحرين،.....، حيث قامت بابتكار أدوات إسلامية جديدة واستخدمتها في عمليات التمويل والاستثمار.

نتائج الدراسة:

لقد خلاص هذا البحث إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- ✱ تعتبر الهندسة المالية الإسلامية نتاج الهندسة المالية التقليدية، لكن بأسس إسلامية، وهذا للوصول إلى منتجات مالية متميزة عن نظيرتها التقليدية؛
- ✱ اهتمام وتركيز السوق المالية الماليزية على الصكوك الإسلامية، وهذا لتشجيع العمل بالصكوك وزيادة حجم التمويل والاستثمار بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبحت تحظى بالقبول العام من طرف المستثمرين.
- ✱ إن وجود هيئات رقابية تعمل على مراقبة وتطوير الأدوات المالية الإسلامية في السوق، سواء كانت تقليدية أو شرعية يقلل من وجود الثغرات المالية.

2. المقترحات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ضمن هذا البحث، يمكن المساهمة بتقديم بعض المقترحات

التالية:

- ✱ العمل على بناء بنك مركزي إسلامي جزائري، لكي تكون قوانينه وأوامره متوافقة مع عمل البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- ✱ زيادة فتح فروع للبنوك الإسلامية في كافة مناطق الوطن، وهذا لنشر الوعي المصرفي الإسلامي لكل أفراد المجتمع وتشجيع التعامل بالمنتجات المصرفية المستحدثة انطلاقا من منتجات الهندسة المالية الإسلامية؛

✿ تنشيط البورصة الجزائرية، لأنها هي أساس تداول الأوراق المالية وكذا المشتقات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

✿ العمل على تطبيق أسس الهندسة المالية الإسلامية تطبيقاً سليماً؛

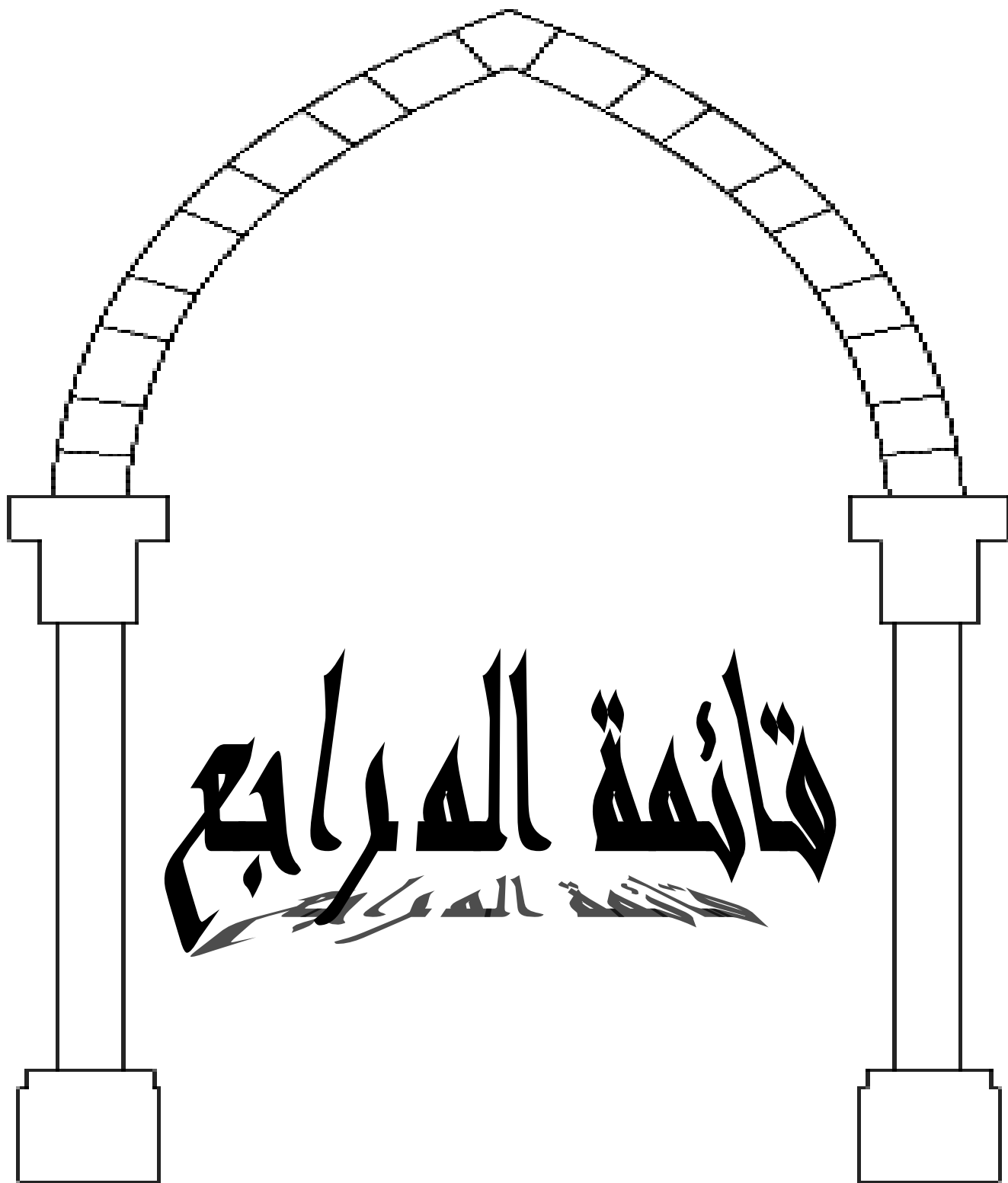
✿ الاستفادة من التجربة الماليزية، والعمل على اتباع منهجها في صناعة الهندسة المالية الإسلامية وخاصة التعامل بالصكوك الإسلامية وتسهيل تداولها على مستوى السوق الثانوية بالبورصة.

3. آفاق البحث:

يعد موضوع الهندسة المالية الإسلامية واسعاً جداً وكثير التبويبات، لذلك وحتى بعد دراسة دوره في تطوير عمل البنوك الإسلامية، إلا أنه يحتوي على العديد من الفروع التي يستطيع الباحث دراستها من جوانب أخرى.

ومن أمثلة هذه المواضيع:

✿ دور الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل البورصة الجزائرية: دراسة مقارنة بين البورصة الجزائرية والبورصة الماليزية.



أولاً: المصادر

✻ القرآن الكريم

✻ كتب الحديث

1. موسوعة الحديث النبوي الشريف، الإصدار الثاني،

http://www.islamspirit.com/islamspirit_program_001.php

ثانياً: المراجع

✻ الكتب العربية:

1. أبو الفتوح نجاح عبد العليم عبد الوهاب، الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.
2. أبو الهول محي الدين يعقوب، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية: دراسة تحليلية مقارنة، دار النفائس، الأردن، 2012.
3. أبو شهد عبد الناصر براني، إدارة المخاطر: في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013.
4. ارشيد محمود عبد الكريم، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2012.
5. البصمان محمد مبارك، صكوك الإجارة الإسلامية: دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2011، ص 22.
6. التويجري محمد بن ابراهيم بن عبد الله، موسوعة الفقه الإسلامي، الجزء الثالث، 2009.
7. الحناوي محمد صالح وآخرون، تقييم الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2007.
8. الدماغ زياد جلال، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012.
9. الدوري مؤيد عبد الرحمن، عقل سعيد جمعة، إدارة المشتقات المالية، دار إثراء، عمان، 2012.

10. الربيعي حاكم محسن وآخرون، المشتقات المالية: عقود المستقبلات- الخيارات- المبادلات ، دار اليازوري، الأردن، 2011.
11. الرفاعي فادي محمد، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
12. الشمري صادق راشد، أساسيات الاستثمار: في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، 2011.
13. الصالحي نذير عدنان عبد الرحمن، القروض المتبادلة: مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2011.
14. العبادي هاشم فوزي دباس، الهندسة المالية: أدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية ، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.
15. العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية: أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة، عمان، 2008.
16. العيادي أحمد صبحي، أدوات الاستثمار الإسلامية: البيوع- القروض- الخدمات المصرفية ، دار الفكر، القاهرة، 2010.
17. المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004.
18. الموسوي حيدر يونس، المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري، الأردن، 2011.
19. الموسوي ضياء مجيد، الإصلاح النقدي، دار الملكية، الجزائر، 1993.
20. النمري خلف بن سليمان، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، دط، 2000.
21. الهندي عدنان، المشتقات المالية: ماهيتها- وأنواعها- وطرق إدارة مخاطرها ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1996.

22. الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط4، 2012.
23. بدوي هشام السعدني خليفة، عقود المشتقات المالية: دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
24. بن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار: في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013.
25. حسن سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية: ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
26. حماد طارق عبد العال، المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
27. خريس نجيب سمير، المتاجرة في العملات: تقدير اقتصادي إسلامي، دار النفائس، الأردن، 2012.
28. داودي الطيب، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر، الجزائر، 2008.
29. داوود نعيم نمر، البنوك الإسلامية: نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، 2012.
30. دوابه أشرف محمد، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام، القاهرة، 2007.
31. سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2003.
32. سري حسن، الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، ط، 1999.
33. صوان محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل، عمان، 2001.
34. طایل مصطفى كمال السيد، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، عمان، 2012.
35. عبد الحي هشام أحمد، المصرف الإسلامي: أسسه - خدماته - استثماراته دراسة تطبيقية فقهية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط، 2010.

36. عريقات حربي محمد، عقل سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث ، دار وائل، عمان، ط2، 2012.
37. علي أحمد شعبان محمد، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
38. عيد عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
39. قشوط هشام كامل، المدخل إلى إدارة الاستثمارات: من منظور إسلامي دراسة تأصيلية للمفاهيم العلمية والممارسات العملية، دار النفائس، الأردن، 2014.
40. قندوز عبد الكريم أحمد، الهندسة المالية الإسلامية: بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2008.
41. لعمارة جمال، المصارف الإسلامية، دار النبأ، القاهرة، 1996.
42. محارب عبد العزيز قاسم، المصارف الإسلامية: التجربة وتحديات العولمة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
43. مرزوق لقمان محمد، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 1995.
44. مرطان سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002.
45. ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية: مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، المطبعة العربية، غرداية، 2002.
46. نزال عبد الله ابراهيم، الوادي محمود حسين، الخدمات في المصارف الإسلامية: آليات تطوير عملياتها، دار صفاء، عمان، ط2، 2014.
47. هندي منير ابراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.

48. وهبه محمد سليم، كلاش كامل حسين، المصارف الإسلامية: نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، 2011.

✻ الكتب الأجنبية:

1. sami alsuwalem, **Hedging:in Islamic finance**, king fahad national library, cataloging in publication data, Jeddah, 2006, p 87.

✻ المذكرات والأطروحات:

1. أبو يوسف محمد أحمد علي، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الأزهر مصر، 2013.
2. الخماش لنا محمد ابراهيم، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.
3. المانسيح رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
4. براضية حكيم، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف، 2011/2010.
5. بن الضيف محمد عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

6. بن الناصر فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2008.
7. بن عمارة نوال، الصيغة التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2002/2001.
8. بورقبة شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.
9. بوساحة محمد لخضر، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإدارة (غير منشورة)، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2007/2006.
10. بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.
11. تيقان عبد اللطيف، تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.
12. جدي ساسية، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، 2015.
13. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

14. سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.
15. سلمان عادل، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي: دراسة حالة ماليزيا ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.
16. عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال: التجربة الماليزية أنموذجاً، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.
17. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
18. عقون فتيحة، صنع التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.
19. غزال محمد، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012.
20. لعمش أمال، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.

21. محبوب مراد، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.
22. مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.
23. مصطفى مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي (غير منشورة)، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة مصر الدولية، 2006.
24. نصبة مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال: تجربة ماليزيا أنموذجاً ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

المجلات:

1. بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 7، 2010/2009.
2. بن عمارة نوال، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين، في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 9، 2011.
3. جبار محفوظ، عديلة مريم، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة: دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات ، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 10، 2010.
4. شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية ، في مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية، العدد الخامس، 2007.

5. قريط عصام، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والانتماء في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.
6. قندوز عبد الكريم أحمد، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، العدد 9، 2012.
7. قندوز عبد الكريم أحمد، الهندسة المالية الإسلامية، في مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 2، 2007.
8. ناصر سليمان، بن زيد ربيعة، الصكوك الإسلامية: الواقع والتحديات، في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، المجلد 21، العدد 1، مارس 2013.
9. نورين بومدين، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 5، العدد 10، ماي 2013.

الملتقيات:

1. البلتاجي محمد، نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها، في النسخة الرابعة للملتقى حول: المنتجات المالية الإسلامية: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الخرطوم، السودان، يومي 5-6 أبريل 2012.
2. برودي نعيمة، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق للأوراق المالية الإسلامية، في الملتقى الدولي الثاني حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.
3. بن ثابت علي، فنتي مايا، التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجا، في الملتقى الدولي الثاني حول: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.

4. بن جاب الله محمد، بن ثابت علال، تحديات البنوك الإسلامية ومساعي صمودها في ظل اقتصاد السوق، في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 24-25 أبريل 2006.
5. بن عمارة نوال، محاسبة البنوك الإسلامية، في الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22-23 أبريل 2003.
6. بوخاري لحلو، عايب وليد، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
7. بوعافية رشيد، مزبود ابراهيم، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
8. جبريل أحمد الصديق، دور بنك فيصل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة: تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة، في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.
9. شعيب حمزة، درحمون هلال، الإجارة المنتهية بالتمليك المطبقة في البنوك الإسلامية الجزائرية، في الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.

10. صالح صالحي، غربي عبد الحليم، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية ، في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، يومي 5-6 ماي 2009.
11. طرطار أحمد، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية ، في الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
12. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
13. قروف محمد كريم، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية ، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
14. قندوز عبد الكريم أحمد، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ، في الملتقى حول: المنتجات المالية الإسلامية، الخرطوم، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، يومي 6-7 أبريل 2011.
15. كيجل كمال، مدى فعالية عقود المضاربة في ظل المنافسة ، في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 6-7 جوان 2005.
16. مسدور فارس، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ، في الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 18-20 أبريل 2010.

17. مشري فريد، عمرو عياش، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنكين بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي، في الملتقى الدولي الثاني حول: الصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.
18. مفتاح صالح، عمري ريمة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالم، يومي 3-4 ديسمبر 2012.
19. مهداوي هند وأخريات، واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.

المؤتمرات:

1. الحنيطي هناء محمد هلال، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، في المؤتمر العلمي الأول حول: الأزمة المالية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، يومي 1-2 ديسمبر 2010.
2. الشرفا ياسر عبد طه، العف عرفات عبد الله، مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمعايير قياس وتوزيع الأرباح في الإسلام من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، في المؤتمر الدولي حول: تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، أيام 13-15 فبراير 2006.
3. الشريف عمر مصطفى، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن.. التقنين والرقابة، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014.

4. الطيب عبد المنعم محمد، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الإسلامية ، في المؤتمر العالمي الثالث حول: الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مارس 2005.
5. العايب وليد، بوخاري لحو، إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر في ظل الأزمات: دراسة مقارنة بين المشتقات المالية التقليدية والصكوك الإسلامية ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
6. العيادي أحمد صبحي، ضمان الودائع في البنوك الإسلامية ، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014.
7. العيفة عبد الحق ، بني عامر زاهرة، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية: دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
8. الماليزي زاهر الدين محمد، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، في المؤتمر حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، أيام 31 ماي-3 جوان 2009.
9. أوصالح عبد الحلیم، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
10. بارودي نعيمة، موالدي ارسلیم، بين الهندسة وإعادة أي تصميم سيتناسب مع عقود الاختيار لتصبح عقوداً شرعية، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة

المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

11. بلعزوز بن علي، قندوز عبد الكريم أحمد، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر

بالمصارف الإسلامية، في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 16-18 أبريل 2007.

12. بن ابراهيم الغالي، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، في المؤتمر الدولي حول:

منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

13. بن بوزيان محمد وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق

لمقررات بازل 3، في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية

الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، أيام 19-21 ديسمبر 2011.

14. بن تومي بدر، بوزيد شفيقة، تطبيقات التورق المصرفي في المصارف الإسلامية: تجربة مصرف إسلام

ماليزيا، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية

التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

15. بوقاعة زينب، برارمة ريمة، تسعير الخيارات المالية وفقا لنموذج بلاك وشولز: دراسة حالة خيارات

القطاع البنكي القطري، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين

الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

16. خليل غدير أحمد، تطوير وابتكار صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014.
17. دريال عبد القادر، مهدي ميلود، المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية بين حتمية الابتكار والمصادقية الشرعية: الإجابة المنتهية بالتمليك نموذجاً ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
18. ريس حدة، بوسنة زكية، التنظير الشرعي لمنتجات الهندسة المالية: الخيارات المالية ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
19. رملي حمزة، فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
20. زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
21. سعدي هاجر، لعلام لامية، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية: العقود المالية المركبة نموذجاً ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

22. سعيد حسين، أبو العز علي، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية: في الواقع وسلامة التطبيق ، في المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أوت 2014.
23. شالور وسام، صكوك المضاربة ودورها في تمويل القطاع الصناعي: تجربة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات سبكييم ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
24. صالح مفتاح، رحال فطيمة، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
25. فياض عطية السيد، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية ، في المؤتمر العالمي الثالث حول: الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى السعودية، مارس 2005.
26. فايدى خميسي، بن خزناني أمينة، دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق: دراسة تحليلية للفترة 2009-2013، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
27. قندوز عبد الكريم أحمد، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي ، في المؤتمر الدولي الرابع حول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010.

28. لعمش آمال، شرفي سارة، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية: تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في اصدار صكوك الإجارة ، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
29. ملياني حكيم، شوقي طارق، المشتقات المالية من أدوات للتحوط والتغطية ضد المخاطر إلى مسببات للأزمات المالية، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
30. ناصر سليمان، بن زيد ربيعة، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
31. هني محمد جعفر، مداني أحمد، التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر، في المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية: بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

✧ الدورات:

1. جلال الدين أكرم، بوهراوة سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية ، في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، أيام 25-29 ديسمبر 2010.
2. ونوغي فتيحة، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي ، في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 25-28 ماي 2003.

✧ الندوات:

1. غادم محمد نور الدين، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، في ندوة الصكوك الإسلامية: التجربة الماليزية، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية، 2008 .

✧ التقارير:

1. Islamic Securities Guidelines (SUKUK GUIDELINES), Securities Commission of Malaysia, Kuala Lumpur, 2011
www.sc.com.my/general/islamic-capital/guideline.
2. securities commissions,annual report(2005-2013).

✧ المواقع الالكترونية:

1. www.akbarelyoum.dz
2. www.sc.com.my/home/sc-annual-report
3. <http://www.bnm.gov.my>
4. www.yaqob.com

خطة العمل

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: صيغ التمويل، الميزانية والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل البنوك الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية

المبحث الثاني: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: واقع تطبيق الهندسة المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية

الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية

المبحث الأول: مدخل لاقتصاد ماليزيا

المبحث الثاني: السوق النقدي والمالي في ماليزيا

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية الماليزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ